العدد ١٤٤ - السنة الخامس عشرة - جمادي الآخرة ١٤٢٤هـ

حلم المواطن بتملك السكن
بين الوزارة وتجار العقار

سوق العمل يحتاج
للمزيد من العمل

المهندس محمد النقادي:
الدولة تعمل على تحقيق
تنمية شاملة ومستدامة
لقطاع الإسكان

مجلس الشورى في ذكرى البيعة:
ثمان سنوات من العطاء التنموي وفق تخطيط اتسم بالتوازن والشمولية

تصل نسبة الشفاء من سرطان الثدي إلى ٩٥٪ إذا اكتشف مبكراً

يقدم مركز عبداللطيف للكشف المبكر بالرياض
التابع للجمعية الخدمات التالية:

- الفحص بأشعة الماموجرام.
- الفحص بالموجات فوق الصوتية.
- الكشف السريري.
- التثقيف الصحي وشرح طريقة الفحص الذاتي.

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

الجمعية السعودية الخيرية
لمكافحة السرطان

أنتم أملي
بعد الله

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريالاً للجمعية أرسل (١) إلى الرقم 5070 وللكشف المبكر أرسل (٢)

(الشورى) تسابق الزمن نحو التطوير ضمن المنظومة الإعلامية للمجلس

في إطار النقلة النوعية لمجلس الشورى، بتوسيع المشاركة الوطنية في صنع القرار، إلى جانب منظومة التطوير التي يشهدها المجلس سواء على مستوى العمل في الجلسات أو في اللجان، أو في الجانب الإعلامي، سعينا نحن في (الشورى) المجلة لمواكبة هذه النقلة والتطوير، بما يسهم في تفعيل دور المجلة كأداة من أدوات التعريف بالمجلس ومنجزاته، وترسيخ ثقافة الرأي والرأي الآخر، وبناء جسور من الحوار الدائم مع أفراد المجتمع.

وبما أن جوانب التطوير متلاحقة لأي وسيلة إعلامية، فقد ارتأينا تطوير المحتوى أولاً بتوسيع دائرة الاهتمام بأعمال المجلس وقراراته، واستحداث أبواب جديدة ذات علاقة بالعمل الشوري، استشارات قانونية، شورى الشباب، قرار وأصداء.

وسيتبع ذلك في فترة لاحقة - ليست ببعيدة بمشيئة الله - تطوير على المستوى الفني لما يمثله من أهمية كبرى كعنصر جذب وتشويق للقراء وبما يتلاءم مع شخصية هذا الإصدار المتخصص الرصين، واضعين في الاعتبار استثمار المجلة في بناء شراكات دائمة ومتواصلة مع المواطن الذي يستهدفه مجلس الشورى - في المقام الأول - في قراراته ومنجزاته، فمن المواطن يتعرف المجلس على همومه واحتياجاته، ويصيغ قراراته بما يحقق آماله وتطلعاته.

ومما لا شك فيه أن قياس مدى النجاح لأي عمل تطويري، أو إبداعي، يعتمد بالدرجة الأولى على الجمهور المستهدف، خاصة إذا كان الجمهور على قدر عالٍ من الوعي والنضج الفكري، مثل المهتمين بعمل مجلس الشورى، ولذا فإن جميع العاملين في (الشورى) المجلة يتطلعون إلى الاستنارة بمرئيات الجميع، وتقييم التجربة، وصولاً إلى الهدف المنشود.

وخلاصة القول فإن ما تشهده (الشورى) المجلة من تطور متلاحق هو نتيجة للدعم الذي تلقاه المجلة من معالي رئيس المجلس ومسؤوليه، ومتابعة مباشرة من المشرف العام على المجلة، للارتقاء بهذا الإصدار ضمن منظومة تطوير الإعلام في مجلس الشورى.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

المشرف العام
د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

نائب المشرف العام
عبد الرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

إن مجلة (الشورى) والشركة الناشرة حريصتان على دقة المعلومات الواردة في هذه المجلة وتبذلان الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنهما لايتحملان مسؤولية أي من النتائج أو التصرفات المسندة إلى هذه المعلومات. جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى) أو الشركة الناشرة.

إن مجلة الشورى تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

تحقيق

حلم المواطن بتملك السكن بين الوزارة وتجار العقار

تبذل الدولة جهوداً كبيرة لكي يحصل كل مواطن على مسكن لائق، وتحقيقًا لذلك صدرت الأوامر الملكية بتسليم جميع الأراضي الحكومية المُعدة للسكن بما في ذلك المخططات المعتمدة للمنح من وزارة الشؤون البلدية إلى وزارة الإسكان لتتولى تخطيطها وتنفيذ البنى التحتية لها ومن ثم توزيعها على المواطنين حسب آلية الاستحقاق. مجلة الشورى استطلعت آراء عدد من العقاريين حول تأثير ذلك على أسعار العقار، وما يتيحه من فرص للمواطنين.

حوار

المهندس محمد النقادي:

الدولة تعمل على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة لقطاع الإسكان

أكد عضو مجلس الشورى المهندس محمد النقادي أن خطط التنمية المتتابعة وضعت الإسكان في أولى أولوياتها وأن الأمرين الملكيين اللذين صدرا مؤخرًا في هذا الشأن نقطتا تحول في سياسة الدولة تجاه حل مسألة الإسكان. واستعرض النقادي في حواره مع «الشورى» مراحل حياته الدراسية والوظيفية، وأبدى رأيه حول عدد من الملفات لا سيما تلك المتعلقة بموضوع الإسكان والمشاريع المتعثرة.

دراسة

السلطة الرقابية لمجلس الشورى

إن أهم وظيفتين يقوم بهما مجلس الشورى هما الوظيفة التنظيمية والرقابية، وتعد ممارسة المجلس لمهامه الرقابية ترشيدًا لأعمال الأجهزة التنفيذية مما يساهم في تحقيق أهدافها، وفي دعم التنمية ومحاربة الفساد.

د. يحيى بن عبدالله الصمعان عضو مجلس الشورى يناقش الدور الرقابي لمجلس الشورى ومدى فعالية الصلاحيات المخولة له في ذلك، ويتناول الآليات التي يمارس المجلس من خلالها مهامه الرقابية.

قرار وأصداء

إجازة « الجمعة والسبت »

على الحياد بين التأييد وعدم القبول

قرار مجلس الشورى بدراسة تغيير عطلة نهاية الأسبوع من يومي الخميس والجمعة إلى يومي الجمعة والسبت هو مبادرة من عضو المجلس الأستاذ سعود الشمري، حيث قدم توصية إضافية على التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية، وبالرغم من رفض لجنة الإدارة والموارد البشرية بالمجلس التوصية، إلا أن المجلس قرر المضي في مناقشة التوصية وإقرارها.

تحت القبة

الشورى يوافق على دراسة تطبيق «نظام العمل» على العاملين في المؤسسة العامة للتحلية

دعا مجلس الشورى إلى دراسة تطبيق «نظام العمل» على جميع العاملين في المؤسسة مع تخصيص مزايا وظيفية لهم كالسكن والتأمين الصحي أسوة بالقطاعات الصناعية المشابهة.

وطالب المجلس خلال جلسته الثانية والعشرين التي عقدها يوم الاثنين١٤٣٤/٦/٢٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بتوفير الدعم المالي والإداري للنظام الأمني الشامل لجميع محطات التحلية، وتعزيز التنسيق مع الجهات المختصة بالحماية الأمنية. كما طالب المؤسسة بتضمين تقاريرها القادمة مؤشرات قياس للآثار البيئية السلبية الناجمة عن محطاتها.

تحت القبة

- مطالبات بضم المعلمات لمشروع النقل المدرسي.. واعتماد الحضانات في المدارس والأحياء. ٢٢
- الشورى يوافق على إنشاء مراكز طبية متخصصة في تأهيل ضعاف البصر. ٢٦
- تقرير وزارة العدل.. استمرار مشكلة نقص الكوادر القضائية ٢٨
- تطوير دور الرئاسة العامة لرعاية الشباب بحيث لا يقتصر على الترفيه. ٣٦

في هذا العدد

مجتمع الشورى ٥٢
التثقيف الصحي ٥٦
استشارات قانونية ٦٠
شورى الشباب ٦٢
المرصد ٧٨
من الذاكرة ٨٠

مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
عادل بن زامل الحربي

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني
خالد الزهراني

الإخراج الفني
موسى أحمد ابوزيد

ردمد
ISS: ١٣١٩ - ٩٨٤٦

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف

المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

مجلس الشورى يهنئ خادم الحرمين الشريفين بمناسبة ذكرى البيعة

ثمان سنوات من العطاء التنموي في مختلف القطاعات وفق تخطيط اتسم بالتوازن والشمولية

أعرب مجلس الشورى عن تهنئته لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – بمناسبة مرور ثمان سنوات على مبايعته ملكاً للمملكة العربية السعودية.

جاء ذلك في مستهل جلسة المجلس العادية الثانية والعشرين التي عقدها يوم الاثنين ٢٦ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

واعتبر المجلس في بيان تلاه معالي الأمين العام الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو يوم السادس والعشرين من شهر جمادى الآخرة عام ١٤٢٦هـ محطة مضيئة لتكرر كل عام ليتوقف عندها الشعب السعودي بالفخر والاعتزاز أمام الشواهد الحضارية التي تحققت في هذا العهد الزاهر في مختلف المجالات، ويجددوا الولاء لباني نهضتهم الحديثة الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي أحب شعبه وتفانى نفسه لخدمتهم.

وأضاف: لقد حققت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الثمان الماضية منجزات تنموية عملاقة شملت البنية الأساسية على امتداد الوطن وفي مختلف القطاعات الخدمية في تخطيط تنموي اتسم بالتوازن والشمولية، واستطاعت المملكة أن تحقق في آن واحد مزيجًا فريدًا من التطور المادي والاجتماعي يعكس ثمار التنمية في كل أرجاء المملكة، بشكل واكبه الإنسان السعودي بطموحاته بوصفه المحور الدائم الذي تتجه إليه كل جهود التنمية التي تستهدف بالأساس رفاهيته وتقدمه واستقراره وأمنه اجتماعيًا واقتصاديًا.

ونهج خادم الحرمين الشريفين – أيده الله ورعاه – سياسة التحديث والتطوير للرقي بالمملكة ولتقدمها في مختلف المجالات فعمل على تطوير وتحديث الأنظمة والتشريعات، وحارب الفساد من خلال جملة من القرارات وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

واستعرض المجلس في بيانه جهود خادم الحرمين الشريفين التي شملت مختلف القطاعات فقد قاد – حفظه الله – عملية تطوير التعليم بقطاعاته المختلفة وخصص له ميزانيات ضخمة، والتوسع في افتتاح الجامعات السعودية في مختلف مدن المملكة ومحافظاتها وأنشأ جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية ليُعلن ميلادًا جديدًا يحمل لواء العلم والمعرفة مواكبًا التغيرات العالمية في مسارات التعليم الحديث من خلال تأسيس الجامعات البحثية.

وأشار المجلس إلى ما أولاه – حفظه الله – للقطاع الصحي فأمر بإنشاء المدن والمجمعات الطبية ودعم هذا المرفق الحيوي بعشرات المليارات، حرصاً منه – يحفظه الله – على توفير أرقى الخدمات الصحية للمواطنين، ولعل آخر الشواهد الأمر الكريم الذي أصدره – أيده الله – قبل نحو أسبوعين بدعم وزارة الصحة بما يزيد على ١٥ مليار ريال لإنشاء ٢٢ مجمعًا طبيًا ومستشفى ومراكز متخصصة لاضطرابات النمو والسلوك للأطفال، إضافة إلى إنشاء شركة للاستثمارات الصحية.

واستعرض المجلس في بيانه جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز في إيجاد الحلول العاجلة لمسألة البطالة وقضايا الإسكان والنقل العام.

كما أشار إلى الاهتمام والعناية التي أولاها الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحرمين الشريفين وللمشاعر المقدسة جل عنايته واهتمامه، حيث أمر بأضخم توسعة للحرمين الشريفين على مر التاريخ، إلى جانب المشروعات التطويرية للمشاعر المقدسة وفي مقدمتها تطوير منطقة جسر الجمرات، وقطار المشاعر المقدسة، وفي مجملها تستهدف خدمة ضيوف الرحمن وتوفير أقصى سبل الراحة لهم وهم يؤدون مناسكهم. وتطرق المجلس إلى الجهود التي يبذلها الملك المفدى على الصعيد الإسلامي حيث حمل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز هموم أمته الإسلامية وقضاياها ودافع عنها في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، ودعا – يحفظه الله – إلى عقد قمتين إسلاميتين استثنائيتين في مكة المكرمة لدعم التضامن الإسلامي.

ونوه المجلس بما تحقق على الصعيد الدولي حيث تبوأت المملكة العربية السعودية مكانة عالية بين أمم هذا العصر بفضل من الله ثم بالسياسة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز التي تهجها في تعامله مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية، حيث سار على النهج السياسي الذي أرساه موحد هذه البلاد الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه – ومواقفها الثابتة تجاه قضايا الأمتين العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية المركزية للأمة العربية قضية فلسطين، وبات المملكة في هذا العهد الزاهر تلعب دوراً محورياً من خلال عضويتها في مجموعة العشرين.

وسجل الملك عبدالله بن عبدالعزيز اسمه في التاريخ المعاصر كزعيم سلام بمبادرته للحوار العالمي بين أتباع الأديان السماوية والثقافات المعاصرة، التي تمخض عنها تأسيس مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان السماوية والثقافات في العاصمة النمساوية، لتتحول مبادرة الملك المفدى إلى عمل مؤسسي يسهم في نشر ثقافة الحوار وثقافة التسامح بين الشعوب بما يخدم الأمن والسلم الدوليين.

واختتم المجلس بيانه برفع الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهد الأمين وسمو النائب الثاني، على ما يحظى به مجلس الشورى من العناية والاهتمام حيث غدا المجلس في هذا العهد الميمون دوراً رئيساً في تأصيل منهج الشورى، وأصبح للمجلس مكانة لائقة به ضمن خريطة المجالس النيابية على مستوى العالم العربي والإسلامي خاصة، وعلى المستوى العالمي عامة، ويقدر المجلس عالياً حرص خادم الحرمين الشريفين على تفعيل أعماله، وتوسيع دائرة المشاركة الوطنية في صنع القرار بتعيين المرأة عضوًا في المجلس.

رئيس مجلس الشورى:
عهد خادم الحرمين الشريفين تميز بالتنمية الشاملة

د. عبدالله بن محمد آل الشيخ
رئيس مجلس الشورى

أوضح معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن الذكرى الثامنة على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - مقاليد الحكم مناسبة نستذكر فيها منجزاتنا الوطنية التي تحققت في عهده - أيده الله - والحديث عن الرخاء والاستقرار والتنمية الشاملة التي تعيشها البلاد بفضل الله ثم بفضل تفاني الملك المفدى في خدمة دينه ثم وطنه وأمته، فمنذ أن تولى مقاليد الحكم واصل مسيرة البناء والتنمية التي أسسها الملك عبدالعزيز - رحمه الله - وأكملها من بعده أبناؤه الملوك البررة.

وقال معاليه في كلمة بمناسبة الذكرى الثامنة لمبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود: «إن عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - تميز بالتنمية الشاملة التي شملت كل الأصعدة والمستويات، ففي الحرمين الشريفين توسعة ضخمة لم يسبق لها مثيل، وفي التعليم جامعات جديدة وصلت لكل المدن والمحافظات وأرقام كبيرة من المبتعثين، وفي الصناعة العديد من المدن الصناعية الجديدة، وفي الصحة العديد من المدن الطبية الجديدة وعشرات المستشفيات والمراكز الصحية، وفي الإسكان حلول جذرية رصدت لها مئات المليارات واستحدثت لتنفيذها وزارة مستقلة تحظى باسم كبير منه - حفظه الله -».

وأكد أن هذه المشاريع تعكس حكمة خادم الحرمين - رعاه الله - في بادرته وتوجيهه للموارد المالية الضخمة التي جاءت نتيجة ارتفاع عائدات النفط، حيث وجه خادم الحرمين الشريفين هذه العائدات باتجاه الاستثمار في الإنسان السعودي قبل الاستثمار في أي مجال آخر.

كما تميز عهده حفظه الله بقرارات التحديث الشامل لكل الأنظمة، بل إنه بادر برؤية حكيمة إلى استحداث أجهزة حكومية جديدة كوزارة الإسكان والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في فترة قصيرة أثبتت للمتابعين سرعة استجابته - رعاه الله - لحاجة مواطنيه وتلمسه لهمومهم.

وأضاف معالي الدكتور آل الشيخ: «إننا في مجلس الشورى كنا ولا زلنا أحد الشهود على العهد الزاهر؛ فخلال المجلس في عهد خادم الحرمين الشريفين يسير بخطوات حثيثة نحو تلبية الإرادة الملكية بأن تكون على قدر المسؤولية في تحمل الأمانة، ونحن في المجلس ومن خلال ما نناقشه من تقارير للأجهزة الحكومية نلمس القفزات الكبيرة التي تشهدها هذه الأجهزة، ونستشعر ضخامة العمل في كل قطاع، خصوصاً في مشاريع البنية التحتية؛ التي تستغرق مدة زمنية حتى يلمس المواطن نتائجها».

وعلى الصعيد الدولي رسخ خادم الحرمين الشريفين اسمه في كل بقاع الأرض كمصدر حكمة أشار إليها بإعجاب الكثير من رؤساء الدول وقادة الرأي العام العالمي، وذلك عبر رجاحة الرؤى والأفكار التي قدمها - حفظه الله - ومنها المبادرات العديدة؛ لحوار بداية من الحوار على المستوى الوطني إلى الحوار الإسلامي وانتهاءً بالحوار العالمي ثم تأسس وبدعمه - حفظه الله - مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا، والملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في جميع مبادراته كان ولا يزال حريصاً على المشترك الإنساني، وبادر إلى دعم المبادرات التي تحقق التفاهم والتقارب بين الشعوب، لقطع الطريق أمام دعاة الانغلاق ورفض الآخر، ولتحقيق السلام العالمي.

وقد حظي المجلس في عهد الملك عبدالله بن عبد العزيز - حفظه الله - بقفزة تمثلت في إشراك المرأة عضوً في المجلس، بل إن نصيب المرأة من مقاعد المجلس وصل لنسبة كبيرة تتجاوز الكثير من الدول ذات التجربة الطويلة في العمل البرلماني.

وأشار معاليه إلى أن من الأسباب الرئيسة لاستقرار بلادنا هو حب الشعب للملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وولاؤه له، وهذا الحب لم يكن وليد الصدفة، بل هو نتيجة لصدق خادم الحرمين الشريفين مع شعبه وحرصه على توفير سبل العيش الكريم لهم، فالملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عرفه شعبه صادقاً معهم وهو الأمر الذي أسهم بشكل كبير في حب الشعب له، وفي تكوين شعبيته الكبيرة على المستويات العالمية والإسلامية والعربية. واختتم معالي رئيس مجلس الشورى كلمته بالقول: «إن هذه المناسبة المباركة فرصة لنتوقف أمام حجم المنجزات التي تحققت في عهده الزاهر ونُدرك في ذات الوقت عظم المسؤولية في المحافظة عليه وتحقيق المزيد من الآمال والطموحات لتستمر الإنجازات وتستمر مسيرة التنمية والبناء».

نائب رئيس مجلس الشورى:
الاحتفاء بذكرى البيعة صورة من صور الوفاء للملك عبدالله

وصف معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري احتفاء شعب المملكة العربية السعودية بالذكرى الثامنة لبيعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – يحفظه الله – هي صورة من صور الوفاء والحب والولاء لقائد مسيرتهم وباني نهضتهم الحديثة.

ورفع معاليه التهاني لخادم الحرمين الشريفين ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء بهذه المناسبة.

وقال معالي الدكتور الجفري في تصريح صحفي: «إن الملك عبدالله بن عبدالعزيز قائد سياسي وزعيم أمة يجمع بين قوة الشخصية والصدق والشفافية والوضوح في تناول قضايا أمته والتحديات التي تواجهها، مواقفه ومبادراته على الصعيد العربي والإقليمي كانت بحجم الأخطار والتحديات، وعلى المستوى الدولي بحجم مكانة المملكة وثقلها السياسي والاقتصادي».

ونوه بالشواهد الحضارية والمنجزات التي شهدتها المملكة في العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين والتي شملت مختلف القطاعات التنموية التعليمية والصحية والاجتماعية والصناعية والاقتصاد، بفضل من الله ثم بإدارته الحكيمة وسياساته الإصلاحية المتوازنة بين التحديث وتطوير الأنظمة لمواكبة المستجدات وتطورات العصر وبين التمسك بالمبادئ والثوابت الشرعية وقيم المجتمع السعودي وتقاليده. وأشار إلى ما تحقق من نقلة نوعية في قطاع التعليم والصحة على نحو خاص حيث أولاهما خادم الحرمين الشريفين جل عنايته واهتمامه بوصفهما الأساس للتنمية البشرية، ففي التعليم مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم، والتوسع في افتتاح الجامعات في مختلف مناطق المملكة، وبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وإنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وفي الصحة إنشاء المدن والمجمعات الطبية في مختلف مدن المملكة ومحافظاتها لتوفي أرقى الخدمات الصحية للمواطنين.

وتطرق الدكتور الجفري إلى جهوده الملك المفدى في خدمة الإسلام والمسلمين، وقضاياهم العادلة، حيث وضعها ضمن أولوياته في سياساته الخارجية، فدعا إلى عقد قمتين إسلاميتين استثنائيتين لدعم التضامن الإسلامي، وأكد مواقف المملكة الثابتة تجاه قضايا أمته الإسلامية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، وأمر بتوسعة ضخمة للحرمين الشريفين هي الأكبر من نوعها في التاريخ، فضلًا عن ما تحقق من منجزات ومشروعات في المشاعر المقدسة، التي تجسد حرصه واهتمامه – أيده الله- بتوفير أفضل السبل لراحة ضيوف الرحمن والتيسير عليهم في أداء مناسكهم.

وأشاد معاليه بما يحظى به مجلس الشورى من دعم واهتمام من خادم الحرمين الشريفين لتعزيز دوره كشريك في صناعة القرار ويعول عليه – أيده الله– في تحديث الأنظمة وتطويرها، والارتقاء بأداء أجهزة الدولة ومؤسساتها بما يحقق تطلعات المواطنين ويلبي احتياجاتهم، مشيراً إلى أن قرار خادم الحرمين الشريفين بتعيين المرأة عضوًا في مجلس الشورى دليل على اهتمامه – يحفظه الله – بالمجلس وتوسيع المشاركة الوطنية في صناعة القرار.

ولفت النظر إلى المكانة الدولية التي تبوأتها المملكة العربية السعودية بفضل من الله ثم بجهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسياسته الحكيمة ومبادراته الرامية إلى خدمة الأمن والسلم الدوليين، فمن خلال عضويتها في مجموعة العشرين أصبح للمملكة دور محوري في مختلف القضايا العربية والدولية وفي صناعة القرار العالمي، وشكلت عنصر دفع قوياً للصوت العربي والإسلامي في دوائر الحوار في مختلف المنظمات والهيئات الدولية.

وسأل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الله العلي القدير أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني، ويمدهم بالعون والتوفيق في خدمة دينهم وأمتهم الإسلامية، وأن يديم على هذه البلاد أمنها واستقرارها.

د. محمد بن أمين الجفري
نائب رئيس مجلس الشورى

مساعد رئيس مجلس الشورى:
الملك عبدالله ينهج سياسة التحديث والتطوير للرقي بالمملكة

د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

قال مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد إن شعب المملكة وهو يحتفي بمناسبة مرور ثمان سنوات على مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ملكاً لبلاد تسجل عظيم الامتنان والتقدير والعرفان للملك الفذ على ما حققته المملكة من منجزات وشواهد حضارية للتنمية في مختلف المجالات بفضل من الله ثم بإدارته الحكيمة وسياساته الإصلاحية المتوازنة بين التحديث لمواكبة المستجدات وتطورات العصر وبين التمسك بالمبادئ والثوابت الشرعية وقيم المجتمع السعودي وتقاليده.

وأكد الدكتور الحمد أن خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - نهج سياسة التحديث والتطوير للرقي بالمملكة وتقدمها في مختلف المجالات، حيث عمل على تطوير وتحديث الأنظمة والتشريعات، وحارب الفساد من خلال جملة من القرارات وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وحث المسؤولين على تقوى الله سبحانه وتعالى وأداء واجبهم بأمانة وإخلاص، وحرص على تطوير التعليم بشقيه العام من خلال مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم، والعالي بإنشاء الجامعات في مختلف مناطق المملكة حيث ارتفع عدد الجامعات في غضون سبع سنوات من ٧ جامعات إلى ٢٥ جامعة منتشرة في أرجاء الوطن إلى جانب الجامعات الأهلية. كما حرص - حفظه الله - على تنويع مصادر الطاقة في المملكة بدلاً من الاعتماد مشتقات البترول بالاستفادة من مصادر الطاقة المتنوع التي تتوفر بالمملكة فأنشأ مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة.

وأوضح أن خادم الحرمين الشريفين ترجم اهتمامه بشعبه الذي نذر نفسه لخدمته بحزمة الأوامر الملكية التي أصدرها لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومعالجة قضية الإسكان بتخصيص ٢٥٠ مليار لتنفيذ ٥٠٠ ألف وحدة سكنية، والرفع من أداء القطاع الصحي وغيرها من المجالات الحياتية.

وأفاد أن الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وخدمة ضيوف الرحمن كانت في أولويات اهتمامات خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - حيث أمر بتوسعة الحرم المكي الشريف ومسجد المصطفى - صلى الله عليه وسلم - بالمدينة المنورة في أكبر توسعة شهدها الحرمان الشريفان على مر التاريخ، إلى جانب تطوير منطقة جسر الجمرات، وتيسير تنقل الحجاج بين المشاعر من خلال جملة من الإجراءات بينها قطار المشاعر.

وأكد مساعد رئيس مجلس الشورى أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ليس قائداً سياسياً فحسب بل يتميز بشخصية يغلب عليها الجانب الإنساني الذي يتدفق عطاء في العمل الخيري، ويلمس حاجات المواطنين من أصحاب الدخول المنخفضة، فجسه الإنساني الرفيع أحدث - أيده الله - نقلة نوعية في التماطي مع هموم المواطن البسيط، فكانت قراراته بزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي، وإنشاء الصندوق الخيري لمعالجة الفقر، وإنشاء العديد من المؤسسات الخيرية لدعم العمل الخيري في مختلف مناطق المملكة.

وبين أن مكانة المملكة تعززت في هذا العهد الزاهر إقليمياً ودولياً بفضل من الله ثم بحكمة خادم الحرمين الشريفين وسياسته الحكيمة حيث أصبح لها دور محوري في مختلف القضايا الدولية ووجوداً أعمق في المحافل الدولية، وفي صناعة القرار العالمي من خلال عضويتها في مجموعة العشرين الاقتصادية، وشكلت عنصر دفع قوي للصوت العربي والإسلامي في دوائر الحوار العالمي على اختلاف منظماته وهيئاته ومؤسساته. وقال: إن مجلس الشورى لم يكن ببعيد عن اهتمامات الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - فقد حظي ويحظى باهتمام كبير وما شهده مجلس الشورى في دورته السادسة الحالية من نقلة نوعية وتاريخية بتعيين ٣٠ امرأة عضواً في المجلس دليل على تنته - أيده الله - على تطويره وتوسيع المشاركة الوطنية في صناعة القرار، بدخول المرأة في مجلس الشورى لتسهم - بما وصلت إليه من درجة عالية في التعليم والتميز الإداري والكفاءة العلمية والخبرة العملية - مع شقيقها الرجل في صياغة قرارات مجلس الشورى.

وختم الدكتور الحمد تصريحه ساتلاً الله تعالى أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني - حفظهم الله -، وأن يديم على بلادنا النعمة أمنها واستقرارها.

الأمين العام لمجلس الشورى:
نعيش في عهد الإصلاح والتحديث والاستثمار في الإنسان

وصف معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو الذكرى الثامنة لبيعة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود بأنها مناسبة عزيزة، نتوقف فيها لقراءة الحاضر في هذا العهد الزاهر، ونسعد ونفخر بالإنجازات التي شملت كافة القطاعات والخدمات من توسعة كبرى لبيت الله الحرام والمسجد النبوي الشريف إلى إنشاء الجامعات والمدن الجامعية، والمدن الصناعية، وتحديث مؤسسات الدولة بما يساير مستجدات العصر ومتغيراته، وتطوير التعليم والقضاء والصحة، ومكافحة الإرهاب، ومحاربة الفساد.

وأكد أن المواطن هو محور اهتمامات خادم الحرمين الشريفين نتلمس ذلك من توجيهاته للوزراء والمسؤولين بأهمية خدمة المواطن والارتقاء بالخدمات المقدمة له، وتأمين سبل العيش الكريم له، والاستثمار في الإنسان السعودي هو الاستثمار الأمثل فهو عماد التنمية وهدفها، ولذلك أولى خادم الحرمين الشريفين قطاعي التعليم والصحة جل عنايته واهتمامه، لذلك حظي هذين القطاعين بالنصيب الوافر من الميزانية العامة للدولة.

وقال معاليه: «إن جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وحكومته الرشيدة كانت حاضرة في الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة، تجسد ما قدمته وتقدمه من خدمات جليلة لحجاج بيت الله الحرام يشهد لها القاصي والداني، وفي مقدمتها التوسعة الكبرى للمسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف، وتطوير منطقة الجمرات، والتيسير على ضيوف الرحمن التنقل بين المشاعر المقدسة بتسيير قطار المشاعر».

وأضاف أن الحوار ونشر ثقافة التسامح حظي باهتمام خادم الحرمين الشريفين فكانت البداية بالحوار الوطني، تلاه الحوار الإسلامي، وانتهى بالمبادرة الكريمة من الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – بالحوار العالمي بين أتباع الأديان السماوية والثقافات المعتبرة الذي عقد في مدريد عام ٢٠٠٨، الذي أوصى بإنشاء مركز عالمي للحوار، لتتوج مبادرته – أيده الله – بتأسيس وتدشين مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار العالمي في فيينا، لتتحول المبادرة إلى عمل مؤسسي للحوار. وأكد أن مجلس الشورى حظي ويحظى باهتمام كبير من خادم الحرمين الشريفين مما مكنه من المشاركة الفاعلة في تطوير وتنمية العديد من الأجهزة الحكومية والارتقاء بأدائها، فكان له دور في إعادة هيكلة بعض مؤسسات الدولة، وإنشاء وزارات ومؤسسات جديدة تتطلبها المرحلة الحالية التي تعيشها المملكة.

وأشار إلى أنه في إطار اهتمام خادم الحرمين الشريفين بمجلس الشورى وتوسيع دائرة مشاركة المواطن في أعماله لتشمل المرأة فقد جاء قراره – حفظه الله – بتعيين ٣٠ امرأة عضواً في مجلس الشورى قراراً حكيماً يعكس الإرادة السياسية بمشاركة المرأة في القرار الوطني بعد أن بلغت درجة كبيرة من التعليم والنضج الإداري ما يؤهلها للمشاركة في صناعة القرار. وبين أن المملكة العربية السعودية وبفضل من الله ثم بالسياسة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وبرؤيته السديدة وبعد نظره ولمكانتها الاقتصادية ودورها المحوري المهم في المنطقة تبوأت مكانة عالية بين الدول العالمية فأصبحت ضمن مجموعة العشرين الاقتصادية، وباتت تلعب دوراً محورياً في القضايا الإقليمية والدولية. وتابع يقول: منجزات الملك عبدالله لا يمكن اختزالها في هذه السطور، فهي تحتاج إلى مجلدات سواء على المستوى الداخلي أو على صعيد خدمة الإسلام والمسلمين، والقضايا الدولية، ولكن ما يسجل بمداد من الذهب أوامره.

ووصف خادم الحرمين الشريفين بقوله: «الملك عبدالله بن عبدالعزيز قائد سياسي وزعيم أمة يجمع بين قوة الشخصية والشفافية والوضوح في تناول قضايا أمته والتحديات التي تواجهها، مواقفه ومبادراته على الصعيد العربي والإقليمي كانت بحجم الأخطار والتحديات، وعلى المستوى الدولي بحجم مكانة المملكة وثقلها السياسي والاقتصادي».

وسأل الله العلي القدير في الختام أن يديم على خادم الحرمين الشريفين الصحة والعافية، وأن يحفظه وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني، وأن يمدهم بالعون والتوفيق في خدمة شعبهم وأمتهم الإسلامية، وأن يحفظ لبلادنا أمنها واستقرارها.

د. محمد بن عبدالله آل عمرو
الأمين العام لمجلس الشورى

رئيس مجلس الشورى يستقبل سفراء خادم الحرمين الشريفين المعينين

استقبل رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالمجلس، سفراء خادم الحرمين الشريفين المعينين لدى عدد من الدول الشقيقة والصديقة وهم: السفير الدكتور عادل بن سراج مرداد المعين لدى الجمهورية التركية، والسفير عبدالله بن عبدالعزيز العيفان المعين لدى دولة قطر، والسفير نبيل بن محمد الصالح المعين لدى أستراليا، السفير محمد بن سليمان المسهر المعين لدى جمهورية الكاميرون، السفير سعود بن سعد الثبيتي المعين لدى جمهورية ساحل العاج، السفير فؤاد بن عبدالعزيز راجح المعين لدى جمهورية نيجيريا الاتحادية، السفير عبدالناصر بن حسين الحارثي المعين لدى جمهورية نيبال الديمقراطية الفيدرالية، السفير نايف بن ذيب بن عبود المعين لدى جمهورية فنلندا، السفير مسفر بن عبدالرحمن الغاصب المعين لدى جمهورية أفغانستان الإسلامية، السفير منصور بن صالح الصالحي المعين لدى جمهورية البرتغال، السفير عبدالله بن محمد الماضي المعين لدى جمهورية جنوب افريقيا، السفير مساعد بن إبراهيم السليم المعين لدى جمهورية أذربيجان، السفير عبدالرحمن بن سعيد الجمعة المعين لدى جمهورية قرقيزستان، السفير فيصل بن مسلط المنديل المعين لدى جمهورية تشاد.

وهنأهم معاليه خلال الاستقبال بالثقة الملكية، متمنيًا لهم التوفيق في أداء مهام عملهم، وحثهم على بذل المزيد من الجهود والعمل على تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة وتلك الدول في شتى المجالات ولاسيما العلاقات على الصعيد البرلماني والدفع بها قدماً بما يحقق مصالح المملكة وشعبها الكريم.

.. ويستقبل سفير المغرب لدى المملكة

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، سفير المملكة المغربية المعين لدى المملكة عبدالسلام بركة.

وتمنى رئيس مجلس الشورى للسفير المغربي الجديد التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين لاسيما على الصعيد البرلماني.

وتم خلال اللقاء استعراض العلاقات التاريخية والأخوية التي تربط البلدين الشقيقين وما تشهده من تطور في جميع المجالات خاصة في المجال البرلماني.

كما جرى خلال اللقاء بحث سبل تطوير العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلسي النواب والمستشارين في المملكة المغربية، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية.

حضر اللقاء مدير عام العلاقات العامة والإعلام في المجلس الدكتور عبدالرحمن بن عثمان الصغير.

آل الشيخ يستقبل سفير الأردن

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى المملكة جمال الشمايلة. وأكد معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء عمق ومتانة العلاقات الأخوية التي تربط البلدين الشقيقين في مختلف المجالات، مشيرًا إلى العلاقات البرلمانية المتميزة بين مجلس الشورى ومجلسي الأعيان والنواب في مملكة الأردن. وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية، وسبل تفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الأردنية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

ويبحث سبل دعم العلاقات مع طاجيكستان

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالمجلس في الرياض، سفير جمهورية طاجيكستان لدى المملكة الدكتور عبدالله بولد اشيف. وجرى خلال اللقاء استعراض سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات وعدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وطاجيكستان. كما تناول اللقاء بحث مجالات التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الطاجيكستاني، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الطاجيكستانية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

.. ويتلقى دعوة لزيارة اليابان

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، سفير اليابان المعين لدى المملكة جيرو كوديرا.

وتمنى رئيس المجلس له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين لاسيما على الصعيد البرلماني، كما أشاد معاليه بالعلاقات المتميزة بين المملكة واليابان في جميع المجالات، من جانبه نقل السفير الياباني خلال اللقاء لمعالي رئيس مجلس الشورى تحيات رئيس البرلمان الياباني، مجددًا الدعوة من رئيس البرلمان الياباني لمعالي رئيس مجلس الشورى لزيارة اليابان.

وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الياباني، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية اليابانية بتعزيز الزيارات المتبادلة بين البرلمانين بما يخدم المصالح المشتركة بين البلدين والشعبين الصديقين.

رئيس مجلس الشورى يستقبل وفد لجنة الصداقة البرلمانية التشيكية

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالمجلس وفد لجنة الصداقة البرلمانية التشيكية ودول الشرق الأوسط في البرلمان التشيكي برئاسة عضو البرلمان ياروسلاف شكاركا.

ورحب معالي رئيس المجلس بوفد البرلمان التشيكي مؤكداً أهمية تطوير العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية التشيك في شتى المجالات إلى جانب العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان التشيكي وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين.

وقدم معاليه نبذة عن مجلس الشورى وآلية عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات الدولية والإقليمية والدور الذي يقوم به المجلس في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

من جانبه عبر رئيس لجنة الصداقة البرلمانية في البرلمان التشيكي عن سعادته وأعضاء الوفد المرافق بزيارة للمملكة، مؤكداً أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات

وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة إضافة لتعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين. حضر اللقاء معالي عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية التشيكية في المجلس عبدالرحمن بن عبدالمحسن العبدالقادر، وعضو مجلس الشورى الدكتور محمود بن محمد البدوي وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية التشيك عبدالله بن عبدالعزيز آل الشيخ، وسفير جمهورية التشيك لدى المملكة لوبومير هلادياك.

معالي النائب يستقبل وفد مساعدي ومستشاري أعضاء الكونغرس الأمريكي

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري، في مكتبه بالمجلس، وفد مساعدي ومستشاري أعضاء الكونغرس الأمريكي.

وأكد معالي نائب رئيس المجلس عمق علاقات التعاون بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وبخاصة التعاون المشترك على صعيد العمل البرلماني.

وقدم معاليه نبذة عن مجلس الشورى وآلية اختيار أعضائه بالإضافة إلى عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات الدولية والإقليمية والدور الذي يقوم به المجلس في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

من جهته أعرب رئيس الوفد الأمريكي جد مازكويتز عن سعادته وأعضاء الوفد بزيارة المملكة بزيارة مجلس الشورى، مشيراً إلى العلاقات المتينة التي تربط البلدين.

وجرى خلال الاستقبال بحث واستعراض مجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز التعاون البرلماني.

حضر اللقاء عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية في المجلس الدكتور خالد العواد.

المجلس يحتفي بأعضائه السابقين والجدد ويكرم متقاعديه

بحضور معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ احتفى مجلس الشورى بأعضاء المجلس الذين انتهت عضويتهم في الدورة الخامسة وبالأعضاء الجدد الذين تم اختيارهم بموجب الأمر الملكي في الدورة السادسة، كما احتفى بمعالي الدكتور ماجد بن عبدالله المنيف الأمين العام للمجلس الاقتصادي الأعلى عضو المجلس السابق وكرم متقاعدي منسوبيه هذا العام وذلك في حفل تكريمي أقيم في مقر مجلس الشورى بالرياض.

وبدأ الحفل بالقرآن الكريم، ثم ألقى معالي رئيس مجلس الشورى كلمة بهذه المناسبة رفع فيها بالغ الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ولصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء - منطهم الله - على ما يلقاه مجلس الشورى من دعم متواصل وما يحظى به من ثقة كبيرة من القيادة الرشيدة، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يديم علينا نعمه الأمن والأمان وأن يحفظ هذه البلاد وشعبها وقادتها من كل سوء ومكروه.

وقال معاليه: أجد مشاعري عاجزة عن البوح بحجم السرور الذي يخالجني وأنا أشارك إخواني أهل الشورى، احتفاء المجلس بهم بعد أن أمضو فيه سنين من عمرهم تحت قبة الرأي والنقاش وفي أروقة لجانه وكافة مناشطه خدمة لهذه البلاد الغالية، وفي الوقت نفسه أرحب بالأعضاء الجدد الذين انضموا إلى هذا الصرح الكبير، وأتمنى أن تكون هذه الدورة دورة مباركة وأن يسهموا فيها بما عرفوا من خبرة وعلم.

وأشار معاليه الى إن الحوار البناء، والطرح الهادف، والفكرة النيرة، والنقاش المسؤول عناوين بارزة ومبادئ مستقرة لكل ما يدور تحت قبة هذا المجلس الذي يثبت يوماً بعد يوم ودورة تلو دورة أنه مدرسة غزيرة المعارف تمنحنا تجربة ثرية وخبرة أخاذة ومعاني عميقة منبعها ممارسة شورية لافتة.

وأضاف: لقد أولى قادة هذه البلاد المباركة مجلس الشورى عنايه خاصه ودعماً متواصلاً لما يمثله من ركيزة مهمة في مسيرة البناء والتنمية والإصلاح، فكان أعضاؤه على مستوى من الكفاءة والخبرة والتجربة والاطلاع وهو ما أسهم بفضل الله في إيجاد مكانة بارزة لهذا المجلس، فأضحى ما يصدر عنه من قرارات هو نتاج جهد وعمل ممزوج بتجارب عميقة وخبرات طويلة ممتدة. ولطالما حظي أعضاء المجلس بثقة القيادة فرأينا كثيرًا منهم يوصدون مسيرة العطاء في مواقع أخرى من المسؤولية يقودون دفتها بكل اقتدار بعد أن خاضوا تجربة الشورى بكل معانيها وأبعادها وأدواتها فأكسبتهم مزيداً من الاطلاع وعرفتهم عن قرب على واقع مؤسسات الدولة وأطلعتهم على أدق تفاصيلها من خلال المهمة الرقابية والتنظيمية التي يضطلع بها مجلس الشورى.

وأكد معالي الدكتور آل الشيخ أن ما قدمه أمسنا الشورى طيلة فترة عضويتهم، من عطاء وجهد تحت قبة هذا المجلس وفي أعمال لجانه وكافة مناشطه سيظل شاهداً من شواهد الوطن على ما يقدمه رجاله الأوفياء من عمل متقان ورؤية رصينة وطرح هادف، وإذا كان هؤلاء الرجال الذين سعدنا بمز املتهم والعمل معهم قد غادروا أروقة هذا المجلس بعد تلك السنوات العامرة بالإخلاص فإن ما قدموه سيبقى حاضراً في سجلات هذا المجلس وصفحاته المشرقة، وسيحفظ لهم المجلس ذلكم الفكر المتقد والقرارات الموفقة التي أسهموا بها، وعبر معاليه عن شكره لهم

على ما قدموه، متمنياً لهم مزيداً من التوفيق في مستقبل الأيام. وبارك للأعضاء الجدد الثقة الكريمة المستحقة ورحب بهم زملاء وزميلات يواصلون مسيرة المجلس الخيرة. وعبر معالي رئيس مجلس الشورى عن سعادته بتكريم معالي الدكتور ماجد بن عبدالله المنيف الأمين العام للمجلس الاقتصادي الأعلى بمناسبة تعيينه في منصبه الجديد مقدراً له كل جهد قدمه طيلة فترة عضويته الفاعلة في المجلس، وما أسهم به من آراء ومشاركات متمنيًا له دوام التوفيق والسداد في مهام منصبه الجديد. وقدم معاليه شكره وامتنانه لمنسوبي مجلس الشورى الذين ترجلوا عن صهوة الوظيفة ويدلف بهم الزمن إلى مرحلة التقاعد على كل ما رسموه من عمل

مخلص وجوب مشكرين لهم ذلكم العطاء الذي صاحب مسيرتهم الوظيفية راجين لهم حياة هانئة سعيدة في حياتهم القادمة.

كما ألقى الدكتور إبراهيم بن مبارك أل جوير كلمة أعضاء مجلس الشورى المكرمين في دورته الخامسة قدم فيها الشكر لمعالي رئيس المجلس وجميع المسؤولين في المجلس، وأشار إلى أن الثقة التي حظي بها أعضاء المجلس في دورته الخامسة أو ما سبقها هي ثقة لا تنجز أ وهي تكليف وتشريف ومن ثم مشيراً إلى أن العمل من أجل الوطن لا يقتصر على فترة عضويتهم الرسمية في المجلس بل هي زاد في مسيرة الحياة.ثم ألقى معالي الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالمحسن العبدالقادر كلمة أعضاء مجلس الشورى الجدد المحتفى بهم في دورته السادسة أعرب فيها عن اعتزازه وأعضاء المجلس بالثقة الملكية بتعيينهم أعضاء في مجلس الشورى بدورته السادسة، مشيراً إلى أن الدورة الحالية تتميز بنقلة تاريخية أقرها وهيأ لنجاحها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – هذه النقلة هي مشاركة المرأة في عضوية المجلس وهي إضافة إلى المجلس أبعاداً ذات قيمة اجتماعية مهمة، ولقد أثبتت مشاركة المرأة فيما عقد من جتماعات للمجلس في هذه الدورة أهمية الدور الذي طرحت من خلاله موضوعات لا يدرك أبعادها بما يمثل حقيقتها ويبرز أهميتها وضرورة تكامله مع كل ما يطرح بالمجلس إلا المرأة بحكم علاقتها المباشرة بها.

بعد ذلك ألقى الأستاذ أحمد بن عبدالعزيز اليحيى الأمين العام المساعد لشؤون الجلسات كلمة المتقاعدين شكر فيها رؤساء المجلس ونوابهم ومساعديهم والأمناء العامين وأعضاء المجلس ومنسوبيه وتطرق إلى ما شهده مجلس لشورى خلال العشرين عاماً الماضية وكيف أخذ موقعه في تطور بلادنا الحبيب، وصانعاً لقرارات مهمة أسهمت في خدمة الوطن والمواطن وكذلك أصبح ذا موقع مميز وواضح على الخريطة البرلمانية العالمية.

ثم ألقى معالي الأمين العام للمجلس الاقتصادي الأعلى الدكتور ماجد بن عبدالله المنيف كلمة قدم فيها التهنئة لأعضاء مجلس الشورى بمناسبة الثقة الملكية الكريمة باختيارهم أعضاء في مجلس الشورى لدورته السادسة.

وعد معاليه عضويته في مجلس الشورى خلال دورتيه الرابعة والخامسة من أخصب الفترات المهنية والعامة في حياته حيث إن التفاعل مع قضايا الوطن وتلمس خدمة المواطن وبناء آليات تكوين الرأي إضافة إلى دعم منظومة قبول الرأي الآخر تحت قبة هذا المجلس يجعله من أهم روافد سن الأنظمة واتخاذ القرار ومراقبة الأد ء. وأوضح معاليه أنه ومن خلال موقعه الجديد في المجلس الاقتصادي الأعلى يشارك مجلس الشورى في النظر في القضايا التي تمس اقتصادنا الوطني. داعيًا الله عز وجل أن يكون عند حسن الثقة التي أولاه إياها ولي الأمر وأن يكون أهلاً لتطلعات وآمال المواطنين لخدمة وتطوير الاقتصاد الوطني.

وفي ختام الحفل سلم معالي رئيس مجلس الشورى أعضاء مجلس الشورى المكرمين ومنسوبي المجلس المتقاعدين الدروع التذكارية بهذه المناسبة.

الأمين العام يفتتح ورشة عمل (نحو تدريب أفضل)

افتتح معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو، فعاليات ورشة العمل «نحو تدريب أفضل» والتي تنظمها الإدارة العامة للتخطيط والتطوير لمساعدي مديري الإدارات بالمجلس.

وأشار معالي الأمين العام في كلمته التي ألقاها خلال الافتتاح إلى اهتمام وحرص معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ومعالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري، ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد بن معتاد الحمد، على تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم.

كما قدم معاليه شكره للإدارة العامة للتخطيط والتطوير التي تسعى جاهدة إلى تهيئة الموظفين للارتقاء بالتدريب، مشيداً معاليه بالبرامج التدريبية التي عقدت في الفترة الأخيرة، سواء التي عقدت بالتعاون مع معهد الإدارة العامة، أو التي عقدت بالتعاون مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، والجهات التدريبية الأخرى.

من جانبه بين مدير عام التخطيط والتطوير الأستاذ علي بن محمد آل مذيبه، أن الهدف من عقد ورشة العمل هو توثيق العلاقة بين الإدارة العامة للتخطيط والتطوير وإدارات المجلس، وإيجاد قناة للتواصل مباشرة تسهم في تسهيل وتسريع إجراءات تنفيذ الخطط التدريبية، والمشاركة الفاعلة للإدارات في تحديد احتياجات الموظفين من البرامج التدريبية، والقدرة لصور مستقبلي لاحتياجاتها التدريبية.

ثم قدم عرض مرئي عن آليات تحديد الخطة التدريبية لهذا العام ١٤٣٤هـ، اشتمل على شرح دور المنسق حيال المشاركة في استكمال دورة العملية التدريبية، وعرض ومناقشة مشروع أهداف وأولويات وسياسات التدريب والتأهيل والابتعاث الذي أعدته الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، واستعراض آليات تحديد الاحتياجات التدريبية وإجراءات الترشيح، والنماذج المستخدمة، والمسار التدريبي، والتسلسل التدريبي، وجدولة البرامج لكل موظف.

وتخلل الورشة نقاش وعرض للآراء حول المحاور الرئيسة المتمثلة في أهداف وأولويات وسياسات التدريب والابتعاث، وآليات وإجراءات تحديد الاحتياجات التدريبية للعام ١٤٣٤هـ، وآليات تحديد الاحتياجات التدريبية، حيث قدم مدير عام الإدارة عرضاً عن الآليات والمراحل.

وأكد مساعد مدير عام التخطيط والتطوير الأستاذ محمد بن عيد أهمية دور المنسق التدريبي مشيراً إلى العلاقة التكاملية مع إدارة التخطيط والتطوير للوصول إلى تحديد الاحتياج التدريبي الفعلي للموظف بهدف إنجاح خطة التدريب والتأهيل في المجلس.

وقدم شرحاً مفصلاً عن آلية تحديد الاحتياج، وكيفية تعبئة استمارة تحديد الاحتياج التدريبي واستمارة تحديد الاحتياج التأهيلي «تطوير».

كما قدم مدير إدارة التدريب والابتعاث الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالله العريفي عرضاً عن النماذج المستخدمة في التدريب، والإجراءات الجديدة في الخطة التدريبية، حيث بدأ العرض بشرح استمارة الترشيح والتعديلات التي تمت عليها بحسب الضوابط والشروط الجديدة.

كما تطرق للنماذج الثلاثة (نموذج تقييم قبل البرنامج، نموذج تقييم بعد البرنامج، نموذج قياس أثر التدريب)، مبيناً أهمية هذه النماذج لكونها تعد وسيلة ومعياراً علمياً يبين مدى الاستفادة من البرنامج التدريبي والتعرف على المكتسبات التي تحققت للمتدرب كماً ونوعاً، إضافة إلى أن عملية التقييم تستخلص أبرز نتائج التدريب في شكل معلومات تعتمد عليها في ضوئها الإجراءات التطويرية اللازمة لبرامج التدريبية.

بحضور معالي نائب رئيس الهيئة
لجنة حقوق الإنسان تناقش التقرير الأول للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

عقدت لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى اجتماعاً لمناقشة تقرير الأداء لمستوى الأول للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، برئاسة رئيس اللجنة الدكتور عبدالله بن محارب الظفيري.

وشارك في الاجتماع أعضاء اللجنة، ومعالي نائب رئيس الهيئة لحماية النزاهة الدكتور عبدالله المبدالقادر، وعدد من مسؤولي الهيئة.

وتركز الاجتماع على عدة محاور تضمنها التقرير السنوي للهيئة وما اشتمل عليه من موضوعات وانجازات حققتها الهيئة منذ مباشرتها لأعمالها.

وناقش المجتمعون عدداً من الموضوعات أبرزها ما تقوم به الهيئة في جانب إعداد اللوائح والقواعد التنفيذية لأعمالها بشأن الإبلاغ عن حالات الفساد، وقواعد حماية النزاهة ومنح المكافآت للمبلغين عن الفساد، كما جرت مناقشة قواعد إقرار الذمة المالية لموظفي الهيئة.واستعرض المجتمعون دور الهيئة في مراجعة الأنظمة واللوائح ذات الصلة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد ومعرفة مدى فاعليتها وكفايتها، كما أجاب مندوبو الهيئة على عدد من الاستفسارات التي قدمها أعضاء اللجنة وتركزت على جهود الهيئة في تطبيق الأنظمة المُجرمة للفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية، والإجراءات التي تتخذها الهيئة في الحالات التي لا تتجاوب معها تلك الأجهزة، وأساليب عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وإجراءاتها مع الجهات الحكومية بهدف تعزيز حماية النزاهة، والتعديلات والمبادرات التي تقترحها الهيئة في هذا الصدد.

وتساءل عدد من الأعضاء عن الإجراءات التي تقوم بها الهيئة للتحقق من توزيع الخدمات المقدمة من الجهات الحكومية للمواطنين.

لجنة الإدارة بحثت مع مسؤولي مؤسسة التقاعد استثماراتها وخدماتها للمتقاعدين

ناقشت لجنة الإدارة والموارد البشرية إحدى اللجان المتخصصة بمجلس الشورى في اجتماعها الأسبوعي الذي عقدته برئاسة رئيس اللجنة الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤ هـ بحضور معالي محافظ المؤسسة الأستاذ محمد بن عبدالله الحراشي وعدد من مسؤولي المؤسسة. وفي مستهل الاجتماع أكد رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي أن مجلس الشورى يسعى إلى الارتقاء بأداء الأجهزة الحكومية من خلال دراسة التقرير السنوي للجهة الحكومية، واستضافة عدد من مسؤوليها للاستيضاح منهم عن المعوقات والصعوبات التي تواجهها الجهة في أداء خدماتها، والتعرف على خططها المستقبلية. وتركز النقاش خلال الاجتماع على الخدمات التي تقدمها المؤسسة للمستفيدين من المتقاعدين المدنيين والعسكريين الخاضعين لنظام المؤسسة، إلى جانب استثماراتها الداخلية والخارجية، وما تم إنجازه في مشروع الملك عبدالله المالي بمدينة الرياض، كما تم التطرق إلى موضوع التقاعد المبكر، ومكافأة نهاية الخدمة. وقد أجاب معالي المحافظ الحراشي ومسؤولو المؤسسة على أسئلة واستفسارات أعضاء لجنة الإدارة والموارد البشرية، حول ملاحظاتهم على بعض ما تضمنه التقرير السنوي للمؤسسة، وأنشطتها وخدماتها، واستثماراتها.

لجنة الإسكان والخدمات تناقش الآلية الجديدة لمنح الأراضي السكنية المطورة للمواطنين

أشادت لجنة الإسكان والخدمات العامة في مجلس الشورى، بصدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – باعتماد تسليم الأراضي المعدة للسكن بما في ذلك المخططات المعتمدة للمنح البلدية إلى وزارة الإسكان التي ستتولى بدورها منح الأراضي السكنية المطورة والقروض للمواطنين للبناء عليها. جاء ذلك خلال اجتماع عقدته اللجنة برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور محمد بن حامد التقادي لمناقشة التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، بحضور عدد من مسؤولي وزارة الإسكان. وتم خلال الاجتماع مناقشة أعمال الوزارة والجهود المبذولة لوضع أسس قوية لها بعد تحولها من هيئة إلى وزارة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة منها في ظل كون ملف الإسكان من أهم الملفات لدى الدولة في الوقت الراهن. كما تم بحث الأوامر السامية الكريمة الجديدة بشأن نقل جميع أراضي المنح من وزارة الشؤون البلدية والقروية لوزارة الإسكان. وقد وصف مندوبو وزارة الإسكان هذه القرارات بأنها ستكون داعماً ورافداً لهم في إنجاز أعمالهم بالشكل الذي يحقق طموح الوزارة ورغبات المواطنين وذلك بمنح المواطن الأرض والقرض بعد وضع آلية توزيع هذه القروض والاستحقاقات اللازمة لذلك، إضافة إلى المساعدة في إتمام بناء الوحدات السكنية التي صدر بها أمر ملكي.

وطرح مندوبو وزارة الإسكان أمام اللجنة أهم المعوقات التي تواجه الوزارة من قلة عدد الموظفين المتخصصين «مهندسين»، وحاجتها إلى الدعم ووضع الكادر المناسب لهم بما يسهم في ترغيب الموظفين الحاليين واستقطاب آخرين جدد. كما ناقشت اللجنة مع مندوبي الوزارة دور القطاع الخاص «المطورون العقاريون» ومشاركته الوزارة في تطوير الأراضي، والتعاون المستمر بين الجهات الحكومية الأهلية والجامعات مع وزارة الإسكان لإنجاز أعمالها.

لجنتا الخارجية والصداقة تبحثان مع وفد برلماني تشيكي العلاقات الثنائية

عقدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور عبدالله بن إبراهيم العسكر اجتماعاً مع وفد لجنة الصداقة البرلمانية التشيكية ودول الشرق الأوسط في البرلمان التشيكي برئاسة عضو البرلمان باروسلاف شكاركا. وتم خلال الاجتماع البحث في سبل تعزيز العلاقات بين المملكة والتشيك في مختلف المجالات، واستعراض القضايا الإقليمية والدولية الراهنة التي تحظى باهتمام البلدين. كما عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية التشيكية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة معالي الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالمحسن العبدالقادر، اجتماعاً مع الوفد الزائر، ويجري خلال الاجتماع مناقشة عدد من القضايا والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وجمهورية التشيك، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

لجنة الشؤون الأمنية تناقش نظام «شموس»

ناقشت لجنة الشؤون الأمنية إحدى اللجان المتخصصة بمجلس الشورى في اجتماع عقدته برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة اللواء محمد بن فيصل أبو ساق مشروع نظام اشتراك منشآت القطاع الخاص في نظام شموس الأمني، وذلك بحضور عدد من المسؤولين في الأمن العام ومركز المعلومات الوطني والهيئة العامة للسياحة والآثار. ودار النقاش حول الفوائد الأمنية لاشتراك مؤسسات وشركات القطاع الخاص في نظام شموس، وآلية الاشتراك، ومدة الإنذار لمن لا يلتزم بها، والعقوبات التي تطبق على المؤسسات والشركات التي لا تلتزم بالاشتراك في النظام، والجهة المعنية التي ستدرس المخالفات، كما تطرق النقاش إلى إمكانية إضافة المخيمات إلى النظام أسوة بالفنادق والوحدات السكنية المفروشة والشاليهات والاستراحات.

وقد أجاب المدعوون على أسئلة واستفسارات أعضاء اللجنة حول النظام، وأسباب عزوف مؤسسات القطاع الخاص عن الاشتراك فيه، ومدى إمكانية ربط الحصول على السجلات التجارية أو تجديدها بالمشاركة في النظام الذي يهدف إلى المصلحة الوطنية في المقام الأول.

يستفيد منها الأعضاء لدعم مداولاتهم تحت القبة

قاعدة بيانات إلكترونية للموضوعات المدرجة على جدول أعمال مجلس الشورى

دشن مجلس الشورى برنامجاً خاصاً عبر الشبكة الداخلية (الإنترانت) يوفر لأعضاء المجلس قاعدة إلكترونية متكاملة عن الأنظمة والموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس.

ويأتي هذه الخطوة في إطار توجيه معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بالاستفادة من التقنيات الحاسوبية في المجلس، والتواصل مع أعضاء مجلس الشورى فيما يتعلق بجدول أعمال المجلس وتقارير اللجان المتخصصة والخاصة المدرجة على جدول أعماله عن طريق الشبكة الحاسوبية للمجلس (الإنترانت).

وقد قامت الإدارة العامة للتقنية للمعلومات بالمجلس بناء على تعليمات من معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري بتصميم برنامج عبر شبكة المجلس الداخلية (الإنترانت) خاص بالمعلومات المدرجة على جدول الأعمال يتضمن المعلومات التي يستفيد منها العضو في دعم مداخلاته أثناء مناقشة تقرير اللجنة تحت قبة المجلس. ويمكن لأعضاء المجلس من خلال أجهزة الحاسب الخاصة بهم الإطلاع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس، والدخول على الصفحة الرئيسة للبرنامج التي تحتوي على مرفقات المعاملة وتقرير اللجنة والملخص البحثي والملخص التنفيذي والقرارات ذات العلاقة بالموضوع، والتوصيات الإضافية. ويتابع معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو بشكل مباشر هذا البرنامج بدءاً من إعداد جدول أعمال الجلسات حتى اكتمال تحميل المرفقات، وربطها بالموضوعات آلياً ومباشرة لكل بند مدرج على جدول أعمال المجلس من خلال الصفحة الرئيسية دون حاجة إلى طباعة تقارير اللجان والموضوعات ذات الصلة وتوزيعها ورقياً على الأعضاء.

وتمكن هذه الخدمة أعضاء المجلس من الاطلاع على كامل أساس المعاملة، وتقارير اللجان والتوصيات الإضافية برأي الأغلبية، والقرارات ذات العلاقة بالموضوع إلى جانب الملخص البحثي للموضوع المطروح على جدول الأعمال، الذي يحتوي على ملخص لما دار في جلسة سابقة حول الموضوع، والأنظمة واللوائح ذات الصلة، وتجارب مشابهة في بعض الدول، أو معلومات وبيانات إحصائية، وملخص لمضامين قرارات المجلس السابقة ذات العلاقة بالموضوع إضافة إلى أهم ما تناولته وسائل الإعلام.

كما توفر هذه الخدمة ملخصاً تنفيذياً عبارة عن أنموذج موحد يشتمل على معلومات شاملة وموجزة لكافة المعلومات حول الموضوع المدرج، وأبرز أهم الدوافع الأساسية وبدءاً من الأمور الواجب اتخاذها، وجدول مقارنة يلخص أهم أوجه التباين والاختلاف بين وجهتي نظر مجلس الوزراء ومجلس الشورى في حال إحالة دراسة الموضوع بموجب المادة السابعة عشرة من نظام المجلس والتوصيات ورأي الأقلية إن وجد.

طالب بالإسراع بشمول المعلمات في مشروع النقل المدرسي.. واعتماد الحضانات في المدارس والأحياء

الشورى يؤكد ضرورة إعطاء الوزارة الأولوية في مشروعاتها لمعاناة المعلمين والمعلمات

طالب مجلس الشورى في جلسته الحادية والعشرين التي عقدها يوم الأحد ١٤٣٠/٦/٢٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وزارة التربية والتعليم بمراعاة ظروف المدرسين عند صدور تعيينات جديدة أو نقل للمعلمين حتى لا يتسبب ذلك في نقص للأداء التعليمي في المدارس الأهلية والحكومية.

وأكد المجلس ضرورة إعطاء الوزارة الأولوية في مشروعاتها بمعالجتها لمعاناة المعلمين والمعلمات بالإسراع في تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩٨) وتاريخ ١٤٣٠/١٠/٢١هـ القاضي بشمول المعلمات بمشروع النقل المدرسي، وتخصيص حضانة في المدارس ما أمكن، وفي الأحياء داخل المدن وخارجها لحضانة أطفال المعلمات والموظفات، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في ذلك، وإتاحة الترتيبات العاجلة للبدء في تنفيذ مشروع الأندية الحي في المدارس، ومراعاة تناسبها وفق لطلاب كل مرحلة وأن تكون هذه الأندية للأنشطة التربوية وحسب الفئات العُمرية.

كما أكد المجلس على الاهتمام ببرامج تدريب ورفع تأهيل المعلمين والمعلمات سنويًا، وتعزيز البنود الخاصة بذلك في ميزانية الوزارة والتوسع في برامج التربية الخاصة وإلحاقها في مدارس التعليم العام، وفق خطة زمنية مبرمجة، ودعم الأجهزة الإدارية المعنية ماديًا وبشريًا.

ودعا المجلس الوزارة إلى بناء آليات تقويم مركزية داخلية لمشكل معيارية داخلية تعتمد على منهجية قياس الأداء العام وفق المرحلة الدراسية والعمرية تخدم في تقويم أداء مدارس التعليم العام بشكل فردي وعلى مستوى المدينة وعلى مستوى المملكة والمشاركة في أدوات التقويم العالمية بحيث تكون معيارية خارجية لتقويم أداء النظام التعليمي في المملكة.

كما دعا المجلس الوزارة إلى الالتزام في تقاريرها السنوية بإيراد مؤشرات قياس الأداء لبرامجها وربطها بمدى نجاح الوزارة في تحقيق الإستراتيجية الوطنية للتعليم وأهداف التنمية الوطنية.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة

الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود

الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ التي تلاها رئيس اللجنة سمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود حيث أشار إلى أن اللجنة قامت بزيارة لوزارة التربية والتعليم، اطلعت فيها اللجنة على عدد من منجزات الوزارة وخطواتها التنفيذية، والتقت بعدد من كبار مسؤولي الوزارة ومشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم. كما تم خلالها استيفاء جوانب عدد من الملحوظات التي أثارها الزملاء أعضاء المجلس أثناء مناقشة التقرير، وقال سمو رئيس اللجنة إن وجهة نظر اللجنة قد جاءت وفق المحاور الآتية:

المحور الأول: تأهيل وإعداد وتدريب المعلمين

أوردت اللجنة توصيتها «الرابعة» لتحسين برامج تدريب وتأهيل المعلمين والمعلمات، والتي يدعمها البرنامج الثاني من برامج مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم، كما أنه سبق أن صدر عن المجلس نظام مزاولة مهنة التعليم، يتضمن العديد من الإجراءات التي تضمن حسن اختيار المعلمين والمعلمات، وكذا رفع تأهيل والترخيص لمزاولة مهنة التعليم وتتطلع اللجنة إلى صدور هذا النظام قريبًا.

كما سبق صدر عن المجلس (نظام مركز تقويم التعليم العام) بموجب القرار رقم (١٥٢/٧٨) وتاريخ ١٤٢٧/٧/٢٧هـ الذي كان نواة لإنشاء (هيئة تقويم التعليم العام)، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٤٠) وتاريخ ١٤٣٣/١٠/٢٣هـ، والتي أسند إليها وضع معايير اختيار المعلمين والمعلمات وكذلك إصدار الرخص المهنية، كما خُولت بوضع المعايير الخاصة بالاختبارات التحصيلية للطلاب والطالبات وغيرها من الاختبارات المعيارية للقبول والتقويم والتحصيل الدراسي.

كما أن الوزارة تعمل حاليًا على نظام رتب المعلمين والذي سيسهم حال إقراره في ترسيخ مفهوم الحداثة المهنية لدى العاملين في حقل التدريس.

المحور الثاني: المباني المدرسية

درست اللجنة موضوع المباني المدرسية، وأصدر المجلس حيال ذلك العديد من القرارات. كما أن المجلس استمع لما طرحه سمو وزير التربية أثناء حضوره للمجلس واستعراضه للتوجهات المستقبلية للوزارة: ومنها المباني المدرسية ووجود حلول عاجلة لها، حيث أشارت الوزارة إلى إنشاء (شركة للمباني المدرسية) تحت مظلة شركة تطوير التعليم العام القابضة المملوكة للدولة والمرافق عليها بموجب قرار مجلس الوزراء، ويكون من مهام هذه الشركة إنشاء المباني التعليمية وصيانتها، وهي إحدى الشركات ضمن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام (تطوير)، يُسهم شركة المباني المدرسية في معالجة كثير من القضايا والمشكلات الفنية والإدارية، والتنفيذية المرتبطة بإنشاء المدارس ورفع كفاءة الإنجاز وتحسين نوعية البيئة المدرسية، وتود اللجنة أن توضح أن جهود الوزارة خلال ... ولاة الأمر - حفظهم الله - من معالجة كثير من قضايا ومشكلات توفر الأراضي من خلال الشراء المباشر من طريق لجنة مشتركة بين وزارة المالية ووزارة التربية والتعليم، كما تمت منذ سنوات موافقة المقام السامي الكريم على تطبيق نظام نزع الملكيات لتوفير مواقع للمدارس في الأحياء القديمة، إلا أن كثيرًا من

الأحياء الشعبية وعشوائية لا تتوفر لها صكوك يمكن معالجة نزعها بيسر وسهولة؛ مما أدى إلى التأخير في الاستفادة من ذلك. أما الأحياء الجديدة فبعد صدور التوجيهات السامية في عدم التصرف على أراضي الدرافق والمحافظة عليها للغرض الذي خصصت من أجله.

المحور الثالث: التغذية والصحة المدرسية وبرامج التعليم والتواصل

تفيد اللجنة أن وزارة التربية والتعليم قد قبلت توفير التغذية المدرسية وفي سبيل تحسين هذه الخدمة والرقي بها؛ فقد صدرت موافقة المقام السامي رقم (٨٥٥٠) وتاريخ ١٤٣٣/٢/٩هـ، على قيام «شركة تطوير تعليم القابضة» بإدارة عقود تشغيل المقاصف المدرسية من خلال تعاقدها مع الشركات المتخصصة، وتم توقيع اتفاقية بين وزارة التربية والتعليم، وشركة تطوير بهذا الشأن، حيث تضمنت بنود الاتفاقية قيام شركة تطوير باستخدام أفضل المعايير لإدارة عقود تشغيل المقاصف، ومتابعة الجهات التي اختارتها للتنفيذ للتأكد من سلامة أداء دورها ومطابقته لخطة التنفيذ. وفي سبيل الاهتمام بالصحة والبيئة المدرسية، صدر عن مجلس الشورى القرار ذي الرقم (٦١/٨٩) والتاريخ ١٤٢٤/١١/٢٧هـ. كما صدر قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (٢٤) والتاريخ ١٤٣١/١/١٩هـ على نقل الإدارة العامة للصحة المدرسية ووحداتها التابعة لوزارة التربية والتعليم التي تتولى الخدمة العلاجية إلى وزارة الصحة، وربطها بالوكيل المساعد للرعاية الصحية الأولية، وأن يقتصر دور وزارة التربية والتعليم على التربية والتثقيف الصحي، والإصحاح البيئي، والتوعية الغذائية، والاسعافات الأولية والمسحية، والإرشاد النفسي.

المحور الرابع: المناهج

تود اللجنة أن تبين بأن وثيقة المنهج تشمل على أهمية استيعاب المهارات كافة ضمن مختلف المقررات المدرسية، وتدريس المفاهيم المعاصرة، وهذا ما تعكسه سلاسل المقررات العالمية في الرياضيات، والعلوم، واللغة الإنجليزية التي تم مواءمتها وتعريبها بشكل يناسب مجتمعنا. وترى اللجنة أن التقصير في تدريب وتأهيل المعلم قد يكون أحد أهم الأسباب في عدم تطبيق المقررات بشكل فاعل وفقاً لما خُطط له، ومن هنا فقد صدر عن المجلس العديد من القرارات دولت

العلاقة بتطوير المناهج وتطوير قدرات وكفايات المعلمين، كما أن توصية اللجنة - الرابعة، على هذا التقرير تؤكد على هذا الجانب. وفي مجال تطوير العملية التعليمية فقد قامت الوزارة بالتوسع في برنامج التعليم الثانوي بنظام المقررات والذي يتسم بالتركيز، ومراعاة ميول وقدرات الطلاب بصورة أكبر من النظام الحالي، وقد دخل هذا المشروع مرحلة التوسع بعد اكتمال مرحلة الإعدادية.

المحور الخامس: الأنشطة الطلابية

عُني مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم بدعم الأنشطة الطلابية بتنوعها وشمولها لكافة فئات الطلاب، وقد قامت الوزارة بتطوير نموذج أندية الأحياء التي تعمل في الفترة المسائية، وتقدم أنواعًا عديدة من البرامج بالاستفادة من المباني المدرسية القائمة، وقد قامت اللجنة في توصيتها «الثالثة» في حث الوزارة على الإسراع في تنفيذ هذا المشروع الذي سيكون له أثر كبير في استيعاب نسبة كبيرة من الطلاب وإشغال فراغهم في أنشطة مفيدة.

المحور السادس: رياض الأطفال

تعد رياض الأطفال مرحلة مستقلة وقد قامت الوزارة مؤخرًا بافتتاح العديد من رياض الأطفال والتوسع بشكل كبير؛ إلا أن هذا التوسع تصادفه عقبات توفر المواقع والمباني المناسبة والكوادر التربوية المتخصصة، وتسعى الوزارة إلى رفع نسبة الالتحاق في رياض الأطفال إلى نسبة (٢٥٪). وقد صدر عن المجلس قرار يشير إلى أن على وزارة المالية تلبية احتياجات الوزارة؛ لتجاوز الصعوبات التي تواجهها في سبيل التوسع في فتح رياض الأطفال. أما فيما يخص الحاضنات والتي تسهم في استقرار المعلمات النفسي فتتفق اللجنة مع الزملاء والزميلات في أهمية هذا الأمر؛ ومن هنا فإن توصية اللجنة «الثانية» جاءت لتؤكد على ذلك.

المحور السابع: التربية الخاصة

توضح اللجنة أن الوزارة مستمرة في برامج الدمج والتي أثبتت علميًا نجاحها؛ إلا أن كلفة هذه العملية وتشتت الحالات الخاصة وتنوعها يزيد من صعوبة التعامل الكفء مع هذه الحالات وتسعى الوزارة للتغلب على كثير من تلك الصعوبات بالتعاون مع مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم ومركز الأمير سلطان للتربية الخاصة، وبالرغم من أن المجلس سبق أن أكد على أهمية التوسع المدروس والتدريجي في برامج التربية الخاصة لاستيعاب جميع الطلاب والطالبات ذوي الاحتياجات الخاصة في توصيات سابقة؛ إلا أن اللجنة لأهمية الموضوع تبنت توصية أحد الزملاء في هذا الخصوص.

المحور الثامن: بناء أدوات معيارية قياسية لقياس الأداء

ترى اللجنة أن هيئة تقويم التعليم ستقوم بهذه المهمة؛ حيث جاء في قرار مجلس الوزراء القاضي بإنشاء هيئة عامة لتقويم التعليم العام، أن من مهمات واختصاصات هذه الهيئة بناء نظام للتقويم ولضمان جودة التعليم العام يتضمن المعايير والمؤشرات الأساسية، وبناء معايير متقدمة لمراحل التعليم العام تستخدم لقياس كفاءة الأداء، وبناء معايير لمناهج التعليم، وتقويم أداء المدارس الحكومية والأهلية، وبناء الاختبارات الوطنية، ووضع الضوابط التي تكفل ضمان جودة التعليم، وإعداد المعايير المهنية واختبارات الكفايات للعاملين في التعليم، وتقويم البرامج المنفذة في مؤسسات التعليم، وإجراء الدراسات والبحوث في هذا المجال. وقد بدأت الوزارة في إجراء بعض الاختبارات التجريبية.

بعد ذلك جرت المناقشة حول التوصية «الخامسة وهي توصية جديدة ونصها: التوسع في برامج التربية الخاصة والموهوبين واعتمادها في مدارس التعليم العام، وفق خطة زمنية مبرمجة، ودعم الأجهزة الإدارية المعنية ماديًا وبشريًا».

في البداية رأى أحد الأعضاء أنه من الأنسب أن توضح اللجنة سبب تبنيها لهذه التوصية، وهل لدى الوزارة برامج متوقفة أو لم تفعَّل؟ أما الموهبة

> الوزارة فشلت في الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، فقد عزلتهم ولم تقدم لهم الخدمات التي يستحقونها

والإبداع في التعليم العام فلا يقتصر على فئة معينة؛ وإنما نظام التعليم العام هو الذي يفرض اكتشاف الطلاب، كما أن هناك مشروعات تشمل مضمون هذه التوصية؛ منها: مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام، ومؤسسة الملك عبدالله ورجاله للموهبة والإبداع وغيرها.

من جانبه رأى عضو آخر أن هذه التوصية مهمة، إلا أن الوزارة فشلت في الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، فقد عزلتهم ولم تقدم لهم الخدمات التي يستحقونها، ولو كانوا في مراكز التربية الخاصة لكان أجدى لهم. ومن الأنسب أن تكون هناك معايير لتنفيذ هذه التوصية حتى لا يتم تجاهلها كما هو الحال في بعض البرامج في الوزارة.

وأضاف: من المناسب أن تشمل هذه التوصية التعليم الأهلي، وألا تقتصر على التعليم الحكومي. ثم طلب معالي الرئيس من سمو رئيس اللجنة إيضاح وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن التوصية؛ حيث أوضح أنه سبق للمجلس أن أصدر توصية بشأن التربية الخاصة وكان مضمونها: «التوسع المدروس في برامج التربية الخاصة»، وهذه التوصية تشمل كلا الفئتين: فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وفئة الموهوبين، وذلك لدعمها والتأكيد على ما أصدره المجلس في توصية سابقة. كما أن الدولة اهتمت بالموهوبين وهي الفئة المستهدفة بهذه البرامج، وجميع هذه البرامج تهدف إلى بناء جيل جديد من الموهوبين والمخترعين، وتطوير قدراتهم، والنهوض بمستوياتهم لخدمة المملكة.

وأضاف: عملية الدمج بين ذوي الاحتياجات الخاصة مع طلاب التعليم العام في الفصول أثبتت من الناحية النفسية والتربوية نجاحها، وأن عزلهم سيؤدي إلى مشكلات ومضاعفات تربوية ونفسية.

ثم صوت المجلس بالأغلبية بالموافقة على التوسع في برامج التربية الخاصة والموهوبين واعتمادها في مدارس التعليم العام، وفق خطة زمنية مبرمجة، ودعم الأجهزة الإدارية المعنية ماديًا وبشريًا»

بعد ذلك انتقل المجلس لمناقشة التوصية الإضافية المقدمة من عضو المجلس الدكتور عبدالله بن محمد الجغيمان، ونصها: «بناء أدوات تقويم مركزية داخلية تشكل معيارية داخلية تعتمد على منهجية قياس الأداء العام وفق المرحلة الدراسية والعمرية تخدم تقويم أداء مدارس التعليم العام بشكل فردي وعلى مستوى المدينة والمملكة، والمشاركة في أدوات التقويم العالمية بحيث تشكل معيارية خارجية لتقويم أداء النظام التعليمي في المملكة».

مسوغات التوصية:

١- ضعف معايير تقويم أداء التعليم العام في جميع جوانبه.

٢- لا يمكن قياس مدى التقدم في أي مجال من المجالات إلا بوجود المعايير الوطنية للأداء القائمة على اختبارات ومقاييس علمية مقننة على مستوى وطني، ومعايير عالمية مثل التيمز أو بيزا.

٣- معيارية التقويم تساعد على تشخيص الخلل ومن ثم العمل على علاجه.

٤- معيارية التقويم توفر أدوات موضوعية يمكن من خلالها تقويم الأداء على مستوى مدرسي، وعلى مستوى المدينة، وعلى مستوى الدولة.

٥- تساعد على تعزيز المسؤولية الذاتية لكل مدرسة وإدارة تعليم.

٦- تساعد هذه التوصية الوزارة على بناء نظام

تقويمي داخلي، وهو ما يعني بناء قاعدة بيانات مرنة تسهم في تطوير سجلات متابعة جميع الطلاب.

٧- تساعد هذه التوصية على تقديم بيانات تعليمية في بناء البرامج التدريبية وتحديد الاحتياجات التدريبية الخاصة بالمعلمين.

وأوضح سمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي تجاه هذه التوصية مفيداً أن جميع المؤسسات التعليمية التي ترعاها الدولة؛ هي نظام متكامل وموحد، وتقدم وزارة التربية والتعليم خدمة التعليم وفق مناهج علمية مدروسة، ومن خلال تدريب وتأهيل المعلمين عبر مؤسسات التعليم العالي، وتقويم التعليم بشكل عام. كما سبق أن أوصى المجلس بإنشاء مركز تقويم التعليم العام؛ والذي كان نواة لإنشاء هيئة عامة لتقويم التعليم العام، ولا شك أن هذه الهيئة ستتكامل مع دور الوزارة التنفيذي، ومن اختصاصات الهيئة بناء نظام للتقويم وضمان الجودة، وإنشاء المعايير والمؤشرات الأساسية، ووضع إطار وطني لمؤهلات التعليم العام، وبناء معايير متقدمة لمراحل التعليم العام، وبناء معايير للمناهج، وتقويم أداء المدارس الحكومية والأهلية، وبناء الاختبارات الوطنية المقننة، إضافة إلى ذلك، فقد شرعت الوزارة في إجراء الاختبارات الوطنية التحصيلية لعدد من المراحل. وعليه، فإن هذه التوصية متحققة.

وحازت التوصية على الأغلبية للمناقشة، حث استهل أحد الأعضاء المناقشات بالإشارة إلى تميز المخرجات التعليمية في السابق عندما كان لدى وزارة التربية والتعليم اختبارات مركزية، أما بعد تحوّل الوزارة إلى الترفيع الآلي أصبح غالبية الطلاب يتخرجون من المرحلة الثانوية وهم لا يجيدون مهارات القراءة والكتابة، إضافة إلى عدم قدرة المعلم على تقييم أداء الطالب بالشكل المطلوب في ظل وجود ما يقارب (١٥٠) مهارة للمقرر الواحد، وتكدس الطلاب في فصل واحد. لذلك فإن وجود معايير تقويم دقيقة وتأهيل المعلمين بشكل جيد سيسهم في رفع مستوى التعليم.

ورأى عضو آخر أهمية التوصية لأنها تعالج الكثير من الثغرات في نظام التعليم العام، ومع سهولة استخدام التقنية في وقتنا الحاضر؛ أصبح بالإمكان استخدام العديد من وسائل القياس وتطبيقها بسهولة. كما أن التوجه إلى اللامركزية أصبح يحتم علينا أن يكون لدينا أدوات قياس مركزية تقيس مدى تحقيق مؤسساتنا التعليمية لأهدافها، ومستوى التحصيل الدراسي للطلاب على جميع المستويات. ومن جانب آخر، فإن هيئة تقويم التعليم لا تتعارض مع مضمون هذه التوصية، فالهيئة تهتم بالكفاءة الخارجية لمؤسسات التعليم العام. أما هذه التوصية فإنها تؤكد على الكفاءة الداخلية، ومستوى تحصيل الطلاب، ومستوى أداء المؤسسات التعليمية.

من جانبه رأى عضو آخر أنه غالبًا ما تنصب مسؤولية النجاح والرسوب على الطالب؛ لكن ماذا عن نظام التعليم؟ ومستوى المعلم؟ والمنهج الدراسي؟ لذا؛ يجب أن تخضع جميع أطراف

> المجلس وافق على خمس توصيات للجنة وتوصيتين إضافيتين

> على وزارة التربية والتعليم مراعاة ظروف المدارس عند صدور تعيينات أو نقل للمعلمين والمعلمات

العملية التعليمية – وليس الطالب فقط- لمعايير تقويم داخلية دقيقة لجميع أطراف العملية التعليمية.

بعدها قرر المجلس الموافقة على التوصية ب (٩٩) صوتًا مقابل (٢٤) صوتًا.

وناقش المجلس التوصية الإضافية التي قدمها عضو المجلس الدكتور غازي بن فيصل بن زقر، ونصها: «على وزارة التربية والتعليم الالتزام في تقاريرها السنوية بإيراد مؤشرات قياس الأداء لبرامجها وربطها بمدى نجاح الوزارة في تحقيق تلك الإستراتيجية وأهداف التنمية الوطنية ومدى نجاح الوزارة في تلبية احتياجات الطلبة وسوق العمل».

مسوغات التوصية:

١- التأكيد على الدور الاستراتيجي الرقابي للمجلس؛ حيث أن الجهات الحكومية تصبح ملزمة بتقديم مؤشرات دالة على التقدم في تنفيذ العمل بشكل مقبول، أو إرفاق ما يعلل البطء والتأخير.

٢- توثيق ما تقوم به الوزارة من جهود، والتأكيد على ربطها بأهداف التنمية، ومدى نجاح الوزارة في تلبية دورها المطلوب تجاه الطلاب والعمل.

وبررت اللجنة رفضها للتوصية بأن القرار الصادر من المجلس ول الموضوع لم يمض عليه سوى ثلاث سنوات، والوزارة تعمل حالياً على وضع هذه الإستراتيجية ضمن التوجهات المستقبلية للوزارة، وعقدت لها ورش عمل في المناطق كان آخرها في بداية شهر جمادى الأولى ١٤٣٤هـ، ونرى التريث في ذلك، لاسيما أن هناك خطوات عملية في هذا الاتجاه.

وبعد أن حازت التوصية على الأغلبية للملاءمة مناقشتها استمع المجلس لعدد من آراء الأعضاء المؤيدين للتوصية والمعارضين لها وكل منهم ساق مبرراته سواء بالتأييد أو الرفض، كما استمع المجلس إلى وجهة نظر اللجنة تجاه تلك الآراء والملحوظات تلاها سمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود مشيراً إلى أن المجلس قد أقر التوصية التي سبقت هذه التوصية وهي تركز على بناء أدوات تقويم مركزية، وفي آخرها تقويم للمشاركة في أدوات التقويم العالمية؛ بحيث تشكل معاييره خارجية لتقويم أداء النظام التعليمي في المملكة. فإذا كان هذا المقصود من مؤشرات القياس فهو متحقق في التوصية التي وافق عليها المجلس؛ أما إذا كان المقصود بناء أدوات قياس لتنفيذ الإستراتيجية، فالإستراتيجية قد أنجزت مؤخراً وهي تحمل في أحد بنودها أدوات القياس، ومؤشرات الأداء، ومن غير المناسب أن نصدر التوصية مادامت مؤشرات الأداء موجودة هنا. وينبغي أن نترك الفرصة للوزارة لكي تقدم مؤشرات الأداء بعد تطبيق الاستراتيجية.

ومن ثم قرر المجلس الموافقة على التوصية الإضافية ب (١٠٥) أصوات مقابل (٢٢) صوتاً.

طالب بإنشاء سجل وطني لأمراض العيون

الشورى يوافق على إنشاء مراكز طبية متخصصة في تأهيل ضعاف البصر

طالب مجلس الشورى خلال جلسته الثانية والعشرين يوم الاثنين ١٤٣٤/٦/٢٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون بالتنسيق مع وزارة الصحة لانشاء مراكز طبية متخصصة في تأهيل ضعاف البصر والتدريب للتأهيل من المكفوفين في مختلف مناطق المملكة والاستفادة من مراكز التدريب والتأهيل التابعة لجمعيات المكفوفين.

كما طالب المستشفى بالسعي لإنشاء سجل وطني لأمراض العيون المختلفة بالمستشفى، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للتوسع في قبول الأطباء السعوديين في برنامج الزمالة السعودية في طب وجراحة العيون وتخصصاتها الدقيقة، وكذلك للتخصصين في مجال البصريات الطبية.

ودعا المجلس المستشفى إلى استقطاب الكوادر السعودية المؤهلة للعمل في المستشفى وتقديم حوافز للمحافظة عليهم، كما طالب بزيادة عدد العيادات الخارجية لتقليل قوائم الانتظار، ودعم متطلبات الرعاية الصحية والمتابعة المتكررة اللازمة للمرضى، وتأمين الأدوات والتسهيلات اللازمة للرعاية الطبية التخصصية للكبار والأطفال والصغار.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون لعام ٢٠١١م، الذي تلاه رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة – الدكتور محسن بن علي فارس الحازمي.

حيث أوضح الحازمي أنه فيما يخص الملحوظات حول ديوان المراقبة العامة على المستشفى في عام التقرير، والاستقالات الجماعية التي تمت من قبل الأطباء في المستشفى، فتشير اللجنة إلى أمر صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز (رحمه الله) بتكوين لجنة تحقيق في هذا الأمر برئاسة [illegible] وعضوية كل من الإدارة العامة للتحقيق والادعاء العام، وديوان المراقبة العامة، ووزارة الصحة، وقد بدأت اللجنة أعمالها في شهر شوال ١٤٢٢هـ ولا تزال اللجنة مستمرة في أعمالها، أما ما يخص الجانب الطبي فقد استقال من المستشفى عدد من الأطباء وورد من المستشفى أنه قد تم تعويضهم، إلا أن اللجنة

د. محسن بن علي فارس الحازمي

ومن خلال استقصائها هذا الجانب تبين لها أن لدى المستشفى صعوبة في الاستقطاب والمحافظة على الأطباء فيها؛ ولذلك أوردت اللجنة توصيتها الرابعة الجديدة في هذا الجانب.

وفيما يخص الاتفاقية المبرمة مع جامعة (جونزهايكنز) وعدم تقيد الجامعة بها، فتوضح اللجنة أنها تأملت هذا الجانب واستفسرت من المستشفى، وورد لها أن المستشفى ومعهد (دلر) لطب العيون في مستشفى (جونز هايكنز) قد بدأ في (٩) مشروعات أبحاث، وأن المدير الطبي ورؤساء خمسة أقسام قد تم استقطابهم من خلال هذه الاتفاقية، إلا أن اللجنة ترى أن هذه الاتفاقية تشمل التدريب وإبقاء أطباء من ذوي الخبرة والكفاءة للمستشفى، ومجالات أخرى لم يتم تفعيلها، وترى اللجنة أن الحاجة قائمة لمناقشة المستشفى وإيضاح مختلف الجوانب ذات الصلة بالتفصيل وستعمل على ذلك عند استضافة مندوبي المستشفى عند ورود التقرير القادم للمستشفى، وأضاف أن اللجنة تشير إلى أنها لمست بعض جوانب القصور في الخدمات الطبية التي بحاجة إلى دعم؛ ومنها ما أشار إليه الزملاء الكرام، وقد وردت توصيات على التقارير السابقة تعنى بها، ولا تزال الحاجة قائمة إلى المزيد من بذل الجهود ولإحداث نقلة نوعية في خدمات المستشفى التخصصية وعلاج أوجه القصور؛ ولذلك وفي ضوء ما أورده الزملاء الكرام من ملحوظات فقد أوردت اللجنة توصيات جديدة تأمل عند الأخذ بها مساعدة المستشفى على أداء رسالته على الوجه المطلوب (إن شاء الله). أما بالنسبة لقوائم الانتظار في المستشفى فتشير اللجنة إلى أنها تولدت من عدة أسباب تراكمية، منها: الزيادة المضطردة في مرضى العيادات الخارجية والنقص في عدد الأطباء وصعوبة المحافظة عليهم، وما تولد عن ذلك من بيئة العمل الضاغطة، لذلك أوردت اللجنة توصية في هذا الشأن. وتابع: تشير اللجنة إلى أن المستشفى يقوم ببعض الجهود بشأن موضوع قصور التثقيف والتوعية بأهم أمراض العيون المنتشرة في المملكة، وأسباب تفشيها، وسبل الوقاية منها وستناقش اللجنة مع مندوبي المستشفى سبل دعم وتطوير هذا الجانب لما له من أهمية عند ورود التقرير التالي.

وأضاف الحازمي أن المستشفى قد أشار إلى وجود زحمة (متقدمة) لفترة قصيرة إلا أنها لا ترقى إلى غرف الإنعاش المتعارف عليها، كما أن الحاجة قائمة إلى أن يقدم المستشفى خدماته للمحتاجين إليها من الأطفال الذين تقل أوزانهم عن (٢) كيلو غرامات، وكذلك أهمية انتظام توفر متطلبات ومواد العلاج والعمليات الجراحية؛ لذلك أوردت اللجنة توصية جديدة في هذا الشأن.

وزاد: عدلت اللجنة بناء على ملحوظات الأعضاء صوغ التوصية "الأولى"؛ بحيث لا تقتصر التوصية على ضعاف البصر فحسب، وإنما تشمل ذوي الإعاقة البصرية من مكفوفين وضعاف البصر. أما بالنسبة للتوصية "الثانية" فإنها تعنى بندر كبير من الأهمية في مجالات التثقيف والوقاية والرعاية والعلاج، على أن يبني ذلك على المعلومات الموثقة في قاعدة المعلومات. لذلك ترى اللجنة الإبقاء عليها. كما أخذت اللجنة بالتوصية الإضافية المقدمة من الدكتورة زينب أبو طالب وأوردتها ضمن توصياتها الأخيرة بعد ذلك.

بعد ذلك فتح النقاش حول التوصيات الجديدة التالية:

التوصية الرابعة ونصها: "استقطاب الكوادر السعودية المؤهلة للعمل في المستشفى وتقديم حوافز للمحافظة عليها".

والتوصية الخامسة ونصها: "زيادة عدد العيادات الخارجية لتقليل قوائم الانتظار، ودعم متطلبات الرعاية الصحية والمتابعة المتكررة اللازمة للمرضى".

التوصية السادسة ونصها: "تأمين الأنواع والتسهيلات اللازمة للرعاية الطبية التخصصية للكبار والصغار والأطفال ومن هم دون وزن (٣) كيلو جرامات الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمة حالياً".

وقال أحد الأعضاء إن المستشفى يقوم بعمل أكثر من قدراته واستيعابه، ولو وسع هذا المستشفى لأدى عمله بمهنية طبية، ولقدم خدمة شاملة للمواطنين كافة. كما أن التوصيات الحديدة التي تبنتها اللجنة متكاملة، وتسعى لرفع مستوى المستشفى. لذا، أؤيد هذه التوصيات، كما ينبغي للجنة تبني دراسة تطوير المستشفى وتوسيع خدماته في بقية مناطق المملكة.

وقال عضو آخر: توصية اللجنة تتضمن مفاهيم عامة تحتاج إلى تحديد، فمادا تعني اللجنة بالكوادر المتميزة؟ وما المقصود بالحوافز؟ وهل هي مادية أم معنوية؟ ومن الذي يحدد التميز؟ لذا: أرى إعادة صوغ التوصية لتكون بالنص الآتي: "وضع لائحة حوافز لاستقطاب الكوادر السعودية المتميزة للعمل في المستشفى"، كما ينبغي للجنة أن تورد نص التوصية نفسها عن بقية المستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة في تقريرها. من جانبه قال أحد الأعضاء: في التوصية الرابعة، هل يمكن للمستشفى أن يقدم حوافز خارج إطار لائحة الوظائف الصحية التي تطبقها وزارة الصحة على جميع المستشفيات؟ لذا: أقترح أن تقتصر التوصية على استقطاب الكوادر السعودية المتميزة وتترك تقديم الحوافز في توصية أخرى عامة تشمل كل المستشفيات التخصصية.

وأضاف آخر إن قصر تقديم الحوافز الكافية على مستشفى الملك خالد دون سواه، سيجعل هناك هجرة من بقية المستشفيات إلى هذا المستشفى. لذا: أقترح تعديل التوصية لتكون: "العمل على زيادة أعداد المتعاقد معهم من الكوادر السعودية المتميزة للعمل في المستشفى". وتابع: في التوصية "الرابعة" ينبغي بحث إمكانية زيادة عدد المتخصصين وتسهيل قبولهم في الجامعات السعودية، وتخصيص نسبة أكبر من البعثات الخارجية للتخصصات الطبية للوفاء باحتياجات المستشفى واحتياجات وزارة الصحة. كما كان ينبغي إيراد مقارنة بين الحوافز التي تقدم للأطباء الأجانب مع ما يقدم للطبيب السعودي.

ولفت عضو آخر إلى أن جملة "تقديم حوافز كافية للمحافظة عليها" الواردة في عجز التوصية الرابعة، جملة عامة ولا يمكن تطبيقها. فما هو النظام الذي يحددها؟ وما هي الحوافز المطلوبة؟ وما إمكانيات

المستشفى؟ لذا: أرى تقديم دراسة حول هذا الأمر.

ورأى أحد الأعضاء إعادة صوغ التوصية "الخامسة" لتكون "زيادة عدد العيادات الخارجية والطوارئ، لتسهيل إجراءات قبول المرضى وتقليل قوائم الانتظار ...إلخ".

وتابع آخر يحسن أن تنص التوصية "الخامسة" على فتح عيادات خارجية في مختلف مناطق المملكة، بحيث لا تكون مقتصرة على مقر المستشفى في الرياض. كما ينبغي فتح فرعين على الأقل للمستشفى في كل من جدة والرياض، لتخفيض الضغط الموجود حالياً على المستشفى.

بعد ذلك أوضح رئيس اللجنة وجهة نظرها بشأن ما أثير من ملحوظات، حيث قال: إن موضوع التوسع والتكامل مع المستشفيات الأخرى وتطوير وتوسيع خدمات المستشفى متحقق، فقد أصدر المجلس قرارات على التقارير السابقة عندما كان يقدم تقرير المستشفى مع تقارير وزارة الصحة. كما أخذ المجلس قراراً خلال الصنوك من ١٤٢٤-١٤٢٨هـ، ما نصه: "على الوزارة التوسع في مراكز معالجة أمراض العيون في مختلف مناطق المملكة لحل مشكلة قوائم انتظار المرضى الطويلة، ودعمها باستشاريين وبالأجهزة الحديثة". وفي السياق نفسه، في تقرير وزارة الصحة عام ١٤٢٨هـ، أقر المجلس التوصية الأولى للجنة وهي: أولاً: زيادة الوظائف الصحية والاعتمادات المالية للوزارة لدعم بنود برامج تشغيل المستشفيات ...إلخ". لذا: فإن موضوع التوسع وزيادة أعداد الوظائف وزيادة التعاون بين المستشفى والمستشفيات الأخرى، سبق للمجلس أن أصدر بشأنها قرارات، وتبعاً لذلك فقد تم اتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا السبيل.

وأضاف الحازمي توضح اللجنة أن الأوامر السامية الصادرة بشأن سلم رواتب الوظائف الصحية والكادر الصحي ورد في القرار ما نصه: "تصرف البدلات التالية: بدل ندرة، بدل نمير، بدل تدريب ...إلخ" وحددت المبالغ وعرفت هذه المصطلحات، وحدد ماذا يجب أن يكون لها. وبقي جانبان تم تشملهما هذه البدلات، وهما: طول عدد الساعات في بعض المستشفيات، لاسيما المستشفيات التخصصية، وأيضاً صعوبة الحالات وطبيعة الأمراض التي يواجهها الأطباء في هذه المستشفيات التخصصية. لذا: رأت اللجنة أن تقوم هذه المستشفيات بإعطاء حوافز مقابل ساعات أطول في العمل، وطبيعة عمل صعبة مختلفة للتعامل مع هذه الأمراض. لذا: رأت اللجنة تقديم الحوافز.

وفيما يتعلق ببعد الحوافز، وأن تورد التوصية نفسها على تقارير وزارة الصحة، فاللجنة تدرس بقية التقارير، وإذا رأت أن هناك حاجة لذلك، ستورد ذلك. والجدير بالذكر أن هناك مجلساً للمستشفيات التخصصية في وزارة الصحة أقره مجلس الوزراء قبل عدة أسابيع، وسيعنى بكل هذه الجوانب، لاسيما ما يتعلق بوزارة الصحة بوجه خاص.

ثم عرضت توصيات اللجنة الحديدة للتصويت ووافق المجلس عليها بالأغلبية.

العجز في الطاقة القضائية بلغ ٦٠٪

تقرير وزارة العدل.. استمرار مشكلة نقص الكوادر القضائية

نقص عدد القضاة والبطء في إنهاء القضايا ومشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، ونظام التسجيل العيني للعقار، والتنظيم الإداري للوزارة كانت محل تساؤلات الأعضاء أثناء مناقشة مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة عشرة التي عقدت يوم الاثنين١٢/٦/١٤٣٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية؛ بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم بن عبدالله البراهيم.

وأشار أحد الأعضاء إلى ما ذكره التقرير أن مشكلة نقص الكوادر القضائية وأعوان القضاة وكتاب العدل لم تحل، وقد أدى تراكمها إلى تفاقم المشكلة، فأين يكمن الخلل الذي تراه وزارة العدل؟

وأضاف أن هناك (٢٢٤١) وظيفة قاض معتمدة شاغرة وهذا يعني وجود عجز بنسبة (٦٠٪) من الطاقة القضائية، وهذا يبرر بطء التقاضي في المملكة.

وقال عضو آخر إن عدد موظفي الوزارة تجاوز (١٧٠٠٠) موظف بمعدل ثمانية موظفين لكل قاض، لكن على أرض الواقع نجد القضاة يشتكون من عدم وجود أعوان لهم، وهذا يعني وجود خلل وضعف في مساندة القضاة في أعمالهم.

ولاحظ أحد الأعضاء أن عدد المباني الخاصة بالوزارة (٣٦٠) مبنى، ونسبة المستأجر منها (٨٥٪)، وبعض المباني متهالك وغير صالح للاستخدام، ودعا اللجنة إلى التوصية لمعالجة هذه المشكلة التي تؤثر على المواطن وهيئة القضاء.

واستغرب أحد الأعضاء عدم الإشارة في التقرير إلى الخطة الإستراتيجية المعتمدة لوزارة العدل بعيدة المدى للعشرين سنة القادمة التي بدأت منذ عام ١٤٣١هـ لتطوير القضاء والتوثيق، ولم يذكر الناتج الفعلي للخطة الإستراتيجية للسنوات الأربع الماضية.

وأشار إلى أن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء حدد عدداً من المحاور، وفي مقدمتها محور الثقافة العدلية، وبالتالي فعلى

د. إبراهيم بن عبدالله البراهيم

وزارة العدل التفكير الجاد بتوعية المواطن بحقوقه وواجباته العدلية عن طريق الخدمات الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية، ومكاتب متخصصة للاستقبال في المحاكم هدفها تقديم خدمات المشورة والتوعية للمتقاضين قبل وقوفهم أمام منصة القضاء، فهذا تنوير للمواطن بماله وما عليه، وما يحتاجه من أدلة وشهود ووثائق يلزم إحضارها.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى أن نزاعات الإرث هي من أكثر القضايا إشغالاً للمحاكم وأكثر تعقيداً وطولاً في النزاع وتقطع بسببها الأرحام، وذلك لعدة أسباب منها تصرف أحد الورثة بوجود وكالة سابقة لديه من الميت، والجهل القانوني لدى بعض الورثة، وبخاصة النساء. ورأى أن الحل يكمن في إيجاد إدارة خاصة بشؤون الإرث والشركات، تتولى عملها فور وفاة المواطن، مع اعتماد التعميم الإلكتروني فور الوفاة، وربط استخراج شهادة الوفاة بالجهات ذوات العلاقة، وبخاصة وزارة العدل، ووزارة التجارة، وهيئة سوق المال، ومؤسسة النقد، والبنوك وهذا الحل سيوفر على المحاكم جهداً كبيراً، وهو إجراء وقائي يمنع - بإذن الله- كثيراً من القضايا الناشئة التي تشغل القضاة عن أداء واجباتهم الأخرى.

وأشار أحد الأعضاء إلى قلة أعداد القضاة، وبخاصة في المدن ذات الكثافة السكانية العالية، والحركة التجارية المتسارعة، ففي مدينة جدة يوجد (٢٥) قاضياً لخدمة خمسة ملايين مواطن ومقيم، وفي المقابل هناك عدد كبير من القضاة في قرى وهجر صغيرة لا توجد لديهم قضايا كثيرة. واقترح نقل بعض القضاة من الهجر والقرى الصغيرة إلى المدن الرئيسة لتسريع إنهاء القضايا والمعاملات المعطلة، مع اعتماد برنامج ندب القضاة للقرى والهجر ليوم أو يومين في الأسبوع وفق ترتيب جدول محدد حسب حاجة القرى والهجر.

وتساءل عضو آخر عن إمكانية الاستفادة من خريجي المحاسبة والقانون والحاسب الآلي والإدارات المالية بتأهيلهم تأهيلاً شرعياً قضائياً ضمن دورة مكثفة بحيث يهيئوا للعمل كأعوان قضاة ومساعدين.

ولاحظ أحد الأعضاء أن التوثيق- وبخاصة في كتابات العدل- أمر إجرائي وليس قضائي فهل يمكن الاستفادة من التخصصات ذوات العلاقة مثل خريجي الأقسام الإدارية والحاسب الآلي، والمكتبات، وتأهيلهم، والاستفادة من كتاب العدل الحاليين ذوي التخصصات الشرعية في القضاء؟

وأضاف عضو آخر أنه أنشيء مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، ورصدت له المبالغ، لكن مشكلة نقص الكادر القضائي لا زالت تتكرر على مدى السنوات الماضية، فما سبب استمرار هذه المشكلة؟ هل الجامعات لا تخرج القضاة بالعدد الكافي؟

وقال تحتاج الوزارة إلى (٦٦٠) وظيفة، لكنها لم تقم بشغلها، فهل السبب في قلة مخرجات التعليم لسد هذه الوظائف؟

وقال عضو آخر نصت المادة "الحادية والثمانون" من نظام القضاء على ما يلي: "يعد من أعوان القضاء كتاب الضبط، وكتاب السجل، والباحثون، والمحضرون، والمترجمون، والخبراء، وأمناء السر، ونحوهم، وتصدر اللائحة بقرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء تبين القواعد والإجراءات المنظمة لأعمالهم"، لكن المحاكم تعاني من عدم صدور هذه القواعد، حيث

إن مسميات موظفي المحاكم حالياً لا تتوافق مع طبيعة عملهم، وقد رفض بعض الموظفين في بعض المحاكم العمل على الحاسب الآلي بحجة أن مسمى وظيفته ناسخ آلة أو كاتب سجل ..الخ. لذا، يحسن إصدار قواعد لوضع الإجراءات المنظمة لأعمالهم لتسهيل تركيز المسؤولية عليهم ومحاسبة المقصر وفق النظام؛ مع إعطاء الموظفين الذين يعملون على الحاسب الآلي حوافز تشجيعية أو بدل حاسب آلي أسوة بنظائرهم من الموظفين في القطاعات الأخرى.

وزاد أحد الأعضاء أن هناك نقصاً حاداً في أعداد القضاة، وقد يكون سبب ذلك بيئة العمل بالمحاكم فقد أصبحت طاردة، ويستوجب الأمر من وزارة العدل العمل على تشجيع خريجي الاختصاصات الملائمة.

وطرح آخر أنه يتضح من التقرير أن التنظيم الإداري للوزارة لا يزال مؤقتاً، فمتى يتم التنظيم الإداري للوزارة بصفة دائمة؟ كما لاحظ أن الوزارة تطلب إحداث الوظائف لدعم المحاكم وكتابات العدل والأجهزة الإدارية على الرغم من وجود أكثر من (١٠٩٢) وظيفة إدارية شاغرة، وأكثر من (١٢٤١) وظيفة شاغرة في القضاء، وكثير من مصالح الناس متعطلة. لذا، فالأمر يحتاج إلى إعادة نظر.

وتابع عضو آخر إن المبالغ المعتمدة في مشروع الملك عبدالله هي لتطوير القضاء، بينما نجد وزارة المالية تطلب من وزارة العدل إنشاء المباني الجديدة من مشروع الملك عبدالله، وهذا الأمر يصعب على وزارة العدل تنفيذه، ويجب على وزارة المالية دعم وزارة العدل في إنشاء المباني.

وأشار عضو آخر إلى أن التدريب يشهد تطوراً ملحوظاً في الوزارة داخل المملكة وخارجها، لكن لم يتضح هل يشمل التدريب القضاة وكتاب العدل؟

ولم يشر في التقرير إلى نظام القصّر، فهل تم تفعيل هذا النظام؟ وهل وضعت ضوابط من الوزارة بشأن زواج القاصرات؟

وقال أحد الأعضاء إن الوزارة أشارت في تقريرها إلى أن المبالغ المعتمدة في مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء لا تكفي بكامل متطلبات الأنظمة القضائية. لذا، على الوزارة توضيح سبب عدم كفايتها؟ فهل نفدت هذه المبالغ؟ وكيف صرفت؟ وهل تحتاج إلى مبالغ إضافية؟

ولم يشر التقرير إلى الأسباب التي حالت دون شغل الوظائف الشاغرة، هل هو بسبب الإحجام عن

العمل في السلك القضائي؟ أم بسبب قلة أعداد الخريجين؟ أم بطء الإجراءات؟

أطالب بفصل مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء عن الوزارة بما يضمن له مزيداً من الاستقلالية والمرونة وزيادة الفاعلية.

من جانبه قال أحد الأعضاء أنه على الرغم من

أهمية نظام التسجيل العيني للعقار في تسجيل العقار وتوثيقه، واعتماد الكثير من الإجراءات على هذا النظام، كالرهن العقاري والتمويل العقاري، والإجراء المتوقع لفرض زكاة على الأراضي المعدة للتجارة، إلا أن تقرير الوزارة يشير إلى أنها مازالت تعكف على تنفيذه. لقد صدر هذا النظام عام ١٤٢٣هـ... وصدرت أوامر سامية تدعو وزارة العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية إلى سرعة تنفيذ هذا النظام، وقد سبق للوزارة أن أعلنت عن تطبيق هذا النظام في عام ١٤٢٢هـ... في محافظة حريملاء، وذكرت أنه سيتم تعميم هذه التجربة، فكيف تشير الوزارة في تقريرها إلى أنها مازالت تعكف على تنفيذ هذا النظام؟ وكان ينبغي أن توضح ما تم بشأن هذه التجربة والعوائق التي حالت دون تعميمها. لذا، أقترح أن يتم وضع جدول زمني لتنفيذ نظام التسجيل العيني للعقار.

من جهته قال أحد الأعضاء أنه على الرغم من وجاهة التوصية "الثانية" إلا أن التقرير يشير إلى أنه سبق لوزير المالية أن أوصى صندوق الاستثمارات العامة بتكليف جهة استشارية لدراسة سبل تفعيل هذا النظام، وقد تم تشكيل لجنة مكونة من وزارة العدل، ووزارة الشؤون البلدية والقروية،

وصندوق الاستثمارات العامة لتحديد نطاق عمل الدراسة، ووضع خطة عمل تتعلق بخطوات تنفيذ التسجيل، وأفادت الوزارة أن صندوق الاستثمارات العامة تعاقد مع أحد مكاتب المحاماة لتعميم ووضع نموذج للتسجيل العيني للعقار، وهذا المكتب خارجي وله شريك سعودي، فلماذا أسند تنفيذ هذا النظام لهذا المكتب بالتحديد على الرغم من أن تنفيذ هذا النظام لا يتطلب خلفية حقوقية وشرعية فحسب، بل يتطلب الكثير من الإجراءات التي تتطلب تنفيذه.

وأشار أحد الأعضاء إلى التباين في حيثيات الأحكام الصادرة من المحاكم على الرغم من تشابه الوقائع، وتساءل عن ما تم بشأن قرار المجلس الخاص بإعداد مدونة للأحكام والقواعد الفقهية، حيث لم يتضمن التقرير أي إشارة لذلك. ونوه أحد الأعضاء إلى عدد من الأسباب التي تؤدي إلى البطء في البت في الدعاوى والقضايا، منها عدم وجود إطار زمني لتبادل المذكرات، وما يتعلق بالمرافعات، فالطرف المماطل والمدعى عليه يستطيع أن يؤخر إجراءات القاضي من خلال الطلب من المحكمة تأجيل الجلسة للإجابة على سؤال وتقديم مذكرة.

وتساءل عضو آخر عن موقف وزارة العدل من تقنين الأحكام الشرعية، مؤكداً أن هذا المطلب أصبح ملحاً محلياً ودولياً، فالقضاء الحديث لابد أن يستند في أحكامه على نصوص مكتوبة حرصاً على التجرد الذي يستوجبه تحقيق العدالة، والمملكة عضو في منظمات دولية تطالب بضرورة وجود نظم وقوانين مكتوبة في المملكة تشمل أهم جوانب الحياة، وما ورد في تقرير الوزارة بشأن تدوين الأحكام الشرعية لا يكفي إطلاقاً، فالتقنين يختلف عن التدوين. لذا، يحسن أن يوصي المجلس بدراسة تقنين الأحكام الشرعية بالتنسيق مع الجهات المعنية في جوانب الحياة الحيوية.

ولمت إلى المبررات التي ذكرت في التقرير بشأن عدم تطبيق نظام التسجيل العيني للعقار ومنها عدم تعاون المستفيدين من البرنامج، وشدد العضو على عدم القبول بهذا المبرر؛ لأنه يوجد في النظام أحكام وعقوبات وجزاءات على من يلتزم بأحكامه، إضافة إلى ذلك فإن وزارة المالية بعد عشر سنوات من صدور النظام تعاقدت مع مكتب خاص لدراسة تعديل النظام

من خلال صندوق الاستثمارات العامة. وقبل أن تنتهي الدراسة نجد اللجنة توصي بإسناد تطبيق النظام إلى قطاع استثماري. وتساءل قائلاً: كيف يستطيع المكتب الخاص الاستثماري أن يطبق هذا النظام بعد أن عجزت الجهات الرسمية بما لها من اختصاصات نظامية؟ وإذا لم تكن محافظة جريماء هي النموذج الأفضل لتطبيق النظام فلماذا تصر الوزارة على الاستمرار في البدء في هذه المنطقة؟ ولماذا لا تبحث المعوقات بمعزل وبتم البدء بمنطقة أخرى؟

وأيده عضو آخر وقال إنه بعد صدور اللائحة لتطبيق نظام التسجيل العيني للعقار في عام ١٤٢٦هـ، لم تحدد الآليات والإجراءات اللازمة لها. وطالب اللجنة بمناقشة وزارة العدل لمعرفة المعوقات الحقيقية لتطبيق النظام قبل أن تتبنى التوصية "الثانية".

ولاحظ أحد الأعضاء عدم وجود مؤشرات وآليات دقيقة لقياس كفاءة الأداء كمفهوم اقتصادي وإداري، ولم يوضح في التقرير كيفية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والميزانيات المخصصة، أو ترشيد الإنفاق ومدى تطور العمل المعني للوزارة وتطور القضاء. داعياً الوزارة إلى تطوير مؤشرات دقيقة لقياس الأداء ولا تعتمد على المشروعات التي يبدو أن هناك عدم جدية في تطبيقها، وأن تكون مؤشرات الأداء شاملة الأداء الفردي للقضاة والأداء المؤسسي للوزارة ومرافقها المختلفة، وأن تتضمن تقاريرها القادمة معلومات عن أهم التطورات المعنية في مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء.

ربط القروض بالقيمة الاقتصادية لوحدة المياه المستخدمة للري

الشورى يدعو الصندوق الزراعي لوضع آلية تلزم المقترضين بالسداد

وافق مجلس الشورى على أن يضع صندوق التنمية الزراعية آلية تلزم المقترضين المماطلين بسداد ما عليهم، وبحث الوسائل المحققة مع الجهات القضائية والتنفيذية.

كما وافق المجلس خلال جلسته العادية السادسة عشرة التي عقدها يوم الاثنين١٤٢٤/٦/٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ على ربط القروض الزراعية بالقيمة الاقتصادية لوحدة المياه المستخدمة للري.

جاء ذلك بعد استماع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي ١٤٢٢/١٤٢٣هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعد بن محمد مارق.

وقال رئيس اللجنة إن للصندوق إستراتيجية معتمدة بقرار من مجلس الوزراء ذي الرقم (م/٩) والتاريخ ١٤٣٠/٢/١هـ، شارك فيها كل من وزارة الزراعة، ووزارة المياه والكهرباء، كما أن الصندوق يستثمر جزءً من أمواله بواسطة مؤسسة النقد العربي السعودي، ولديه الصلاحية لاستثمار الفائض وفقًا للفقرة "السادسة" من المادة "الرابعة" في نظامه، كما تم تشكيل لجنة للاستثمار من أعضاء مجلس الإدارة ومن المختصين في الاستثمار، وإنشاء قطاع للاستثمار في الصندوق باشر مهامه اعتبارًا من ١٤٢٤/١/١٠هـ، كما تم بتاريخ ١٤٢٤/٤/١٢هـ اعتماد لائحة الاستثمار للصندوق، ويجري حالياً الإعداد لعمل الخطة الشاملة للاستثمار بالصندوق. وستقوم اللجنة بالمتابعة مع مندوبي الصندوق عند دراسة التقرير القادم. وأضاف ليس هناك ما يمنع من دخول الصندوق في ملكية بعض المشروعات الإنتاجية التي يقوم بتمويلها، أو المشروعات المختلفة التي تقدم الخدمات اللازمة للقطاع الزراعي والمشاركة في تأسيسها. وسيتم دراسة الموضوع - عند استضافة مندوبي الصندوق- لتحديد مدى إمكانية تبنيه كتوصية في التقرير الجديد.

وتابع الدكتور مارق حسب الدراسة المعدة من قبل الاستشاري المختص بمبادرة الصندوق للأسماك؛ فإنه يوجد عجز في إنتاج الأسماك بالمملكة بحوالي (٢٠٠,٠٠٠) مائتي ألف طن سنويًا؛ حيث أن الاستهلاك السنوي الحالي للمملكة يمثل نحو (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة ألف طن سنويًا، بينما لا يتجاوز الإنتاج المحلي (١٠٠,٠٠٠) مئة ألف طن، أما دور الصندوق فإنه إلى جانب تمويل الصيادين بقروض ميسرة؛ بادر إلى إطلاق مبادرة مستقلة تعنى بتطوير قطاع وتربية الربيان والأسماك للاستفادة من الفرص المتاحة وطول السواحل وملائمة أجوائها لمثل هذا النوع من المشروعات.

وأوضح أن قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (٢٢٨) والتاريخ ١٤٢٢/٧/٢١هـ، أناط بالصندوق تقديم التسهيلات الائتمانية والتمويل الميسر للمستثمرين السعوديين في إطار مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج، ويجري الإعداد حالياً لتنفيذ المبادرة بمشاركة عدد من الجهات الحكومية المعنية بها، ولمباشرة الصندوق دوره في هذا الجانب.

وذكر رئيس اللجنة أن الصندوق اعتمد مبادرة خاصة لتشجيع الاستثمار في مشروعات الدواجن، تهدف إلى رفع درجة الأمن الحيوي للمشروعات بهدف رفع كفاءتها والعوائد الاقتصادية منها، وقد انتهت الدراسة بتوصياتها، وتم رفعها إلى الجهات المختصة لإقرارها وتنفيذها.

ورأى أن هناك من يرى إضافة كلمة "المماطلين" في توصية اللجنة "الأولى"، ورأت اللجنة مناسبة المقترح وتم إضافة الكلمة.

نقطة ضوء

قواعد عمل مجلس الشورى ولجانه المتخصصة التي بلغت في مجملها ثمانين مادة والتي تنظم العمل في الجلسات العامة وآليات مناقشة الموضوعات والتصويت عليها، وكذلك العمل في اللجان المتخصصة هي نتاج عمل مضنٍ قامت به لجنة مشكلة لهذا الغرض برئاسة معالي الأمين العام السابق الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي امتد لأكثر من سبعة أشهر، وناقشها المجلس عبر جلستين استثنائيتين عقدهما خلال أعمال السنة الثانية من دورته الخامسة الماضية، وأقرها بالأغلبية.

ومن بين هذه القواعد المادة الثالثة والعشرين التي نصت على:

يتم التصويت على مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها، وفقاً للآتي:

١- يتم التصويت على المشروع الذي انتهت إليه اللجنة مادة مادة، ويجوز بموافقة أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين بناءً على اقتراح الرئيس، التصويت عليه جزئياً، أو كاملاً، ثم يتم التصويت على المواد المحذوفة.

٢- إذا تم التصويت على المشروع «نظاماً أم لائحة» جزئياً أو كاملاً، ولم يحز على الأغلبية، فيتم التصويت عليه مادة مادة، وإذا صُوِّت عليه مادة مادة وكانت المادة مكونة من عدة فقرات، فلرئيس الجلسة أن يقرر التصويت على المادة بكاملها، أو فقرة فقرة، وفي حال التصويت على المادة بكاملها، ولم تحز على الأغلبية اللازمة، فللرئيس طرحها للتصويت فقرة فقرة.

٣- إذا لم تحقق أي مادة أو فقرة الأغلبية اللازمة نظاماً بالصيغة التي اقترحتها اللجنة، يصوت المجلس على النص الوارد في رأي الأقلية إن وجد، ثم يصوت على مقترحات الأعضاء وتوصياتهم المكتوبة إن وجدت، ثم يصوت على النص الوارد للمجلس ما لم يكن متطابقاً مع توصية اللجنة.

٤- إذا لم تحقق أي مادة، أو فقرة، الأغلبية اللازمة نظاماً بأي من الصيغ المشار إليها في الفقرة «٣» من هذه المادة، ورأت اللجنة أن حذفها يترتب عليه إخلال بالمشروع، فلها أن تطلب إعادة دراسته، ويعاد بموافقة أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين.

أكد أهمية الإسراع في تحديث نظام الخدمة المدنية

مجلس الشورى يوافق على دراسة تغيير عطلة نهاية الأسبوع للأجهزة الحكومية

أكد مجلس الشورى ضرورة الإسراع في تحديث نظام الخدمة المدنية، وطالب وزارة الخدمة المدنية بمتابعة مشروعاتها وبرامجها بشكل يضمن إنجازها في الوقت المحدد.

كما قرر الموافقة على دراسة تغيير عطلة نهاية الأسبوع للأجهزة الحكومية من يومي الخميس والجمعة إلى يومي الجمعة والسبت، وهي توصية إضافية قدمها أحد أعضاء المجلس وحازت على الأغلبية.

جاء ذلك خلال الجلسة الثامنة عشرة التي عقدها في يوم الاثنين ١٤٣٤/١٢/٢هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين لوزارة الخدمة المدنية للعامين الماليين ١٤٣١/١٤٣٢هـ- ١٤٣٢/١٤٣٣هـ.

وأوضح رئيس اللجنة الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي أن الإعلان عن الوظائف الشاغرة مرتبط بصدور ميزانية الدولة، والوظائف الشاغرة لا يمكن للوزارة شغلها إلا بطلب من الجهة الحكومية، ما عدا الوظائف المشغولة بغير سعوديين فيحق للوزارة التوظيف عليها مباشرة وفق شروط محددة. وسبق أن اتخذ المجلس عدة قرارات لمآلج الوظائف الشاغرة وهي مرفقة بتقرير اللجنة.

وأضاف أن الوزارة معنية بشغل ثلاثة سلالم فقط، هي سلم الموظفين العام، وسلم الوظائف التعليمية للتعليم العام، وسلم الوظائف الصحية. وسبق أن طالبت الوزارة الأجهزة الحكومية بوضع الخطط السنوية لإحلال السعوديين محل غير السعوديين في الوظائف الحكومية. أما التوظيف بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل فهي قضية تحتاج إلى تضافر جهود عدد من الجهات، فالوزارة عضو في المجلس الأعلى للتعليم، أما ما يتعلق برفع الوظائف الشاغرة إلى المقام السامي فالجهات الحكومية ترفع تقاريرها السنوية وتوضح فيها هذه المعلومات.

د. محمد بن عبدالله آل ناجي

وفيما يتعلق بمقترح شغل وظائف المتعاقدين قال آل ناجي إن المجلس أصدر قراره رقم (٦٠/٢٢) والتاريخ ١٤٣١/١١/١٨هـ، يطالب وزارة الخدمة المدنية بوضع خطة خمسية لسعودة الوظائف الحكومية التي يشغلها غير سعوديين في الأجهزة الحكومية والإشراف على تنفيذها ومتابعتها، وترى اللجنة أن تعطى الوزارة فرصة لتنفيذ هذا القرار. وتابع: على اللجنة أن توضح أن الترقيات تتم وفق شروط من ضمنها الخبرة وشرط مرور أربع سنوات لوظائف المرتبة العاشرة فما دون من سلم الموظفين العام والترقيات لمن تتوفر فيه الشروط مسألة اختيارية يمكن للموظف قبولها أو رفضها في حالة عدم رغبته فيها. يجدر الإشارة إلى أن مجلس الشورى سبق أن أصدر قراره ذا الرقم (٦٨/٩٥) والتاريخ ١٤٣١/١/٢٥هـ، يطلب فيه من الوزارة توضيح الإجراءات التي تم اتخاذها لمعالجة التجمد الوظيفي، وستتابع اللجنة ما تم في القرار مع الوزارة في التقرير المقبل.

أما فيما يتعلق بتطوير نظام الخدمة المدنية أكد آل ناجي أن مجلس الشورى سبق أن أصدر قراره رقم (٢١/٤٠) وتاريخ ١٤٣٢/٥/١٧هـ في نهاية الدورة الخامسة قرر فيه تعديلات على نظام الخدمة المدنية التي شملت تسع مواد وإضافة مادتين، وكما سبق أن أصدر المجلس عدة قرارات تطالب بتطوير نظام الخدمة المدنية ولوائحه، وستناقش اللجنة هذا الموضوع مع مسؤولي الوزارة، لمعرفة ما تم الانتهاء إليه بشأن التعديلات بقرارات المجلس التي تم الإشارة إليها.

وقال آل ناجي: توضح اللجنة بأن هناك مقترحاً مقدماً من خلال المادة (٢٣) حول مكافأة نهاية الخدمة وافق المجلس على ملاءمة دراسته وهو يدرس حالياً في اللجنة، أما بالنسبة للتأمين الصحي فهناك مشروع التأمين الصحي الذي يدرس في وزارة الصحة لجميع المواطنين.

وعن تجاوب الأجهزة الحكومية مع الوزارة في تطبيق أنظمة الخدمة المدنية فالمجلس سبق أن ناقش هذا الموضوع وأصدر قراره الرقم ٩٨/٦٥ والتاريخ ١٤٣١/١/٢٥هـ، يطلب فيه أن تضمن الوزارة في تقاريرها السنوية ما يحدث في الجهات الحكومية من تجاوزات لنظام ولوائح الخدمة المدنية والإجراءات التي تخذتها الوزارة لمعالجة ذلك، وستتابع اللجنة في التقارير القادمة ما تتخذه الوزارة في هذا الخصوص.

وأشار إلى وجود ستة مشروعات لم تبدأ الوزارة في تنفيذها وسبعة مشروعات نسبة الإنجاز فيها أقل من (٢٥٪)، وهذه المشروعات تمثل أكثر من (٢٥٠٪) من مشروعات الوزارة البالغ عددها (٢٢) مشروعًا، وبناء على ذلك جاءت إحدى توصيات اللجنة.

وأضاف: هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية والتنظيمية والاجتماعية تؤثر على إنتاجية الموظف، ولا يقتصر فقط على ضعف الأجور ولكن المعرفة العلمية والخبرة، وإجراءات إنجاز العمل، والتكنولوجيا المستخدمة جميعها عوامل تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة إنتاجية الموظف.

وأكد رئيس اللجنة أن مجلس الشورى سبق أن

أصدر قرارًا بطالب الوزارة بتكثيف البرامج التدريبية لجميع فئات موظفي الخدمة المدنية وتوفير الدعم المالي اللازم لذلك؛ لتحسين وتطوير أدائهم ورفع كفاءتهم الإنتاجية.

كما أكد أن المجلس في قراره ذي الرقم (٦٨/٦٥) والتاريخ ١٤٢١/١/٢٥هـ، أكد على أهمية إجراء مراجعة شاملة للوائح الخدمة المدنية والسلالم الوظيفية بما يضمن احتفاظ الحكومة بالكفاءات التي تمكن أجهزتها من أداء مهامها على الوجه الأمثل.

وأضاف أن مركز قياس أداء الأجهزة الحكومية في معهد الإدارة العامة سوف يسهم في إيجاد الأدوات المناسبة لزيادة إنتاجية الموظف، وهي قضية تحتاج إلى العناية المستمرة، وفي هذا السياق تؤيد اللجنة أن تكون إنتاجية الموظف بنداً ثابتاً في جدول أعمال اللجان المتخصصة في المجلس عند دراستها للتقارير الأحهزة الحكومية.

بعد ذلك ناقش المجلس التوصيات الإضافية التي قدمها عدد من الأعضاء، على التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية، حيث عرض عضو المجلس الدكتور عبدالرحمن بن ناصر العطوي توصيته الإضافية ونصها: "ضرورة معالجة أوضاع الموظفين المتأخرة ترقياتهم ماليًا ووظيفيًا".

وسوق الدكتور مسوغات توصيته قائلاً: إن وزارة الخدمة المدنية هي المسؤولة عن حقوق الموظفين وتطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بذلك، كما أن عقد العمل بين المواطن والحكومة يجب أن يحفظ للموظف الحكومي حقوقه كاملة في الترقيات والمستحقات المالية في وقت استحقاق الوظيفة لها، والتأخير في الترقية يعد إجحافًا في الحق المالي للموظف المتعلق بالترقية وبسبب ضعف الأداء والولاء للجهة الحكومية.

وأشار إلى القرار الذي أصدرته الوزارة عام ١٤٣٠هـ، في محاولة منها لحل إشكالية التكدس وتأخير الترقيات لكن هذا القرار وللأسف يكرس هذه الإشكالية ويجعلها واقعًا نظاميًا مقبولاً، مما يضر بالمصلحة العامة ويوقع الضرر بالموظفين.

كما أن في ذلك عدم المساواة بالقطاع العسكري.

في المقابل ساقت لجنة الإدارة والموارد البشرية مبرراتها لرفض التوصية الإضافية، حيث أوضح رئيس اللجنة الدكتور آل ناجي أن المجلس سبق أن درس هذا الموضوع في تقرير سابق للوزارة، وطلب الوزارة موافاة المجلس بالإجراءات التي

> التوفيق بين متطلبات التعليم العالي وسوق العمل يحتاج للمزيد من الجهود

> هناك مجموعة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وتنظيمية وتكنولوجية تؤثر على إنتاجية الموظف

> عقد العمل بين المواطن والحكومة يجب أن يحفظ للموظف حقوقه كاملة في الترقيات والمستحقات المالية

اتخذتها الوزارة لمعالجة المشكلات التي يعاني منها الموظفون، مثل: التحمد الوظيفي، كما أن التوصية سبق معالجتها بقرار مجلس الخدمة المدنية ذي الرقم (١٢١٩/١) والتاريخ ١٤٠٠/٢/١هـ الموافق عليه من المقام السامي ببرقية سمو رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء ذي الرقم ١١٥٩٠/ب والتاريخ ١٤٣١/٩/٢٣هـ الذي نص في الشرطين أولاً وثالثًا على أن يصرف للموظف الذي يشغل مرتبة في سلم رواتب الموظفين العام إذا أمضى في مرتبته ثمانية (٨) سنوات فأكثر مكافأة سنوية بمقدار العلاوة المحددة للمرتبة التي يشغلها يتمنح في أول محرم من كل عام، وترفع مرتبة الموظف إلى المرتبة التي تلي مرتبته مباشرة وذلك للمراتب من التاسعة فما دون، وفق مجموعة من الضوابط، فما يطالب به التزميل متحقق من خلال قرار مجلس الخدمة المدنية.

إلا أن هذه المبررات لم تقنع غالبية أعضاء المجلس الذين صوتوا لصالح ملاءمة مناقشة التوصية، وبرر العديد منهم تأييدهم للتوصية باستمرار الشكاوى المتزايدة من الموظفين ومطالبتهم بتعديل نظام الخدمة المدنية، ورأوا أنه من غير المناسب أن ينتظر الموظف ثمان سنوات حتى يستحق المكافأة وهو قد استحق الترقية سابقًا.

وأوضح أحد الأعضاء، أن تأخر الترقيات هو أحد

الهموم الكبيرة التي يعاني منها موظفو الدولة، حيث إن التأخير يصل إلى عشر سنوات، لاسيما أن نظام الترقيات نظام قديم لم يطور خلال هذه الفترة، كما أنه يكبل الموظف ويستنزف حقوقه المالية، مما يؤدي إلى ضعف الأداء والإنتاج لدى العديد من الجهات الحكومية. وشدد على أهمية دراسة لائحة الترقيات وتحسين أوضاع من تأخرت ترقياتهم، ولعل النظام المطبق للكادر الصحي يعمم لدى جميع الكوادر الوظيفية.

وفي نهاية المناقشة صوت المجلس بالأغلبية على ضرورة معالجة أوضاع موظفي الدولة المدنيين المتأخرة ترقياتهم ماليًا ووظيفيًا.

كما ناقش المجلس التوصية الإضافية الثانية التي قدمها عضو المجلس الأستاذ سعود بن عبدالرحمن الشمري، ونصها: "دراسة تغيير عطلة نهاية الأسبوع للأجهزة الحكومية من يومي الخميس والجمعة إلى يومي الجمعة والسبت".

وقدم الشمري مبررات توصيته استهلها بالقول: "إن المملكة العربية السعودية هي البلد الوحيد في العالم المنفرد بعطلة مختلفة في نهاية أسبوع، كما أنها تخالف دول العالم بأربعة أيام يضيع خلالها العديد من الفرص والأموال والوقت لعدم توافق أيام العمل، وجميع الدول المجاورة والتي لنا معها مصالح اقتصادية واجتماعية تعتمد يومي الجمعة والسبت كعطلة لنهاية الأسبوع".

ورأى أن تقوم الدراسة على ثلاثة محاور للإجابة عليها، المحور الأول: المحور الديني فيما يتعلق بجعل السبت إجازة رسمية للمملكة العربية السعودية والمحور الثاني: المحور الاجتماعي، حيث إن العديد من مناطق المملكة هي مناطق حدودية ترتبط بعلاقات اجتماعية بالدول المجاورة، والمحور الثالث: المحور الاقتصادي ما يتعرض له السوق السعودي من خسارة بسبب اختلاف أيام العمل وهناك من يعارض ذلك. لذا، يحسن دراسة السلبيات والإيجابيات لاتخاذ هذا القرار، لاسيما أن وزارة الخدمة المدنية، هي المعنية بشؤون موظفي الدولة وعطلة نهاية الأسبوع تعني موظفي الدولة تحديدًا؛ وبالتالي هذه الوزارة ينبغي أن تدرس هذا الأمر لرفعه لمجلس الخدمة المدنية.

ثم قدمت لجنة الإدارة والموارد البشرية مبرراتها لرفض التوصية، فأوضح رئيسها الدكتور محمد آل ناجي أن التوصية تتعارض مع نص نظامي نافذ، حيث سبق أن حددت أيام العطلة الأسبوعية بيومي الخميس والجمعة بموجب قرار مجلس الوزراء، كما أن التوصية تتعارض مع الفقرة "الثالثة" من المادة "الحادية والثلاثين" من قواعد عمل المجلس واللجان، والتي تنص على أن التوصية تكون ذات علاقة مباشرة بالموضوع المعروض للمناقشة والتوصية ليس لها علاقة بما تضمنه التقريران من إنجازات أو معوقات أو مقترحات. كما أن التوصية ليست جديدة؛ حيث سبق أن ناقشها المجلس مرتين ورفضها لمبررات لا زالت موجودة لدى المجلس.

إلا أن هذه المبررات لم تقنع غالبية أعضاء المجلس الذين صوتوا لصالح مناقشة التوصية بـ (٨٩) صوتًا مقابل (٢٥) صوتًا.

وبرر أحد الأعضاء معارضته للتوصية أن هذه التوصية سبق أن عرضت في المجلس ولم يوافق عليها، ومن الناحية الشرعية فالأمور الدينية الوارد فيها نصوص شرعية من السنة النبوية يجب أن يكون لها نظر خاص، أو صدرت منها فتوى من علمائنا الإجلاء كذلك، كما أن هذا البلد على مدى عقود من الزمن كان يتخذ يوم الجمعة إجازة أسبوعية للموظفين، ثم تلا ذلك تكرمًا من الملك خالد – رحمة الله – أقر للمواطنين يوم راحة قبل يوم الإجازة الرسمية، والذي يوافق يوم عيد المسلمين يوم الجمعة الذي له مكانة كبيرة، أما يوم السبت فقد أضل الله اليهود عن يوم الجمعة، وكذلك النصارى فكان يوم الجمعة للمسلمين، يوم السبت لليهود ويوم الأحد للنصارى، كما ورد في السنة النبوية المطهرة في الحديث الذي رواه عبدالله بن عمر، وقد نصت فتوى هيئة كبار العلماء على أنه لا يجوز تخصيص يوم السبت أو الأحد بالعطلة أو تعطيلهما جميعًا؛ كما أن في ذلك مشابهة لليهود والنصارى، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بمخالفة اليهود، أما من الناحية الاقتصادية، فالمملكة الآن إحدى دول العشرين والتي لها المكانة الاقتصادية الكبرى بين دول العالم فلن يعوق هذا الأمر سيرها الاقتصادي، كما أن هذا الأمر يعد من الثوابت الدينية التي لا ينبغي تغييرها.

وفند عضو آخر معارضته للتوصية الإضافية من الناحية الاقتصادية، مبيناً أن (٨٠٪) من موظفي القطاع الخاص يعملون يوم الخميس، كما أن هناك عدة أيام للتواصل مع الشركات في الغرب، وبعد شبكة الإنترنت فإن التواصل مع القطاعات الاقتصادية والمالية والتجارية في الخارج أصبح متاحاً طوال الأسبوع وعلى مدار الساعة، أما بالنسبة لوقت العمل فإن هناك أيضاً تعارضاً في العمل باختلاف الليل والنهار. وأما بالنسبة للقطاعات التي تهتم بالعمل على مدار الساعة فإنها لا تتوقف؛ ومثال ذلك المطارات. فمن الناحية الاقتصادية فلا تعارض في إجازة المملكة الأسبوعية عنها في الدول الأخرى.

وأيد أحد الأعضاء التوصية من ناحية دينية حيث يرى أن في إجازة يوم السبت سعة لمن أراد العمرة يوم الجمعة. لذا، فإن إجازة يوم السبت قد تكون أفضل من يوم الخميس، وأشار في ذات الوقت إلى

أن ليوم السبت من المناقب قد تكون أكثر مما ليوم الخميس، فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتوضأ في بيته كل يوم سبت ويذهب لمسجد قباء ليصلي الظهر فيه.

ورأى عضو آخر أن تشمل دراسة تغيير عطلة نهاية الأسبوع موظفي القطاعين الحكومي والخاص، فهذا يتجاوز صلاحيات وزارة الخدمة المدنية، كما أن هذه الإشكالية تنبع من عدم وجود نظام للعطل والإجازات الرسمية في المملكة.

وأيد أحد الأعضاء التوصية موضحاً أنها مطلب اقتصادي واجتماعي، ويتساءل عما إذا كان هناك مانع شرعي لتغيير إجازة يوم الخميس إلى السبت؟ وهل يوجد نص يمنع المجلس من طلب دراسة الموضوع؟ فقد تكون الدراسة تأكيداً لأفضلية الاستمرار على إجازة يومي الخميس والجمعة.

وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على دراسة تغيير عطلة نهاية الأسبوع للأجهزة الحكومية من يومي الخميس والجمعة إلى يومي الجمعة والسبت، بـ(٨٢) صوتاً مقابل (٤١) صوتاً.

وناقش المجلس توصية إضافية ثالثة قدمها عضو المجلس الدكتور أحمد بن سعد آل مفرح ونصها: "على وزارة الخدمة المدنية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق فحص طبي شامل للمتقدمين والمتقدمات للوظائف الحكومية للتأكد من خلوهم من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، ووضع الآلية المناسبة لفحص الموظفين والموظفات على رأس العمل بشكل دوري ومساعدة من ثبت تعاطيهم للعلاج بشكل سري".

ومن أهم المسوغات التي ساقها الدكتور المفرح لتوصيته الارتفاع الملحوظ في تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بين المواطنين في السنوات الأخيرة، ووجود تجربة فاعلة في القطاعات العسكرية لفحص الأفراد والضباط بشكل دوري، والإسهام في دعم جهود الدولة في مكافحة هذا الداء.

وبررت لجنة الإدارة والموارد البشرية على لسان رئيسها رفضها للتوصية حيث أوضحت أن هذه التوصية متحققة؛ ضمن شروط التحاق المواطن بالخدمة المدنية (اللياقة الصحية)، وتثبت عن طريق تقرير طبي من أحد المستشفيات الحكومية المتعمدة ويغطي الجوانب الرئيسة في صحة المتقدم ومن ذلك فحص المخدرات. أما الفحص على رأس العمل فإذا رغبت الجهة الحكومية أي من موظفها لأحد المستشفيات الحكومية المتعمدة لإجراء الفحص الطبي المتكامل والذي يخضع له الباحث عن العمل، ولا يمكن تطبيق الفحص المفاجئ على موظف الخدمة المدنية؛ لأن أثره السلبي سيكون أكبر من الأثر الإيجابي.

بيد أن المجلس صوت لصالح مناقشة التوصية، حيث قال أحد الأعضاء إن ظاهرة المخدرات في تنام مستمر حسب الدراسات، ومما يشجع على تفاقم المخدرات هو السفر ووسائل الإعلام، ولو لم يتحقق من هذه التوصية إلا التوعية والردع لكان كافياً.

وأضاف عضو آخر أن هذه الظاهرة مؤثرة على جميع طبقات المجتمع، ولا توجد خدمات لمساعدة هذه الفئة، ورأى أن الفحص الطبي للمتقدمين للوظيفة لا يغطي هذا الجانب، كما أن هذا الفحص لا يغطي جوانب أخرى أيضاً ولابد من مناقشة ذلك في وقت لاحق. ورأى عضو آخر أنه من الأنسب تأجيل هذه التوصية لتقرير قادم، فهناك موافقة من هيئة الخبراء على دراسة مشروع برنامج الاحتواء المبكر، والذي يقضي بإخضاع جميع الموظفين مدنيين وعسكريين إضافة لموظفي القطاع الخاص لفحص الكشف عن المخدرات.

وقال عضو آخر: من مبررات عدم تطبيق هذا الفحص للموظفين التكلفة المادية لهذا الفحص، بيد أنه إذا نظرنا إلى الكلفة المادية والاجتماعية الناجمة من المخدرات فإنها أخطر بكثير. لذا، وبعد النجاح في القطاع العسكري فإن القطاع المدني لا يقل خطورة وعلى رأسها المدارس، ومن الأنسب حذف عجز التوصية والتعلق بمن هم على رأس العمل.

وتابع أحد الأعضاء: إنه من المناسب أخذ عينة عشوائية من الموظفين للفحص وللتأكد من خلوهم من المخدرات والمؤثرات العقلية، كما هو الحال في القطاع العسكري، وذلك للقضاء على ظاهرة المخدرات والحد من انتشارها.

لكن أحد الأعضاء عارض الأخذ بهذه التوصية لأن العقاب سيمتد لأسرة الموظف المتعاطي ولن تكون العقوبة له وحده. لذا، لابد من أخذ هذا الجانب في الحسبان.

ووافق المجلس بالأغلبية على التوصية: "على وزارة الخدمة المدنية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق فحص طبي شامل للمتقدمين والمتقدمات للوظائف الحكومية للتأكد من خلوهم من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، ووضع الآلية المناسبة لفحص الموظفين والموظفات على رأس العمل بشكل دوري ومساعدة من ثبت تعاطيهم للعلاج بشكل سري".د

المجلس رفض تكوين لجنة خاصة لدراستها من جديد

الإستراتيجية الوطنية للشباب تحت قبة الشورى

ناقش مجلس الشورى في جلسته العادية العشرين التي عقدها يوم الاثنين ١٩/٦/١٤٣٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والشباب والأسرة بشأن مشروع الإستراتيجية الوطنية للشباب في المملكة العربية السعودية الذي تلاه رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والشباب والأسرة الدكتور خالد بن عبدالرحمن العواد.

ولاحظ أحد الأعضاء أن الإستراتيجية لم تبن على دراسات كافية لتشخيص الواقع، ولم يتضح كيفية تحديد القضايا والتحديات التي تواجه الشباب وأثرها على أبعاد الإستراتيجية. هذا بالإضافة إلى قدم المعلومات والبيانات التي بنيت عليها بعض محاور الإستراتيجية مثل الصحة ولقمة المعلومات والتشابه الكبير بين ما ورد في خطط التنمية وبين القضايا الموجودة في بعض محاور الإستراتيجية.

واستغرب عضو آخر أن توافق اللجنة على تبني الإستراتيجية والتي سترصد لها الدولة إمكانات مادية وبشرية ضخمة قد تصل إلى مئات الملايين من الريالات دون أن تضع توصيات محددة لطالب فيها بتعديل الإستراتيجية بناء على ملاحظات اللجنة على التقرير، خاصة وأن إجابات المندوبين لم تكن مقنعة بدرجة كافية ولم تشمل إجاباتهم جميع ملاحظات اللجنة، ولتساءل عن الأولويات في تنفيذ الإستراتيجية، وهل سيتم تنفيذها دفعة واحدة، أم هناك أولويات معينة ستأخذها الجهة المشرفة في الاعتبار عند التنفيذ.

ولوقف عدد من الأعضاء عند محور الترويح واستثمار وقت الفراغ، وقال أحد الأعضاء إن هذا المحور من أهم المحاور التي يجب أن يعطى الأولوية في التنفيذ، فالفراغ قضية واقعية لا نستطيع إنكارها، ويشعر الفرد أنه غير فاعل في المجتمع، فهو داء قاتل للفكر والعقل والطاقات الجسمانية، كثير من الباحثين يرى أنه عامل رئيسي للانحرافات والإخلال بالأمن الفكري، ومن السهل أن ينقاد الشاب الذي يعيش هذه الحالة ليقع فريسة لتأثير الآخرين، هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية التي يمكن أن يسببها الفراغ مثل التوتر النفسي.

ولفت عضو آخر إلى أن عدم توفر الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية، وزيادة أعداد البطالة بين الشباب أدت إلى تفاقم ظاهرة الفراغ وبانت الحاجة الملحة إلى حلول عاجلة في المجتمع، وطالب اللجنة بتبني توصية بأن يأخذ محور الترويح واستثمار وقت الفراغ عناية وأولوية في التنفيذ لما له من أهمية اجتماعية وأمنية، لاسيما وأنه لا توجد جهة محددة لتنفيذه، فهو مشتت بين الجهات المختلفة إضافة إلى أنه لم يأخذ حقه من العناية والاهتمام خاصة للفتيات، بينما المحاور الأخرى في الإستراتيجية تمثل أولوية لدى الجهات الحكومية حيث إنها تتولى الإشراف المباشر عليها مثل الإشراف المباشر من وزارة العمل على محور العمل.

د. خالد بن عبدالرحمن العواد

ولفت أحد الأعضاء إلى أنه في المحور الخاص بالترويح واستثمار وقت الفراغ، يحسن إضافة موضوع الشباب والأنشطة الصيفية إلى المحور؛ لأن الأنشطة الصيفية مستقلة وتتم في أوقات محددة، لذا ينبغي التركيز عليها. وفي المحور الثامن الخاص بالأسرة، ماذا عن قضايا زواج القاصرات، والولاية والخلع والحضانة والنفقة؟ لذا، أقترح أن تكون هناك خطة مستقبلية تعنى بالأسرة وبجميع القضايا المتعلقة بها.

ولاحظ عدد من أعضاء المجلس أن الإستراتيجية الوطنية للشباب تضمنت قضايا عامة لجميع شرائح المجتمع مثل التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، في حين أنها إستراتيجية خاصة بالشباب ويجب أن تركز على القضايا الخاصة بالشباب فقط، وأن تعطي ذلك الجانب أهمية كبرى مختلفة عن ما يحتاجه المجتمع بكامل مراحله السنية، وفئاته المجتمعية.

وطالب أحد الأعضاء بإعطاء الإستراتيجية وقتًا أطول ونقاشًا قريبًا ومعمقًا، يسهم في خروج الإستراتيجية بشكل جيد ويحقق الهدف المراد وهو تنمية الشباب والحفاظ على هذه الثروة الغالية.

وأشار آخر إلى أن مثل هذه الإستراتيجية تأخرت كثيرًا على الرغم من أهمية قطاع الشباب فهم عماد الأمة ومستقبلها.

وقال أحد الأعضاء إن المنهجية المستخدمة في إعداد الإستراتيجية قائمة على أساس علمي وفق الأدوات المناسبة مثل البحث العلمي وورش العمل والحوار والزيارات الميدانية. لذا، يحسن إتمامه بشكل أعمق وأوسع، لاسيما أنه سبيل إلى تشخيص الواقع واستشراف المستقبل وبحدد الإطار العام للتنفيذ.

بينما رأى عضو آخر أنه من الضروري أن تقوم الإستراتيجية على مؤشرات إنجاز واضحة يمكن بموجبها الحكم على مدى تنفيذ بنودها.

ولاحظ أحد الأعضاء أن جميع الجهات المقترحة لتنفيذ الإستراتيجية هي جهات حكومية فقط، وشدد على ضرورة إشراك القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية في تنفيذ الإستراتيجية، وأن يخصص لها ميزانية مستقلة، لضمان تنفيذها وتحقيق أهدافها.

واقترح عدد من الأعضاء تشكيل لجنة خاصة لدراسة الإستراتيجية دراسة شاملة ومعمقة، وبعد طرح المقترح للتصويت رفض غالبية الأعضاء تشكيل لجنة خاصة لإعادة دراسة الإستراتيجية، ورأوا أن عامل الوقت مهم جدًا لإقرار هذه الإستراتيجية وأن تقدم الاقتراحات ودرسها اللجنة ولتقدم وجهة نظرها بشأنها.

وواصل المجلس مناقشة الإستراتيجية، حيث أشار أحد الأعضاء إلى الجهد الذي بذلته وزارة الاقتصاد والتخطيط على مدى ثلاث سنوات لإعداد الإستراتيجية، فقد قامت على دراسات مسحية لواقع الشباب، استطلعت فيها آراء ٦٩٤٨ شابًا وفتاة، وعقدت ورش عمل مع الشباب بحضور أكثر من ١٢١٠ شابًا وفتاة، ناقشوا خلالها أربعين ورقة عمل.

ورأى أحد الأعضاء أن الإستراتيجية الوطنية للشباب لكتسب أهمية خاصة لأن موضوعها الرئيس هم الشباب «الذكور والإناث» الذين ينظر إليهم كوقود ومحرك لعجلة التنمية في المملكة؛ ولهدف إلى إحداث نقلة نوعية في رعاية الشباب من حيث تناولها لمحاور ذات علاقة مباشرة بالممارسات اليومية للشباب، توفر لهم القدرة على مواكبة حركة التغيير والتنمية المتسارعة والتفاعل الإيجابي مع رؤى المملكة.

وطلب عضو آخر من اللجنة إعادة ترتيب محاور الإستراتيجية حسب الأولوية؛ بحيث تكون الأسرة

في المقدمة؛ لأنها المحضن الأول للشباب، ومن ثم الصحة لأنها إذا كانت سليمة كان ما بعدها سليمًا سواءً في التعليم أو العمل أو المشاركات الاجتماعية، كما أن هناك بعض البنود ينبغي أن تدمج مع غيرها؛ مثل دمج الجانب الصحي مع البند السادس، وكذلك دمج التعليم والتدريب بالمحور الخامس، وكذلك دمج محور الاتصالات وتقنية المعلومات ضمن جانب البناء المعرفي للشباب، كما يحسن توضيح العلاقة بين هذه الإستراتيجية وبين الاستراتيجيات الأخرى مثل برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، والتوسع في الجامعات وبين ما تم اعتماده في خطط التنمية.

ورأى أحد الأعضاء إضافة محور يخص ذوي الاحتياجات الخاصة، بدلاً من جعله فقرة ضمن المحور الثامن، لما لهذه الفئة من احتياج كبير للعناية والاهتمام لاسيما أن ذوي الاحتياجات الخاصة لهم قضايا واحتياجات تخصهم لوحدهم دون غيرهم من الشباب.

وتابع عضو آخر بأنه لم يتضمن المحور الثاني الخاص بالعمل أي شيء عن جانب التطوع، وهو جانب مؤثر ومحوري في بعض المجالات، كالقطاع الصحي وخدمة المجتمع، لذا، يحسن تعديل مسمى المحور ليشمل العمل التطوعي وتضمين مقتضياته في مختلف تفاصيل الإستراتيجية.

وقالت إحدى العضوات إن الإستراتيجية لم تشر في مضمونها إلى تعزيز الانتماء والهوية الإسلامية لدى الشباب، سوى ما جاء في المحور «الخامس» في سياق العولمة والتأثير على الهوية الإسلامية والوطنية، كما لاحظت أن أهداف الإستراتيجية المذكورة في الفصل الأول لم تتطرق إلى ما يشير من قريب أو بعيد إلى تعزيز حقوق المملكة بالهوية الإسلامية لدى شباب المملكة؛ وذلك لا يتوافق مع المنطلقات التي جاءت في الفصل الأول من الإستراتيجية؛ وإغفال الإستراتيجية الوطنية للشباب في المملكة لموضوع تعزيز الهوية الوطنية أمر يتعارض مع النظام الأساسي للحكم في العديد من مواده كما في المادة «الثالثة عشرة»، والمادة «التاسعة» من النظام الأساسي للحكم، وكذلك مع المادة «الرابعة والثلاثين»، كما أن التسلح بالهوية الوطنية الإسلامية هو حق من حقوق الشباب في المملكة وفقًا للمادة «الثالثة والعشرين» من النظام الأساسي للحكم. لذا، أرى أن تقوم اللجنة بإدراج محور خاص بتعزيز الانتماء والهوية الإسلامية لدى الشباب، أو النص عليه في محوري التعليم والثقافة والإعلام؛ لأن تعزيز الهوية الإسلامية للشباب هو مطلب استراتيجي وطني ملح يجدر بوزارة التخطيط عدم إغفاله في إستراتيجية تعنى بشباب بلاد الحرمين الشريفين. واقترحت عضوة أخرى إنشاء وزارة للشباب تعتني بأمور الشباب وتنفيذ مثل هذه الإستراتيجية، وأن تدار بعقول شبابية، وأن يكون هناك ممثلون دائمون من الوزارات المعنية، أو تطوير دور الرئاسة العامة لرعاية الشباب، بحيث لا يقتصر دورها فقط على الدور الترفيهي أو الرياضي فقط.

ولفتت إحدى العضوات إلى أنه لنجاح هذه الإستراتيجية، ينبغي أن يكون هناك تناغم في جميع العوامل التعليمية والصحية والاجتماعية، وينبغي البداية من الاجتماعية؛ لأنها قاعدة الهرم، بحيث نثقف فتياتنا أن أهم وأرقى وأعقد وأسمى عمل يمكن أن تقوم به المرأة هو تربية النشء الصالح لهذا الوطن، ونثقفهن بأهمية الأربع سنوات الأولى من عمر الطفل. وأضافت إلى أنه ثمة تناقض في المعايير والقيم يعاني منه شبابنا، فنحن نعلمهم شيئًا وما يرونه في عصر العولمة من غير المسلمين والتواصل الإلكتروني شيء آخر.

وزاد عضو آخر بأنه من المفاهيم العلمية الأساسية هو مفهوم «الفرصة الديمغرافية»؛ وهذه الفرصة تحدث عندما تزيد نسبة الشباب عن نسبة الأطفال والمسنين «فئتي الإعالة»؛ وهو ما ينطبق على وضعنا السكاني الحالي، وتشكل هذه الفرصة تحديًا مباشرًا للدولة واستثماراتها لبلوغ الأهداف التنموية للمجتمع، لذلك لابد لبلدنا أن يستثمر في فئة الشباب بمنهج استراتيجي مسؤول، كما لا بد من التأكيد على اعتماد خطة تنفيذية وتوزيع المهام بين الجهات المعنية الرسمية والأهلية، مع اعتماد جهة واحدة للمتابعة والتنسيق تكون لها صلاحية المساءلة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن هذه الإستراتيجية تحتاج إلى جهة مستقلة لمتابعتها وإدارتها، ويكون لها حق المساءلة عن تطبيقها.

وانتقد أحد الأعضاء محاولة ربط تقرير اللجنة بين ذوبان الهوية الوطنية وارتفاع نسبة الطلاق، وأوضح أن هذا الربط لا يتفق مع الأسباب الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية التي حددها علماء النفس والاجتماع في سياق عملية التغيير الاجتماعي والقيمي التي حدثت في العقود الأخيرة من عمر تجربتنا التنموية.

وأكد عضو آخر أهمية أن تركز الإستراتيجية على مشاركة الشباب في مؤسسات المجتمع المدني؛ لأنها ستعمل على تعميق الانتماء الوطني للشباب وتذويب الفروقات التي نلمسها في المجتمع، وتحفيز القطاع الخاص على خلق فرص عمل لمواجهة البطالة.

الإستراتيجية لم تشر في مضمونها إلى تعزيز الانتماء والهوية الإسلامية لدى الشباب

شملت الأنظمة وتطوير أداء الأجهزة الحكومية

مجلس الشورى يصدر ٥٢ قراراً في أقل من مئة يوم

أصدر مجلس الشورى خلال المدة المنقضية من أعمال السنة الأولى للدورة السادسة التي تمثل الفترة من ١٤ ربيع الآخر حتى ٢ رجب ١٤٣٤هـ ٥٢ قراراً شملت الموضوعات التي تندرج ضمن اختصاصات المجلس من الأنظمة واللوائح والتقارير السنوية للأجهزة الحكومية والمقترحات التي قدمها أعضاء المجلس بموجب المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى.

وأحصى تقرير لمجلس الشورى عدد الموضوعات التي أنهى مناقشتها ودراستها خلال الفترة ٩٧ موضوعاً، وذلك عبر ٢٤ جلسة، في حين بلغ عدد الموضوعات الواردة إلى المجلس ١١٧ مائة وسبعة عشر موضوعاً.

ففي ما يتعلق بالمقترحات التي قدمها أعضاء المجلس سواء من أعضاء المجلس في الدورة الماضية أو من أعضائه في دورته الحالية، فقد وافق المجلس على مقترح مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا، في حين وافق على ملاءمة دراسة مقترح تعديل مكافأة نهاية الخدمة لموظفي الخدمة المدنية، وذلك بتعديل المادة ٥٢ من لائحة الحقوق والمزايا المالية لموظفي الخدمة المدنية لتصبح مكافأة نهاية الخدمة "أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية" بدلاً المعمول به حالياً وهو تحديد مكافأة نهاية الخدمة المدنية برواتب ستة أشهر فقط. وأحال المجلس الموضوع إلى لجنة الإدارة والموارد البشرية لدراسته دراسة شاملة ومفصلة وتقديم تقريرها بشأنه إلى المجلس لمناقشته واتخاذ القرار المناسب بشأنه، إلى جانب ذلك يدرس المجلس حالياً ١١ مقترحاً لمشروعات أنظمة جديدة، أو تعديل نظام قائم قدمها عدد من أعضاء المجلس، وستقدم اللجان المتخصصة المعنية تقاريرها بشأن تلك المقترحات في الفترة القادمة.

ومن أهم الموضوعات التي صدرت بشأنها قرارات من المجلس في مجال الأنظمة واللوائح الواردة من الحكومة خلال مدة التقرير مشروع نظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية، وضوابط بلاغات تغيب العمالة الوافدة عن العمل وطلبات إلغاء تلك البلاغات، وضوابط البت في قضايا غياب بعض المستأجرين أو هروبهم وفي ذممهم إيجارات متبقية مع ترك العين مقفلة (ظاهرة غياب المستأجرين وبذمتهم إيجارات متبقية)، ورفض المجلس الموافقة على فرض غرامة مالية عند فقدان تصريح دخول المنشآت العسكرية أو التأخير عن تجديده وطلب تفسير مصطلح (قدرة العائل) الوارد في الفقرة (١٠) من المادة (الأولى) من نظام الضمان الاجتماعي.

كما وافق المجلس على عدد من الموضوعات المعادة إلى المجلس لدراستها عملاً بالمادة ١٧ من نظام مجلس الشورى لوجود تباين في وجهات النظر بين المجلس ومجلس الوزراء وهي في مجملها لا تعدو عن تعديلات صياغية لفقرات في بعض المواد، أو استبدال عبارات بأخرى، ومن بين تلك الموضوعات مشروع نظام القياس والمعايرة، ومشروع نظام الرعاية الصحية النفسية، ومشروع نظام إجراءات التراخيص البلدية، وطلب تعديل الفقرة (ب) من المادة (٣٥) من نظام خدمة الأفراد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩) وتاريخ ١٤٩٧/٣/٢٤هـ.

وفيما يتصل بجهود مجلس الشورى للارتقاء بأداء الوزارات والمؤسسات الحكومية وتطوير خدماتها المقدمة للمواطن، فقد أصدر المجلس جملة من القرارات بعد دراسته ومناقشته التقارير السنوية للأجهزة الحكومية خلال مدة التقرير.

ففي المجال الصحي وافق المجلس على تطوير البرامج الوقائية والعلاجية والتوعوية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة الثقافة والإعلام والجهات ذات العلاقة الأخرى للحد من انتشار الأمراض المزمنة في المجتمع.

وطالب المجلس وزارة الصحة بتضمين تقاريرها القادمة معلومات تفصيلية عن نسبة ما تم إنجازه في مشروعات المدن الطبية الجديدة والجدول الزمني لاستكمالها، وعلى النظر في إمكانية تخصيص إدارة وتشغيل خدمات النقل الإسعافي الذي يقدم حالياً من قبل الوزارة.

كما وافق المجلس على دراسة إمكانية صرف الأدوية للمواطنين والتي لا تتوافر في صيدليات مستشفيات وزارة الصحة من الصيدليات الخاصة وعلى توفير الأدوية - غير المتوفرة - في المراكز الصحية والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة. وطالب وزارة الصحة بالتنسيق مع الجهات المختصة لعمل برنامج لتدعيم الغذاء السعودي بفيتامين (د) ومكافحة نقصه لدى السعوديين ولجميع الفئات العمرية.

ووافق المجلس على أن يقوم مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون بالتنسيق مع وزارة الصحة لإنشاء مراكز طبية متخصصة في تأهيل ضعاف البصر والقابلين للتأهيل من المكفوفين في مختلف مناطق المملكة والاستفادة من مراكز التدريب والتأهيل التابعة لجمعيات المكفوفين. وطالب المستشفى بإنشاء سجل وطني لأمراض العيون المختلفة، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للتوسع في قبول الأطباء السعوديين في برنامج الزمالة السعودية في طب وجراحة العيون وتخصصاتها الدقيقة وكذلك المتخصصين في مجال البصريات الطبية.

وشدد المجلس على زيادة عدد العيادات الخارجية لتقليل قوائم الانتظار ودعم متطلبات الرعاية الصحية والمتابعة المتكررة اللازمة للمرضى، وتأمين الأدوات والتسهيلات اللازمة للرعاية الطبية التخصصية للكبار والأطفال.

ووافق المجلس على قيام المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بوضع خطط مستقبلية تسهم في توفير الخدمات الصحية التخصصية وتقلل الحاجة إلى العلاج في الخارج.

وفيما يتصل بنظام الخدمة المدنية فقد وافق المجلس على ضرورة معالجة أوضاع موظفي الدولة المدنيين المتأخرة ترقياتهم مالياً ووظيفياً، كما وافق على دراسة تغيير عطلة نهاية الأسبوع في الأجهزة الحكومية من يومي الخميس والجمعة إلى يومي الجمعة والسبت، كما أكد على قراره السابق بضرورة الإسراع بتحديث نظام الخدمة المدنية، ووافق المجلس أيضاً على أن تنسق وزارة الخدمة المدنية مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق فحص طبي شامل للمتقدمين والمتقدمات للوظائف الحكومية للتأكد من خلوهم من تعاطي الكحول والمؤثرات العقلية ووضع الآلية المناسبة لفحص الموظفين والموظفات على رأس العمل بشكل دوري ومساعدة من ثبت تعاطيهم للعلاج بشكل سري. وأكد المجلس على أهمية تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على عموم العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد المدني".

ووافق على أن يعمل صندوق تنمية الموارد البشرية على تطوير آلياته في البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن عمل (حافز) لتحقيق التحاق المستفيد من هذا البرنامج بعمل قبل انتهاء مدة الإعانة.

وفي مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وافق المجلس على قيام هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالسماح لشركات الاتصالات بتقديم الخدمة المجانية لاستقبال المكالمات أثناء التجوال الدولي ووضع الضوابط الأمنية والتقنية المنظمة لحسن استخدام هذه الخدمة، وعلى إنشاء مركز وطني

لأمن المعلومات يعنى بحماية البنية التحتية التقنية والمواقع الإلكترونية من الاختراق.

وفي المجال التنظيمي وافق المجلس على بناء أدوات تقويم مركزية داخلية تشكل معيارية داخلية تعتمد على منهجية قياس الأداء العام وفق الدرجة الدراسية والخبرة تخدم في تقويم أداء مدارس التعليم العام بشكل فردي وعلى مستوى المدينة وعلى مستوى المملكة وبمشاركة في أدوات التقويم العالمية بحيث تشكل معيارية خارجية لتقويم أداء النظام التعليمي في المملكة.

وفي مجال الشؤون الإسلامية قرر المجلس الموافقة على اعتماد المبالغ المقاولة لبناء المساجد وترميمها وصيانتها وملحقاتها في ميزانية وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد وفق ما ورد في خطاب الأمانة العامة، وعلى أحقية وكالة الأمانة والمؤذنين وخدام المساجد وفق الاختراع الوارد في تقرير أجوره للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

وأكد المجلس على قراره السابق الذي يطالب فيه الرئاسة العامة لبحوث العلمية والإفتاء بإعداد مكتب خاص بالمنطقة يتبع لسماحة المفتي العام مع إعداد الوظائف اللازمة لذلك.

ووافق المجلس على دراسة إيجاد حوافز لأعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام لتمكينها من استقطاب الكفاءات المناسبة لمجال عملها، وعدالتها بتضمين تقاريرها القادمة معلومات عن نتائج عدالتها على السجون ودور التوقيف ومدى تمتع نزلائها بالحقوق التي كفلتها الشريعة والأنظمة وما يتم رصده من سلبيات في هذا الشأن إن وجدت.

وفي المجال الزراعي وافق المجلس على قيام صندوق التنمية الزراعية بوضع آلية تلزم المقترضين المماطلين بسداد ما عليهم، كما وافق على ربط القروض الزراعية بالقيمة الاقتصادية لوحدة المياه المستخدمة للري.

وفي مجال المياه والكهرباء وافق المجلس على أن تقوم وزارة المياه والكهرباء وشركة المياه الوطنية بسرعة إعداد خطة طوارئ لمعالجة نقص إمدادات المياه وتحد من مشاكل استمرار انقطاع المياه عن بعض أحياء المدن والقرى في فصل الصيف، ووضع حد أعلى للكمية للأجهزة الكهربائية المنزلية في استهلاك الطاقة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وشدد المجلس في قراره على أن تلزم وزارة المياه والكهرباء الشركة السعودية للكهرباء باتخاذ الإجراءات اللازمة المحافظة على استمرارية التيار الكهربائي المشتركين في أوقات ذروة وضمان سرعة إعادة الشبكة لوضعها الطبيعي عند حدوث الأعطال.

ودعا المجلس إلى العمل على تشجيع الخاصة وتوسيع مساهمة القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في تحلية المياه وتوليد الكهرباء واستخدامات الطاقة الشمسية، وربط مدة عقود الشراء بحجم الإنتاج وكفاءة انخفاض التكاليف باستخداماته للطاقة المتجددة بتشجيعه للصناعة.

ووافق على دراسة تصنيف نظام العمل على جميع العاملين في المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة مع تخصيص مزايا وظيفية لهم كالسكن والتأمين الصحي لأسوة بالقطاعات الصناعية الشبهة.

كما وافق المجلس على توفير الدعم المالي والإداري للتنظيم الأمني الخاص لجميع محطات التحلية وتعزيز التنسيق مع الجهات المختصة للحماية الأمنية.

وفيما يخص الزكاة والدخل وافق مجلس الشورى على دراسة منح موظفي مصلحة الزكاة والدخل حوافز مادية كدفعة وربط ذلك عبر آلية مناسبة وعادلة بما يتحقق في المصلحة من تحصيلات وبما يمكنها من استقطاب الكفاءات المتميزة والمحافظة عليها.

كما وافق بعد أن تكشف مصلحة الزكاة والدخل جهودها لحمل المكلفين على دفع زكواتهم وتوظيف كل الوسائل المعينة على ذلك سواء في مدينة المتخلفين والمتأخرين أو تشجيع المبادرين والملتزمين، وفي مجال السكك الحديدية طالب المجلس المؤسسة العامة للخطوط الحديدية إلى تطوير قاطراتها وسككها الحديدية المخصصة للركاب في خطها الحالي (الدمام - الأحساء - الرياض)، والتحول إلى قاطرات وسكك حديدية تعمل بالطاقة الكهربائية، ومراعاة ذلك في المشروعات الجديدة القادمة، ووافق على نقل اختصاص إدارة وتشغيل وتطوير الخط الحديدي بين الجبيل وأسعاد من المؤسسة العامة للخطوط الحديدية إلى الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار) ليكونا من ضمن منظومة مشروع الجسر البري.

وفي الشأن الجمركي وافق المجلس على أن تقوم مصلحة الجمارك بتضمين تقاريرها القادمة معلومات تفصيلية عن الثغرات الفنية والإدارية التي تؤدي إلى تسرب الممنوعات والسلع المغشوشة للمملكة وتقدير ثمنها، وما تم إنجازه في تطوير آليات الفسح في جميع المنافذ الجمركية وخصوصاً ما يتعلق بتقليص فترة الانتظار في المنافذ البرية والبحرية.

ودعا المجلس مصلحة الجمارك للتعاون مع الجهات ذات العلاقة لدراسة وضع كادر وظيفي خاص لموظفيها يحوي حوافز تتناسب مع مهام عملهم.

وفي الشأن الشبابي طالب المجلس الرئاسة العامة لرعاية الشباب التوسع في برامجها الاجتماعية والشبابية ليستفيد منها أكبر عدد ممكن من شباب المملكة مع توفير الدعم المالي اللازم لذلك وفق خطط وبرامج محددة فنياً وزمنياً.

وطالب مجلس الشورى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة العمل على تفعيل دور المختبرات الخاصة بما يمكنها من الانتشار وتعدد التخصصات، وموءمة مراقبتها بما يمكنها من تشغيل النساء في الأعمال المناسبة وفق التعليمات والأوامر الصادرة بهذا الشأن.

التقرير لم يشر إلى المعوقات التي تواجهها سيدات الأعمال

تقرير وزارة التجارة.. يعزز المطالبة بفصل الصناعة في جهاز مستقل

عضو يطالب بفك ارتباط مجلس حماية المنافسة عن الوزارة

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة عشرة التي عقدت يوم الأحد ١٤٣٤/٦/٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢هـ.

وبعد أن تلا رئيس اللجنة الأستاذ أسامة بن علي قباني – تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع، تم عرض الموضوع للمناقشة. حيث تساءل أحد الأعضاء: ما الفائدة التي جناها المواطن من جمعية حماية المستهلك؟ وما إذا كانت الجمعية لا تحتاج إلا الدعم المالي فقط؟ وقال: إن الجمعية لا يلحظ لها أثر ملموس في حماية حقوق المستهلكين؛ بل إن ما ظهر على السطح هو الخلافات الحاصلة في هذه الجمعية.

ولفت الانتباه إلى أن قرار مجلس الوزراء المتضمن إنشاء جمعية حماية المستهلك نص على العناية بشؤون المستهلك، ورعاية مصالحه، والدفاع عنها، وتبني قضاياه، لدى الجهات العامة والخاصة. وتضمنت أهداف الجمعية حماية المستهلك من جميع أنواع الغش والخداع والتدليس في جميع السلع والخدمات والمبالغة في أسعارها. ونشر الوعي الاستهلاكي. وعاد العضو لتساؤل قائلاً: أين نشر الوعي الاستهلاكي؟ وما هي الشريحة التي تعرف هذه الجمعية أو تعرف أهدافها وآليات توصول إليها؟ لا يوجد لهذه الجمعية سوى ثلاثة فروع فحسب، والتقديم على الشكاوى يتم بطريقة معقدة وبدائية.

وعرج العضو إلى الغش التجاري، وتساءل عن دور وزارة التجارة والصناعة في مواجهة الغش المنتشر في أسواق المملكة وأين الوزارة من الأسعار التي تضاعفت في جميع السلع؟

وأضاف عضو آخر أن الإدارة العامة للتموين في الوزارة لا تستطيع مراقبة وتوفير السلع الغذائية الأساسية مهما بلغت إمكانياتها. ورأى أن تدرس الوزارة إنشاء شركة مساهمة تهدف إلى توفير

الأستاذ أسامة بن علي قباني

السلع الغذائية الأساسية؛ وهذا سوف يوفر الكثير من الموارد التي تنفقها الدولة لدعم هذه السلع، كما أنها وسيلة للتحكم في أسعارها وحجم الكميات التي تستوردها، إضافة إلى القدرة على توجيه الدعم للفئات المستحقة من ذوي الدخول المحدودة.

من جانبه قال عضو آخر إن اللجنة لم تشر في تقريرها إلى المعوقات التي تواجه الوزارة بشأن ما يواجهه المواطن من مشاكل في ميدان العمل وغلاء الأسعار والغش التجاري والتصدي في الرقابة والحماية. كما اقترحت الوزارة بعض الحلول لتلك المعوقات إلا أن اللجنة لم تحاول مناقشتها. وماذا لم يستصف اللجنة مندوبين عند دراسة التقرير؟ ومن الأنسب أن يهتم التقرير بكل ما يمس المواطن ويهمه. كما أن انخفاض نسبة السعودة ووجود التستر يضعف الكوادر الإدارية المعنية بحماية المستهلك هي وراء ضعف حماية المستهلك وليس الدعم المالي.

وتساءل أحد الأعضاء عما إذا كان لدى الوزارة استراتيجية لمعالجة التستر والغش التجاري؟ فلا يوجد في التقرير ما يشير إلى وجود استراتيجية واضحة لدى الوزارة، وليس في توصيات اللجنة ما يتعلق بتلك الظواهر السلبية.

وأشار عضو آخر إلى قرار سابق لمجلس الشورى يحذر من الإغراق، وبخاصة ما يستورد من البيض والدجاج، وقال: إذا كانت مزارع الدواجن في بلادنا لا تستطيع منافسة المستورد وهي تحظى بالدعم غير المحدود، والتسهيلات من الدولة؛ فإنه لا خير في تلك المزارع.

عضو آخر رأى فصل التجارة والصناعة في جهازين مستقلين يقوم كل منهما بدوره في مجال اختصاصه.

ولاحظ أن التقرير لم يتضمن تحديدًا واضحًا لأسباب عدم تحقيق الأعداد المستهدفة في الخطة من التعليم والتدريب، فالأعداد قليلة جدًا وهذا دليل على عدم تركيز الوزارة على تنمية الكوادر البشرية. ولم يشر التقرير بشكل واضح إلى دور البحث العلمي في مجالي التجارة والصناعة.

وانتقد أحد الأعضاء اهتمام الوزارة بالجانب التجاري، ولم تذكر الصناعة في التقرير إلا في صفحة واحدة؛ حيث أشارت اللجنة في رأيها إلى تركز الإنتاج الصناعي في قطاع البتروكيماويات وتدني مساهمة الصناعات الأخرى، وهيذا و أن اللجنة تناولت محددات الصناعات الأخرى وتنافسيتها، والمعوقات التي تواجهها وأين تتركز هذه المعوقات حسب الأنشطة الصناعية المختلفة. وما هي الصناعات التي ترى اللجنة ضرورة دعمها؟ كما أن اللجنة لم تشر إلى قرار مجلس الوزراء الخاص ببرنامج التجمعات الصناعية، ولم تقم باستضافة مندوبين من الوزارة للتعرف عما تم إنجازه، وأين تكمن المعوقات؟ خصوصًا أنه قد مضى على بدء إقراره أكثر من خمس سنوات كما ورد في قرار مجلس الوزراء، كما لا نرى لهذا البرنامج شيئًا يذكر على أرض الواقع.

واقترح عضو آخر إعادة صيغ التوصية «الرابعة» وفك ارتباط مجلس حماية المنافسة عن وزارة التجارة والصناعة وربطه مباشرة برئيس مجلس الوزراء.

كما أن تكوينه من أعضاء مستقلين سيؤدي إلى تفعيل نظام حماية المنافسة. لذا، فمن الأنسب أن تنص التوصية على إنشاء هيئة مستقلة لحماية المنافسة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أنه من غير المناسب أن يشير التقرير إلى أن عدد الفروع أكثر من عدد المباني، وما علاقة اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية بالوزارة، لاسيما أن ذلك يعد من مهام وزارة الثقافة والإعلام؟ كما أن التقرير لم يتحدث عن الصناعة بشكل كاف، ويتضح من الصعوبات التي ذكرتها الوزارة أنها تمس استراتيجيتها التصنيعية. فهل لدى الوزارة استراتيجية واضحة نحو دعم الصناعة الوطنية؟ ومن الأنسب إضافة توصية تنص على: «على وزارة التجارة ضرورة مراجعة سياستها واستراتيجيتها نحو الصناعة الوطنية على نحو يكفل دعم الصناعة الوطنية، ويعزز تواجدها ويضمن تعزيز قدراتها التنافسية باعتبارها خيارًا استراتيجيًا ملحًا لتنويع مصادر الدخل القومي». من جهته قال أحد الأعضاء إن التقرير عرض مجموعة من البيانات إلا أنها لم تربط بخطة وأهداف. كما أن التقرير لم يذكر أقسام حقوق الملكية الفكرية وهي براءة الاختراع، وحقوق التأليف، والعلامات التجارية، ومن الأنسب أن يذكر التقرير ذلك وعدم الاكتفاء بالإشارة إليه دون التفصيل. أما الغش التجاري فيتضح من التقرير أنه ظاهرة؛ إلا أن التقرير لم يوضح ما عملته الوزارة تجاه ذلك، وما الخطة التي عملتها الوزارة للحد من هذه الظاهرة؟ كما لم يشر التقرير إلى وجود آلية عمل واضحة تتعلق بالرقابة واختيار عينات من الجهات التي يتم الكشف عنها. وهل هناك دورة لكل المنشآت أم هي اجتهادات فردية؟ واقترح عضو آخر إضافة توصية تنص على: «تفعيل دور مساهمة الشركات السعودية ماليًا في إنشاء وتشغيل حاضنات الأعمال داخل الجامعات السعودية». وذلك لإيجاد فرص عمل للطلاب والطالبات، وخاصة طلاب وطالبات الدراسات العليا، وتطوير البحث العلمي في المجال الصناعي، وتطوير قدرة وكفاءة المواطن بانخراطه في معامل البحث؛ مشيراً إلى أن الشركات الكبرى في اليابان تدعم حاضنات الأعمال في الجامعات ماليًا، وفي ماليزيا الشركات الكبيرة مطالبة بإنشاء جامعات بحثية تعتمد على نفسها في البحوث.

جمعية حماية المستهلك ليس لها أثر في حماية حقوق المستهلكين

أين دور الوزارة في مواجهة الغش التجاري وارتفاع الأسعار؟

إنشاء شركة مساهمة لتوفير السلع الغذائية الأساسية

تفعيل دور مساهمة الشركات السعودية مالياً في إنشاء وتشغيل حاضنات الأعمال داخل الجامعات السعودية

وقالت إحدى العضوات إننا بحاجة إلى تشغيل (٧٥) مليار ريال تمتلكها سيدات سعوديات، وبحاجة لتصنيف الاستثمار للمرأة. كما أن هناك قصوراً في التقرير في ذكر المعوقات التي تواجهها سيدات الأعمال، مثل: عدم مرونة الإجراءات، وبطئها، وعدم السماح للمرأة بمزاولة بعض الأنشطة، وعدم وضوح تنظيم التراخيص المهنية لها، واحجام البنوك عن تمويل سيدات الأعمال، وصعوبة الاستقدام، وعدم وجود كفاءات نسائية ذات صلاحيات محددة في الوزارة تخدم سيدات الأعمال، إضافة إلى عدم وجود خطط في الوزارة لمساعدة المرأة في الدخول في المجال الاقتصادي. لذا، فمن الضروري أن يحتوي التقرير على ما يتعلق بدور الوزارة في تذليل الصعوبات أمام سيدات الأعمال، كما ينبغي على اللجنة أن توصي بإنشاء جهة في الوزارة تدعم سيدات الأعمال، لاسيما في بداية دخولهن مجال الأعمال.

وانتقد أحد الأعضاء عدم استضافة اللجنة لمندوبين من الوزارة لمناقشة هذا التقرير حيث من الأنسب أن يكون التقرير مبنياً على أدوات قياس محددة. كما أن التقرير لم يذكر أي عقوبة صدرت ضد من قام بالتستر. ولم يشر أيضًا إلى الإستراتيجية الصناعية التي أقرها المجلس في قرار سابق.د

المجلس ناقش تقرير وزارة العمل

التقرير يؤكد أن سوق العمل يحتاج إلى مزيد من العمل!

الوزارة مطالبة بدراسة الآثار الجانبية لمبادراتها التنظيمية قبل إقرارها

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة عشرة التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٤/٦/٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن التقرير السنوي لوزارة العمل للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي.

ولاحظ أحد الأعضاء ازدواجية بين تقرير صندوق تنمية الموارد البشرية وتقرير وزارة العمل، فالصندوق يقدم تقريرًا منفصلاً، فلا داعي أن يرد موضوع الصندوق ضمن تقرير الوزارة. كما ركز التقرير على جهود الوزارة في عمليات التفتيش، ومتابعة العمالة الأجنبية، وفض الخلافات العمالية.. إلخ. وأغفل الدور الحقيقي الذي يفترض أن تقوم به الوزارة، وهو العمل على إيجاد بيئات عمل مناسبة في القطاعات الحكومية والأهلية والخيرية، كما لم يتضمن التقرير – بشكل واضح – بيانات ومعلومات إحصائية عن القوى العاملة في المملكة من السعوديين وغيرهم، إضافة إلى أن التقرير لم يتطرق إلى مشكلة البطالة وحجمها ومكامنها ومكوناتها وأسبابها، والحلول والمقترحات للتغلب على ذلك.

وتابع عضو آخر: إن سوق العمل يعاني من عقبات كثيرة، انعكست آثارها على مجمل النشاط الاقتصادي، وأفرزت العديد من السلبيات ومنها ارتفاع معدل البطالة، والاعتماد الكبير على العمالة الوافدة، واستمرار زيادة تحويلات العمالة التي تجاوزت «١٠٠» مليار ريال سنويًا خلال السنوات الماضية، وقد قامت الوزارة بمواجهة هذا باتخاذ العديد من المبادرات التنظيمية والإدارية المهمة لإدارة سوق العمل بكفاءة وفاعلية، إلا أن على الوزارة التنبه إلى الآثار غير المتوقعة من هذه المبادرات والتي قد تقلل من الإيجابيات، أو تكون لها آثار سلبية على سوق العمل، فبرنامج نطاقات، أدى تطبيقه إلى توظيف السعوديين في وظائف دنيا؛ مثل الحراسة، والأعمال الكتابية، والأرشيف، والتوظيف الوهمي ليتم تصحيح وضعها، ومن ثم الحصول على تأشيرات لوظائف في مهن تخصصية لعمالة وافدة بالإمكان إشغالها بالسعوديين. وفيما يتعلق بزيادة رسوم العمالة إلى «٢٠٠٠» ريال، فيبدو أنها لم تحقق الهدف الذي تسعى إليه الوزارة؛ وأما في قطاعات؛ مثل النظافة والتشغيل والإنشاء، فإن الـ ٢٠٠ ريال قد تشكل ما نسبته «٢٠٪» إلى «٣٠٪» من أجر العامل، وهو قطاع غير جاذب للسعوديين لطبيعة العمل مع تدني الأجر، وبالتالي فإن هذه الرسوم ستؤدي إلى رفع التكاليف على الجهات المستفيدة من خدمات هذه المؤسسات والمواطن في نهاية المطاف، لذا على الوزارة دراسة مبادرتها المستقبلية بشكل جيد، للحد من انعكاساتها السلبية قبل الشروع في تطبيقها، كما يحسن مناقشتها مع لجنة الإدارة والموارد البشرية في المجلس أو مع الأعضاء المتخصصين.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن الوظائف الشاغرة في التقرير بلغت «٢٢٠٦» وظائف من مجموع «٥٤٥٢» وظيفة، فإذا كانت الوزارة نفسها لم تكافح البطالة بالتوظيف، فكيف بغيرها من القطاعات الحكومية، كما يلحظ قلة عدد الموظفات في الوزارة، وتساءل: هل تكفي «ثمان» موظفات لمراقبة عمل المرأة في القطاع الخاص، بما يضمن استيفاء الضوابط الشرعية والقانونية، كما لاحظ ضعف التنسيق بين وزارة العمل والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما يخص عمل المرأة في المحلات الخاصة بمستلزمات المرأة، مما يتسبب في إثارة الرأي العام ويعطي المبرر للوقوف أمام توظيف المرأة عمومًا. لذا من الأهمية أن تقوم الوزارة مع الهيئة بضمان الضوابط الشرعية لكي تساعد الوزارة في إنجاز مشروعاتها. ولاحظ عضو أن الوزارة تمارس الضغط على القطاع الخاص دون الأخذ بمبدأ التحفيز، كما لاحظ أن الوزارة ترغب في توظيف أكبر عدد ممكن من السعوديين، لكنها لا تبحث عن الوظيفة المناسبة والراتب الجيد. ومن المفترض أن تعمل الوزارة على توظيف الشباب في القطاع الخاص برواتب أعلى، وتحفيز القطاع الخاص على ذلك، بزيادة عدد النقاط بناءً على الراتب المقدم من الشركة، ورأى أن يتساوى القطاع الحكومي مع القطاع الخاص في الأجور، وأن يوحد نظام العمل بين القطاعين، ولاحظ أن التقرير لم يوضح عدد السعوديين العاطلين عن العمل، كي يقدم المجلس الحلول الموضوعية لذلك.

وأشاد أحد الأعضاء بما قامت به وزارة العمل والجوازات من حملات أمنية لترحيل المخالفين لأنظمة العمل، ودعا الوزارة والأجهزة الأمنية إلى مواصلة هذه الحملة بعد انتهاء المهلة التي منحها خادم الحرمين الشريفين للعمالة المخالفة لتسوية أوضاعها، فقد أعطت هذه الحملة ثمارها فقد زاد الطلب على السعوديين من قبل الشركات والمؤسسات وبعضها عرض رواتب مغرية لتوظيفهم.

من جهة أخرى لاحظ عضو آخر زيادة في نسبة الاستقدام لعام ١٤٣٣هـ وفق ما تضمنه التقرير حيث ارتفعت بنسبة «١١٪» عن العام السابق، وتساءل عن مشروعات السعودة؟ مشيراً إلى قلة عدد العمال الوافدين المخالفين لأنظمة العمل بالمملكة حيث لم يتجاوز عددهم «١٥٤٣» عاملاً فقط في عام التقرير مما يشير إلى ضعف قصور أداء الوزارة في هذا المجال.

ونبه عضو آخر إلى أن التقرير لم يرتق إلى الجهد الذي تبذله الوزارة وتصديها لأبرز الهموم الوطنية وهي مشكلة البطالة، وفي إنصاف منه لجهود وزارة العمل قال العضو: «إن الوزارة قامت بعدد من المبادرات الهادفة في هذا الإطار؛ ومن ذلك برنامج حافز، ونطاقات، وبرامج توظيف النساء في قطاع التجزئة، وعلى الرغم من ذلك أجد أن التقرير لا يرتقي لهذا الجهد الذي تقوم به الوزارة، ولا إلى ما يتطلع إليه المجلس من شفافية وشمولية في التقرير فيما يتعلق ببرنامجي حافز ونطاقات، لذا، يحسن من الوزارة وضع مؤشرات لتقييم هذه المبادرات وتأثيرها على الأجندة الوطنية الخاصة بموضوع البطالة وتوطين القوى العاملة»، وطالب أحد الأعضاء بوضع آليات مؤسسية محكمة لتنظيم سوق العمل في المملكة والقضاء على الفوضى الظاهرة فيه، وأن تقوم الوزارة بدور أكثر فاعلية في التفتيش والضبط وأن تضع ضوابط مشددة لهروب العمال بالاتفاق مع الدول المصدرة للعمالة، ومكاتب الاستقدام، ورجال الأعمال، وأن تكون هذه الجهود مستمرة وتتخذ طابعًا مؤسسيًا وليس موسميًا كما نشهد الآن.

وأشار عضو آخر إلى ما أورده التقرير من بين المعوقات تأخر الحصول على البيانات من بعض الجهات وعدم ربط بعض البيانات آليًا، وضرورة وجود قاعدة موحدة عن القوى العاملة. وطالب العضو اللجنة بالتأكيد على ذلك من خلال توصياتها، كما لاحظ في توصية اللجنة «الثانية» أنه لا يمكن أن تحقق الهدف منها إلا بوجود قاعدة بيانات آلية وشاملة مفعلة تلتزم بتغذيتها جميع الجهات.

ربط القروض بالقيمة الاقتصادية لوحدة المياه المستخدمة للري

الشورى يدعو الصندوق الزراعي لوضع آلية تلزم المقترضين بالسداد

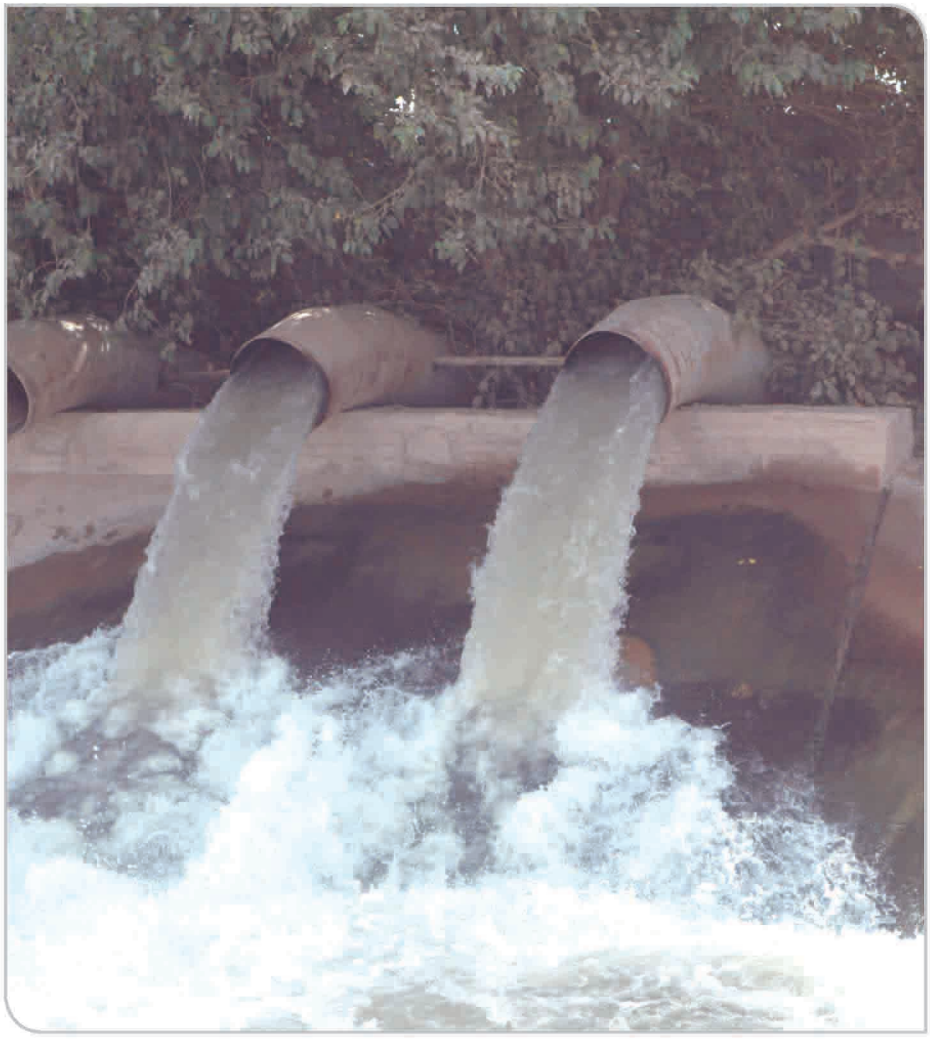

وافق مجلس الشورى على أن يضع صندوق التنمية الزراعية آلية تلزم المقترضين المماطلين بسداد ما عليهم، وبحث الوسائل المحققة مع الجهات القضائية والتنفيذية.

كما وافق المجلس خلال جلسته العادية السادسة عشرة التي عقدها يوم الاثنين١٤٣٤/٦/٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ على ربط القروض الزراعية بالقيمة الاقتصادية لوحدة المياه المستخدمة للري.

جاء ذلك بعد استماع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعد بن محمد مارق.

وقال رئيس اللجنة إن للصندوق إستراتيجية معتمدة بقرار من مجلس الوزراء ذي الرقم (م/٩) والتاريخ ١٤٣٠/٢/١هـ، شارك فيها كل من وزارة الزراعة، ووزارة المياه والكهرباء، كما أن الصندوق يستثمر جزءً من أمواله بواسطة مؤسسة النقد العربي السعودي، ولديه الصلاحية لاستثمار الفائض وفقًا للفقرة "السادسة" من المادة "الرابعة" في نظامه، كما تم تشكيل لجنة للاستثمار من أعضاء مجلس الإدارة ومن المختصين في الاستثمار، وإنشاء قطاع للاستثمار في الصندوق باشر مهامه اعتبارًا من ١٤٣٤/١/١٠هـ، كما تم بتاريخ ١٤٣٤/٤/١٣هـ اعتماد لائحة الاستثمار للصندوق، ويجري حالياً الإعداد لعمل الخطة الشاملة للاستثمار بالصندوق.

وستقوم اللجنة بالمتابعة مع مندوبي الصندوق عند دراسة التقرير القادم.

وأضاف ليس هناك ما يمنع من دخول الصندوق في ملكية بعض المشروعات الإنتاجية التي يقوم بتمويلها، أو المشروعات المختلفة التي تقدم الخدمات اللازمة للقطاع الزراعي والمشاركة في تأسيسها. وسيتم دراسة الموضوع - عند استضافة مندوبي الصندوق- لتحديد مدى إمكانية تبنيه كتوصية في التقرير الجديد.

وتابع الدكتور مارق حسب الدراسة المعدة من قبل الاستشاري المختص بمبادرة الصندوق للأسماك؛ فإنه يوجد عجز في إنتاج الأسماك بالمملكة بحوالي (٢٠٠,٠٠٠) مائتي ألف طن سنويًا؛ حيث أن الاستهلاك السنوي الحالي للمملكة يمثل نحو (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة ألف طن سنويًا، بينما لا يتجاوز الإنتاج المحلي (١٠٠,٠٠٠) مئة ألف طن، أما دور الصندوق فإنه إلى جانب تمويل الصيادين بقروض ميسرة؛ بادر إلى إطلاق مبادرة مستقلة تعنى بتطوير قطاع وتربية الربيان والأسماك للاستفادة من الفرص المتاحة وطول السواحل وملائمة أجوائها لمثل هذا النوع من المشروعات.

وأوضح أن قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (٢٣٨) والتاريخ ١٤٣٣/٧/٢١هـ، أناط بالصندوق تقديم التسهيلات الائتمانية والتمويل الميسر للمستثمرين السعوديين في إطار مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج، ويجري الإعداد حالياً لتنفيذ المبادرة بمشاركة عدد من الجهات الحكومية المعنية بها، ولمباشرة الصندوق دوره في هذا الجانب.

وذكر رئيس اللجنة أن الصندوق اعتمد مبادرة خاصة لتشجيع الاستثمار في مشروعات الدواجن، تهدف إلى رفع درجة الأمن الحيوي للمشروعات بهدف رفع كفاءتها والعوائد الاقتصادية منها، وقد انتهت الدراسة بتوصياتها، وتم رفعها إلى الجهات المختصة لإقرارها وتنفيذها. ورأى أن هناك من يرى إضافة كلمة "المماطلين" في توصية اللجنة "الأولى"، ورأت اللجنة مناسبة المقترح وتم إضافة الكلمة.

طالب بتوفير الدعم المالي والإداري للنظام الأمني الشامل لجميع محطات التحلية

الشورى يوافق على دراسة تطبيق «نظام العمل» على العاملين في المؤسسة العامة للتحلية

دعا مجلس الشورى إلى دراسة تطبيق «نظام العمل» على جميع العاملين في المؤسسة مع تخصيص مزايا وظيفية لهم كالسكن والتأمين الصحي أسوة بالقطاعات الصناعية المشابهة.

وطالب المجلس خلال جلسته الثانية والعشرين التي عقدها يوم الاثنين١٤٢٤/٦/٢٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بتوفير الدعم المالي والإداري للنظام الأمني الشامل لجميع محطات التحلية، وتعزيز التنسيق مع الجهات المختصة بالحماية الأمنية. كما طالب المؤسسة بتضمين تقاريرها القادمة مؤشرات قياس للآثار البيئية السلبية الناجمة عن محطاتها.

وجدد مجلس الشورى، التأكيد على قراره السابق بأهمية تطوير برامج استخدام الطاقة البديلة مثل: الطاقة النووية والشمسية وغيرها، لإنتاج المياه المحلاة والكهرباء.

جاء ذلك بعد استماع المجلس لوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ١٤٢٢/١٤٢٣هـ الذي تلاه نائب رئيس اللجنة الدكتور علي بن سعد الطخيس، حيث أوضح أن موضوع الطاقة البديلة موضوع مهم جداً؛ لأن المملكة تعتمد في إنتاج المياه المحلاة وكذلك الكهرباء على الوقود الأحفوري: وهذا مصدر ناضب وتزايد استخداماته، إلا أن بعض الأرقام تشير إلى أن المملكة قد لا تتمكن من تصدير النفط بعد سنوات ليست بعيدة، وسيخصص جل إنتاجها من النفط لكي يستخدم في إنتاج المياه المحلاة والكهرباء، ولعل هذا الأمر هو ما دعا إلى التفكير الجاد في التحول إلى الطاقة الذرية أو غيرها من أنواع الطاقة المتجددة. وعن مقارنة التكلفة، فإنه بلا شك تعد تكلفة الطاقة البديلة أعلى تكلفة من النفط والغاز، والأمر يحتم عمل مزيد من الأبحاث العلمية لتقليل تكلفة إنتاج الطاقة البديلة: ومن المعلوم أن مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة مناط بها وضع استراتيجية للطاقة الذرية والمتجددة ومنها الطاقة الشمسية.

وأشار إلى أن المؤسسة ليس من دورها إيصال المياه المحلاة إلى جميع المدن والقرى، بل إن دورها - كما ورد في نظامها الأساسي- هو تعضيد مصادر المياه الجوفية.

وأوضح أنه فيما يتعلق بجدوى المدن والخطط المستقبلية، فاللجنة تؤكد أن هناك لجنة مشتركة لهذا الشأن بين المؤسسة، ووزارة المياه والكهرباء، ووزارة البترول والثروة المعدنية، والشركة السعودية للكهرباء، وهيئة تنظيم الصكهرباء والإنتاج المزدوج لتحديد احتياجات المملكة من المياه المحلاة، والطاقة الكهربائية والنفط والغاز حتى عام ١٤٦٠هـ.

وتابع: من الواضح للجنة أن المؤسسة تعاني من ظاهرة التسرب الوظيفي التي تعاني منها كثير من الهيئات والوزارات، ومن الأسباب الرئيسة للتسرب الوظيفي هو البحث عن وظائف ذات دخل ومزايا جيدة، كما أن التأخر في خصخصة المؤسسة يعد من أسباب التسرب الوظيفي.

وزاد: قامت المؤسسة بخطوات جيدة لمعالجة تأخر وصول قطع الغيار للمحطات القديمة، وتقادم بعض المعدات وخروج مصنعيها من السوق، واتجهت إلى تصنيع بعض قطع الغيار محلياً: حيث تم تصنيع ٢٠٠ قطعة كما ورد في تقرير المؤسسة.

وتؤكد اللجنة على وجود إدارة للعلاقات العامة بالمؤسسة وقد تكون تحت مسمى آخر إلا أن موضوع التوعية بأهمية المياه، سواء كانت مياه التحلية أو المياه الجوفية، هو منوط بوزارة المياه والكهرباء ولها جهود مشكورة في هذا المجال.

ورأت اللجنة ضرورة التقليل من التوسع الزراعي الذي يعتمد في معظمه على المياه الجوفية غير المتجددة، أما تكلفة تحلية مياه البحر فهي أكثر من تكلفة استخراج المياه الجوفية ومعالجتها، وستطلب من مندوبي وزارة المياه التكلفة الدقيقة لكلا النوعين.

وعن برنامج التخصيص لقطاع تحلية المياه أفاد الدكتور الطخيس أن الموضوع وصل لمرحلته الثانية وهو موجود لدى المجلس الاقتصادي

الأعلى، والمؤسسة بانتظار ما سيصدر عن المجلس الاقتصادي الأعلى.

وشرح نائب رئيس اللجنة أن مشروع رأس الخير من المشروعات الحيوية للمؤسسة، وقد استمرت اللجنة من المؤسسة عن تعثر المشروع، وتمت الإفادة بأنه كان هناك فترة من التعثر تم التغلب عليها، كما أن المشروع يتم تنميذه حالياً وأن نسبة الإنجاز وصلت إلى ٧٠٪. ونوضح اللجنة أن عقد تنميذ مشروع محطة تحلية رأس الخير «المرحلة الأولى» قد وقع بتاريخ ١٤٣١/١٢/٤هـ، لمدة ثلاث سنوات ونصف.

وفيما يتعلق بالتكلفة الفعلية لإنتاج المياه المحلاة والكهرباء من محطات التحلية، وضرورة تحديثها وفق معايير التكلفة العالمية، ومعايير تكلفة استخراج المياه الجوفية عبر الآبار وللطالبة بإعادة النظر في توصية اللجنة الأولى، قال الطحيس إن اللجنة تتفق أن التقرير الذي أعدته اللجنة لم يتضمن التكلفة الفعلية لإنتاج المياه والكهرباء من محطات التحلية، كما أنه يجب تحديثها وفق معايير التكلفة العالمية، وتعد اللجنة بأن تطرح هذا التساؤل على مندوبي المؤسسة عقد استضافتهم لمناقشة تقرير المؤسسة الذي وصل للجنة مؤخراً، أما تحديد تكلفة استخراج المياه الجوفية من الآبار فسيتم أيضاً طرح هذا السؤال على مندوبي وزارة المياه والكهرباء.

إن توصية اللجنة «الأولى» تعد تأكيداً على قرار المجلس ذي الرقم ٦٩/١٠٦، والتاريخ ١٤٣٠/١/٢٩هـ... وقد صدر هذا القرار بعد دراسة دقيقة من اللجنة آنذاك، والتي أخذت في الحسبان الاستهلاك المتنامي للوقود الأحفوري الذي تشير الأرقام إلى أن المملكة إن لم تتخذ إجراءات عاجلة وفاعلة للبحث عن مصادر بديلة للطاقة فإن إنتاج المملكة من النفط قد يخصص في مجمله للاستهلاك المحلي. وبعد إنشاء مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة خطوة عملية للتحرك في هذا المجال، ومتاطاً بها وضع إستراتيجية للطاقة المتجددة والذرية.

وبما أن التوصية الخاصة بتوفير الدعم المالي والإداري للنظام الأمني الشامل لجميع محطات التحلية، وتعزيز التنسيق مع الجهات المختصة بالحماية الأمنية والتوصية الخاصة بمطالبة المؤسسة تضمين تقاريرها القادمة مؤشرات

قياس للآثار البيئية السلبية الناجمة عن محطاتها. هما توصيتان جديدتان أضافتهما اللجنة أثناء مرحلة إعداد وجهة نظرها تجاه ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن التقرير المنوي للمؤسسة فقد عرضت التوصيتان للنقاش قبل التصويت عليهما، حيث تساءل أحد الأعضاء عما إذا كانت اللجنة لاحظت ثغرات أمنية لهذه المحطات حتى نطالب بهذه التوصية؟ وقال: من المعروف أن التهديدات قد لا تكون مباشرة، وقد يكون التهديد خارجياً وعن بعد، فمن المناسب أن نطالب للمؤسسة بتوفير الحماية لجميع المحطات في المملكة بعد التأكد من وجود هذه الثغرات.

ورأى آخر أنه من المناسب الأخذ بالتوصية، لاسيما أنها داعمة لاهتمام المسؤولين في المؤسسة والجهات الأمنية لتوفير الأمن الشامل، في ظل المخاطر المحيطة بالمنطقة.

وتابع عضو آخر لا يحمى على أحد أهمية الجانب الأمني الشامل، كما أن الصيانة والتشغيل مهمة جداً بقدر الجانب الأمني الشامل، لاسيما أن تعطيل بسيط في إحدى المحطات يؤدي لخلل كبير في إيصال الماء للمواطنين. لذا من المناسب أن تضيف اللجنة الصيانة والتشغيل إلى الجانب الأمني الشامل.

وفيما يخص التوصية الأخيرة رأى أحد الأعضاء أن هذه التوصية تأتي استجابة لنص المادة ٢٢٠، من النظام الأساسي للحكم الذي يؤكد على التزام الجهات الحكومية بحماية البيئة من التلوث، لاسيما أن الواقع يثبت أن التلوث البيئي من أشد المخاطر على صحة الإنسان، والمملكة اهتمت بهذا الموضوع وقامت بسن النظام العام، وانضمت للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تؤكد على حماية البيئة، بيد أن العضو أوضح أن البرامج المتعددة لدرء خطر التلوث لا تصل إلى حجم البرامج التي تؤدي إلى صيانة البيئة وحمايتها من التلوث؛ لاسيما أن نسبة التلوث تصل إلى نسبة عالية في المصافي ومحطات تحلية المياه القريبة من الشواطئ. ورأى أهمية حماية البيئة البحرية من التلوث وذلك بإضافة ما تقوم به من إجراءات تجاه حماية البيئة من التلوث.

وزاد عضو آخر أن محطات تحلية المياه تقوم بالتخلص من الأملاح المركزة في الخليج العربي، مما يؤدي إلى تركيز الملوحة، وشدد على أهمية متابعة ومراقبة محطات تحلية المياه متابعة دقيقة؛ لما تتركه من آثار سلبية على الخليج العربي في ظل وجود ملوثات أخرى كثيرة على الخليج العربي، كما شدد على أهمية متابعة مياه الخليج العربي متابعة دقيقة حتى لا يؤثر التلوث البيئي على الحياة البيئية في الخليج العربي.

ولفت عضو آخر إلى أنه كانت هناك ملحوظات وتوصيات على المؤسسة بشأن موضوع ضرورة توفير معلومات حول قياس الآثار والبيئة، وكيف وأين يتم التخلص من بقايا التحلية، والمؤسسة حتى الآن لم ترد على هذه التساؤلات، وأكد ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع.

إجازة «الجمعة والسبت»

على الحياد بين التأييد وعدم القبول

قرار مجلس الشورى بدراسة تغيير عطلة نهاية الأسبوع من يومي الخميس والجمعة إلى يومي الجمعة والسبت هو مبادرة من عضو المجلس الأستاذ سعود الشمري، حيث قدم توصية إضافية على التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية، وبالرغم من رفض لجنة الإدارة والموارد البشرية بالمجلس التوصية، إلا أن المجلس قرر المضي في مناقشة التوصية وإقرارها. ويبقى تنفيذ القرار معلقاً لحين الانتهاء من الدراسة التي من المنتظر أن تقوم بها الجهات المعنية.

(الشورى) استطلعت آراء العديد من المسؤولين والموظفين في عدد من قطاعات الدولة والقطاع الخاص، للتعرف على وجهة نظرهم تجاه تغيير عطلة نهاية الأسبوع.

وتباينت الآراء وتعددت وجهات النظر بين مؤيد ومعارض، حتى على مستوى العلماء والمشايخ، فمنهم من يرى عدم وجود مانع شرعي لاتخاذ الجمعة والسبت عطلة أسبوعية، ومنهم من رأى عدم جواز ذلك بحجة أن يوم السبت هو يوم مقدس عند اليهود ولا يجوز التشبه بهم.

فيما يرى محللون اقتصاديون ورجال أعمال وموظفون بضرورة تغيير العطلة الأسبوعية إلى يومي الجمعة والسبت، وذلك لمواكبة الأسواق العالمية والتعاملات البنكية والأسهم والبورصة العالمية، وللاستفادة من يوم الخميس كعمل رسمي في أغلب بلدان العالم، بما يدفع بعجلة التنمية نحو الأمام وانتعاش السوق السعودي بشكل أكبر مما هو عليه.

وآخرون يفضلون إجازة السبت بدل الخميس مؤكدين أن عطلة السبت تتيح لهم وقتاً أطول للاستمتاع بيوم الجمعة، فهو يوم تفضيل يؤدي فيه المسلمون صلاة الجمعة، فيوم الجمعة في وضع عطلة نهاية الأسبوع الحالية، لا يستمتع الموظفون والطلاب به، كونهم يتهيؤون بعد صلاة الجمعة للاستعداد للدوام يوم السبت.

الإجازة الحالية تعرقل المعاملات التجارية العاجلة

عقد أوضح رجل الأعمال الأستاذ عبدالعزيز فرفور صاحب أحد المصانع في مجال السيارات أنه لا يوجد ما يمنع من تغيير عطلة نهاية الأسبوع لتصبح الجمعة والسبت بدلاً من الخميس والجمعة لأن النظام العالمي في الوقت الحاضر يفرض علينا أن نكون أكثر اتصالاً بالعالم بسبب معاملاتنا المرتبطة مع كثير من الدول ولما يتطلبه التبادل التجاري العالمي، مشيراً إلى أن تعطيل البنوك ووقف التداول في الأسهم يوم الخميس ليس له أي مبرر إطلاقاً، ويفترض أن تكون عطلة البنوك وسوق الأسهم يومي الجمعة والسبت، في الوقت الذي يتوقف فيه العمل في البنوك والبورصات العالمية، ومن الطبيعي أيضاً أن يتأثر المستثمر السعودي سواء في العقار أو الصناعة أو التجارة، وبن أوجه هذا التأثر احتياج التاجر إلى تصديق شيك من أحد البنوك يوم الخميس، ولكنه لا يستطيع ذلك لأن البنك مغلق، وهذا ربما يفقده صفقة تجارية لا تتم لاحقاً إذا لم تنجز في وقتها.

وأضاف إن وسائل التقنية والاتصالات سهلت ويسرت الكثير من التعاملات بين الدول، ولكن أحياناً هناك أمور لا يمكن إنجازها إلا عن طريق الورق والاعتمادات المالية المصدقة مباشرة من البنوك، مبيناً أنك في الوقت الحاضر تنقطع عن التعامل مع العالم الخارجي ومع كل مؤسساته المالية أربعة أيام من كل أسبوع، لأن الإجازة المعمولة لدينا هي يومي الخميس والجمعة والعالم إجازتهم السبت والأحد، مما يضر بتعاملاتنا الخارجية، وفي حال تغيير العطلة الأسبوعية فإننا سنكسب يوم عمل مع العالم، موضحاً أن كل ما نحتاجه هو يوم بدلاً من يوم، وليس في المسألة أي مشكلة أو تعارض مع ديننا أو تقاليد مجتمعنا، ولا نرى أي مبرر في عدم البت في هذا الموضوع.

السبت يتحول من يوم كئيب إلى سعيد

ويقول المواطن عبدالسلام بن حمد العتيبي الذي يعمل في إحدى الشركات في قطاع النجزئة بالنسبة لجهات القطاع الخاص لا يختلف الأمر كثيرًا فأغلب شركات ومؤسسات القطاع الخاص تعمل يوم الخميس إما بدوام كامل أو بنصف دوام، وبالجانب الآخر هناك وظائف إدارية في القطاع الخاص لا تعمل يوم الخميس.

وحقيقة فإننا نفضل تغيير العطلة إلى يومي الجمعة والسبت لعدة أسباب من ضمنها، كون الجمعة يوم عبادة وتكليف واستعداد ليوم ثقيل

مسوغات دراسة تغيير عطلة نهاية الأسبوع إلى يومي الجمعة والسبت

قرار مجلس الشورى بدراسة تغيير عطلة نهاية الأسبوع من يومي الخميس والجمعة إلى يومي الجمعة والسبت جاء بناء على توصية إضافية قدمها عضو المجلس الأستاذ سعود بن عبدالرحمن الشمري.

الأستاذ سعود الشمري قدم لتوصيته توطئة أشار فيها إلى أن الكثير من أفراد المجتمع يتحدثون عن ملاءمة هذا التغيير لحياتهم الخاصة والعامة، كما يلاحظ الكثير منهم أن المملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة في عالم اليوم التي تنفرد بيومي الخميس والجمعة عطلة أسبوعية، مما يجعلها في حالة اختلاف مع العالم في أيام العمل يصل إلى أربعة أيام في الأسبوع. ويضيف أنه اتضح له من خلال مناقشة العديد من المواطنين حول الموضوع أنهم ينطلقون في اتفاقهم مع التغيير أو معارضتهم له من ثلاثة منطلقات هي:

١- الجانب الشرعي. ٢- الجانب الاجتماعي. ٣- الجانب الاقتصادي.

ويوضح أنه قرر صرح التوصية على التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية لأنها هي الوزارة المعنية بشؤون موظفي الدولة، والجهة المسؤولة عن تطوير نظام الخدمة المدنية، مشيراً إلى أن الإجازات بجميع أشكالها تخضع للتنظيم من قبل الوزارة ومجلس الخدمة المدنية. وبين أن التوصية تطلب دراسة ملاءمة تغيير عطلة نهاية الأسبوع والإجابة من خلال الدراسة على الأسئلة التي تثار من الجوانب الشرعية والنظامية والاقتصادية.

فمن الناحية الشرعية تتطلب الدراسة إصدار فتوى رسمية تعرض من خلالها الحالة من جميع جوانبها لهم أصحاب الفضيلة أعضاء اللجنة الدائمة للإفتاء ليقرروا من الناحية الشرعية وليكون قرارهم هو الفصل في هذا الموضوع ومن الناحية الاجتماعية يتطلب الموضوع إجراء دراسة استقصائية لعينة ممثلة من المواطنين في كافة مناطق المملكة لسبر آرائهم حول ملاءمة هذا التغيير من عدمه، ومعرفة الأسباب التي تدفع التغيير أو تمنع منه. ومن الناحية الاقتصادية أشار الشمري إلى أن الحديث متواصل ومتشعب في الأوساط الاقتصادية والتجارية والصناعية بالمملكة حول الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد السعودي جراء هذا التمايز في عطلة نهاية الأسبوع بين المملكة ودول العالم، إلا أنه لا توجد دراسة اقتصادية تثبت هذه الخسائر أو تنفيها أو تحدد تكاليفها، لذا وجب إجراء دراسة في هذا الخصوص بالتعاون مع الشركات الكبرى والغرف التجارية والصناعية والمؤسسات والهيئات الحكومية ذات الارتباط الدولي.

وهو يوم السبت، مما يفقد الاستمتاع بهذا اليوم الفضيل، وهو عيد المسلمين ويوم فرحتهم الأسبوعي.

ونحن نرى نجاح عطلة الجمعة والسبت في دول مجلس التعاون الخليجي.

ونتطلع إلى أن تتحو الجهة المعنية بدراسة الموضوع في هذا الاتجاه، وذلك للتواصل مع العالم الخارجي والاستفادة من الحراك الاقتصادي مما ينعش السوق السعودي وتعم الفائدة على جميع المواطنين.

ونحن نستمع بين الفينة والأخرى بأن هذا التغيير لن يتقبله المجتمع، وأتساءل لماذا تقبله دول مجلس التعاون الخليجي فلا فرق بيننا وبينهم، فالمجتمعات الخليجية متقاربة إلى حد ما في العادات والتقاليد والثقافة العامة وأيضا الخصوصيات فليس في ذلك تعارض والأيام كلها لله.

يوم الخميس لن يفتقد رونقه

وأعرب الأستاذ عبدالرحمن الحمد (موظف حكومي) عن سعادته بدراسة تغيير عطلة نهاية الأسبوع إلى الجمعة والسبت، موضحاً أن هذا التغيير يتيح للموظفين الاستفادة من الخميس والجمعة والسبت، والخميس سيعيد السرور في نفوس الموظفين لأن ما يليه إجازة يومين (الجمعة والسبت) هيبدأ التحضير والاستعداد والتشوق لهذين اليومين ابتداء من يوم الخميس الذي لن يفقد رونقه لما يليه من إجازة يومين، بل على العكس سيكون أكثر تشويقًا وانتظارًا".

وأشار إلى إمكانية سفر الموظف المقيم في مدينة الرياض إلى ذويه في المدن الأخرى بعد انتهاء دوام الخميس، وبذلك يصل رحمه في يوم الجمعة المبارك لتكتمل الفرحة مع الأهل وأداء صلاة الجمعة والاجتماع بعد الصلاة مع الأقارب والإخوان، ولن يكون هناك ما يشغل الموظف لأن السبت إجازة. ونتمنى السرعة في الانتهاء من هذا الموضوع، ولا أرى وجود إشكالية على الإطلاق بل تعود الفائدة على الاقتصاد السعودي ليواكب استجدات الاقتصادية في العالم والاستفادة من الفرص العالمية بحسب ما ذكره الخبراء والاقتصاديون في هذا الجانب.

واسترسل قائلاً: يحدث أن يأتي إلينا ممن نعرفهم أو تربطنا بهم صلة قرابة من دول مجلس التعاون مساء الخميس للزيارة والاطمئنان، فبالتالي نحن نستعد لاستقبالهم والقيام بالواجب على أكمل وجه، ويفضلون بقاء الجمعة في الرياض، ونحن يوم الجمعة غير متفرغين تمامًا، وهذا في حقيقة الأمر يريك العلاقات الاجتماعية بيننا وبين المجتمعات الخليجية.

إجازتنا الحالية سبب الفجوة بيننا وبين الحراك الاقتصادي العالمي

وفي سياق آخر نوه الموظف عبدالله السلير – موظف بنكي – بقرار دراسة إجازة الجمعة والسبت بدلاً من الخميس والجمعة، وقال: بارك هذه الخطوة الأولى ونشكر أعضاء مجلس الشورى الموقرين الذين صوتوا للاقتراح وتفاعلهم مع هذه المسألة التي باتت قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ.

وأضاف: لا شك أن العطلة الأسبوعية يومي الجمعة والسبت ستكون ذات فائدة جمة لعمل البنوك ولجميع المؤسسات التجارية والاستثمارية في المملكة، مضيفاً: «لو تم الأخذ به فإنه لن يفوتنا مع البنوك العالمية والأسواق إلا يوم واحد، وهذا فيه خدمة لتعاملاتنا المالية والتجارية، وسيكون

عبدالسلام العتيبي
موظف قطاع خاص

عبدالرحمن الحمد
موظف حكومي

عبدالله الساير
موظف بنكي

مبارك عبدالله السير
رئيس مجلس ادارة

له ثمرات إيجابية وفائدة كبرى على الاقتصاد الوطني، ويقترب أكثر من التوافق العالمي، مما يسرع من عملية التبادل التجاري الخارجي.. يحول ما إذا كان لهذا القرار أية انعكاسات أو جوانب اجتماعية. قال الساير: لا أعتقد أن المجتمع سيتأثر جوهريًا بالإجازة الجديدة، فهي لا تمثل أي ضرر، وسيتأقلم الناس مع الإجازة لحظة إقرارها. وحقيقة فإن التغيير مطلوب بدلًا من الروتين الممل الذي نعانيه جميعًا.

يوم الجمعة إجازة بتكليف

من جانب آخر.. أيد رجل الأعمال الأستاذ مبارك عبدالله السير رئيس مجلس إدارة إحدى المؤسسات التجارية تغيير عطلة نهاية الأسبوع إلى يومي الجمعة والسبت وقال: أرى أن هناك فوائد جوهرية يمكن أن نجنيها في حال إقرار إجازة الجمعة والسبت ليس على المستوى التجاري فقط، وإنما أيضا على المستوى الاجتماعي، مبينًا أن يوم الجمعة هو عيد للمسلمين وأفضل أيام الأسبوع، وانطلاقًا من عقيدتنا الإسلامية التي توجب شبه التفرغ استعدادًا لأداء صلاة الجمعة بسننها وواجباتها، وبالتالي هو يوم إجازة مقترن بتكليف إذ يتطلب ذلك استقطاع نصف اليوم تقريبًا للقيام بذلك، مما يجعل الوقت المتبقي محدودًا للاستمتاع. كما يمكن الاستفادة من يوم السبت كاملًا، حيث يستطيع الموظفون القيام بواجباتهم الاجتماعية والأسرية دون سباق مع الوقت كما يحدث حاليًا في يوم الجمعة.

أما إشكالية الخميس تكمن في أنه يحول بيننا وبين مواكبة السوق العالمي اقتصاديًا، مما يؤثر على الاقتصاد وعدم الاستفادة من أغلب أيام الأسبوع خصوصًا في ظل العولمة الحديثة التي تتطلب منا إعادة النظر في المؤثرات التي تحد من مصالحنا التنموية.

وأشاد السير بتوجهات دول مجلس التعاون الخليجي باعتماد الجمعة والسبت عطلة أسبوعية قائلًا: نحن مسبوقون على هذه التجربة، ولنا عبرة في دول مجلس التعاون وانعكاسات ذلك على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتبين نجاح تلك التجربة ومرونة تعاطي المجتمع ككل مع ذلك، نظرًا لما تقتضيه المصلحة العامة والظروف العالمية المحيطة.

الإجازة الجديدة تسبب إرباكًا مؤقتًا في التواصل الاجتماعي وكشف الأخصائي الاجتماعي الأستاذ سيف المدبري جانبًا من التداعيات الاجتماعية حول تغيير العطلة إلى يومي الجمعة والسبت وأضاف: «من الناحية الاجتماعية فالمعروف أن الظرف الزماني تتجمع حوله نشاطات اجتماعية متعددة، وهذا التغيير سوف تظهر نتائجه على روتين الناس المعتاد، وبسبب نوعٌ من الإرباك لفترة محدودة إلى أن يعتاد الناس على العطلة الجديدة.

> يختار الأعمال ومواقع البنوك يختارون إنهاء من جانب اقتصادي واجتماعي

> والموظفين يعتقدون الجمعة والسبت لأسباب اجتماعية ودينية

وقال المدبري إن الجميع سوف يتوافق تدريجيًا ويتأقلم مع الوضع ويبدأ التناغم مع الإجازة الجديدة واعتمادها وترتيب المواعيد عليها.

وباعتقادي سوف يجد المجتمع الأريحية والسعة في الوقت خصوصًا في مجتمعنا الذي تربطه بيوم الجمعة علاقة وثيقة بصفته عيداً للمسلمين فيستعد الكل لأداء صلاة الجمعة، ثم بعد ذلك يبدأ التواصل الأسري وصلة الأرحام أو التواصل بين الأصدقاء. ومن ثم تبدأ مرحلة أخرى وهي الاستعداد ليوم عمل ثقيل (كما يطلق عليه البعض)، فبالتالي يكون يوم الجمعة وكأنه يوم مقارب إلى الأيام الأخرى، وعلق المدبري على تغير مشاعر الناس تجاه يوم الخميس باعتباره يوم إجازة ومحبوباً من قبل الكل وقال مبتسماً: «على العكس تمامًا لن تتغير مشاعر الناس تجاه يوم الخميس وسوف يبتهجون بقدومه لأنه آخر يوم في الأسبوع وتعقبه الإجازة، ويوم الخميس أخذ طابعاً أنه أفضل أيام الأسبوع بعد يوم الجمعة، وسيظل محتفظًا بمكانته لكونه سيصبح مبشرًا بقدوم إجازة مرتقبة سعيدة في حال تم تغيير العطلة الأسبوعية إلى يومي الجمعة والسبت.

لماذا تسير عكس التيار؟!

من جهتها أوضحت الكاتبة صبغة الشمري أن إجازة الجمعة والسبت معتمدة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وتساءلت الكاتبة عن الأسباب وراء تأخير هذا القرار في المملكة، ولماذا تستمر في اسير عكس التيار؟! وأكدت أنه ليس هناك ما يمنع من تغيير العطلة الأسبوعية من الخميس والجمعة إلى الجمعة والسبت تسهيلاً للتواصل مع العالم الخارجي في المسائل

الاقتصادية والاستيراد والتصدير والمعاملات المصرفية، ومواكبة العالم عمليًا وتجاريًا في عدد أكبر من أيام الأسبوع.

ورأت الأستاذة صيغة الشمري أن اقتصار الخسارة على يومين أفضل من انعزالنا عن العالم أربعة أيام.

مبينة أن المجتمع سوف يجتاز التجربة، وذلك الشعور بأن الخميس لابد أن يكون إجازة، خصوصًا أن الدول المجاورة أثنت على التجربة كثيرًا.

حيث سينتظر الجميع يوم الجمعة بفرحة وحماس ليكون فرصة لأداء الشعائر الدينية خصوصًا وأنه يوم مقدس لجميع المسلمين، وستترتب الزيارات والمناسبات الاجتماعية والتواصل العائلي فيه، وسيكون يومًا جميلاً ولن يقترن بالكآبة والملل لأنه سيتبعه يوم عمل كما هو الحال عليه الآن، وأضافت لقد رأيت في دول مجلس التعاون الخليجي أن الخميس ما زال له رونقه، والجمعة أصبح خفيفًا ومحبوبًا ولم يعد ثقيلاً كثقله حين كان آخر يوم في الأسبوع.

مشيرة إلى أن من يعترض على السبت ويعتبره تشبهًا باليهود فهذا غير صحيح وخوف من مبدأ التغيير..

الشباب السعودي يستفيد من إجازة الخميس

وفي سياق آخر أكد مدرس اللغة الإنجليزية عماد الحوالي، أنه من السابق لأوانه الحكم على التجربة فهناك مضادات شبه متوازنة، فمن جهة نستطيع القول أن المجتمع سواء طلاب أو موظفين أو مواطنين قد اعتادوا على عطلة الخميس والجمعة وقد رتب المواطنون مواعيدهم على ضوء ذلك، والبعض من الشباب استفاد من يوم الخميس كاستثمار للوقت يقضيه فيما يعود عليه بالفائدة سواء في البيع والشراء حيث يزدهر السوق السعودي يوم الخميس خصوصًا الأعمال الحرة.

أما في الجهة المقابلة فإن آخرين يرون ضرورة إقرار الجمعة والسبت إجازة رسمية، لما في ذلك من فوائد اقتصادية وتماشيًا مع الأسواق العالمية لتحقيق الاقتصاد المثالي، وأبان الحوالي أن الطلاب والمدرسين لن يتأثروا بهذا التغيير وأن الجميع سوف يتأقلم بسهولة مع الإجازة الجديدة.

عماد الحوالي
مدرس لغة إنجليزية

فهد آل داشان
طالب

د.عبدالرحمن المشيقح
عضو سابق بمجلس الشورى

د. المشيقح: ٧٠ عامًا وأرامكو لم تتأثر بعطلة يومي الخميس والجمعة وعلى دول العالم الإسلامي الاحتذاء بالمملكة بعطلة يومي الخميس والجمعة.

الطلاب لا يفضلون العطلة يومي الجمعة والسبت

ويقول الطالب فهد آل داشان طالب في ثانوية ١٠٣ بالروضة: نحن في المدرسة نفرح كثيرًا بقدوم يوم الأربعاء فهو بشارة لقدوم إجازة سعيدة والانتهاء من أسبوع دراسي مليء بالواجبات والمهام المدرسية. أما يوم الخميس فنعتبره الخلاص من هذه الواجبات المدرسية والانطلاق في فضاء الله الرحب، وكل طالب يمارس هوايته المفضلة، فنحن في الحي ننظم دورياً لكرة القدم يستمر لمدة شهر تقريبًا وغالبًا ما تكون المباريات النهائية يوم الخميس فنكون متحمسين منذ بداية الأسبوع للقاء المنتظر بيننا وبين الفريق المنافس، ونكون في غاية الفرح والسرور لأن اليوم الذي يليه هو يوم عطلة وإجازة رسمية وبإمكان الطالب مراجعة دروسه بعد الانتهاء من صلاة الجمعة وهذا مناسب جدا لنا، أما إذا أقرت العطلة الأسبوعية يومي الجمعة والسبت فلا

تستغل مراجعة الدروس يوم الجمعة فأفضل وقت للمراجعة هو اليوم الذي يسبق الدراسة مباشرة أي يوم السبت، كما أنه من الصعب تنظيم دوري الحارة يوم الجمعة نظرًا لواجبات الدينية والزيارات المتبادلة، حيث نقوم بزيارة أقاربنا وكثير من زملائي الملاعب لا يقبلون تغيير الإجازة وبرنامجها الأسبوعي.

من جهته عارض الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله المشيقح - عضو مجلس الشورى السابق مبدأ تغيير عطلة نهاية الأسبوع، وكشف أن هناك جملة من الأسباب لبقاء الوضع الحالي للعطلة الأسبوعية كما هو عليه دون تغيير استهلها بشرى هيئة كبار العلماء وهي معروفة للجميع في هذا الشأن. كما أنه ومنذ توحيد المملكة في عام ١٣٥١هـ وهي في تطور مستمر ولم ترد شكوى في هذا الخصوص.

وكذلك قامت حكومة المملكة العربية السعودية في عام ١٣٩٠هـ بحكمتها وسنتها باختيار الخميس مع الجمعة ولم تختر السبت.

إضافة إلى أن أرامكو أكبر شركة للبترول في العالم تعمل في المملكة منذ سبعين عامًا وهي تحقق النجاح تلو النجاح ولم تشتك من عطلة يوم الخميس.

يضاف إلى تلك الأسباب أن اليوم السابق واليوم اللاحق قاعدة ذهبية والشذوذ عنها يعد خللاً في التطبيق.

وأوضح المشيقح أن الإجازة في العالم لسبق اليوم الأساسي ففي الغرب تسبت مع الأحد وفي إسرائيل الجمعة مع السبت وفي العالم الإسلامي يفترض أن تحذو كل دولة حذو المملكة بتطبيق الخميس مع الجمعة. وعن المبررات الاقتصادية لتغيير العطلة الأسبوعية قال المشيقح إن تعامل المملكة ليس مع الغرب فقط بل إن تعاملها مع الشرق هو الذي يزداد الآن ويتسع رموقع المملكة وسطه بين هذا وذاك.

كما أن الحقائق والدراسات تثبت أن المملكة تقع في مركز البلسة أي في قلب العالم ويمكن أن تستفيد كثيرًا من هذه الميزة.

وفي ذات السياق فإن موظفي مؤسسة النقد أو البنوك الذين يتعاملون مع الخارج يعملون بالتناوب على مدار الساعة في جميع الأيام.

ولفت النظر إلى أن التعاملات الإلكترونية حاليًا هي المهيمنة على التعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية فلا تحدها حدود ولا يوقفها زمن على مدار الأيام.

الشيخ الفوزان:
موافقة اليهود والنصارى من أعظم أنواع التشبه

الشيخ صالح الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء

تناقلت وسائل الإعلام فتوى لمعالي الشيخ صالح الفوزان عضو هيئة كبار العلماء جاء فيها: إن موافقة اليهود والنصارى في العطلة الأسبوعية من أعظم أنواع التشبه بالمغضوب عليهم والضالين. وأضاف: «لا يجوز تخصيص يوم السبت أو الأحد بالعطلة أو مجاراتهما جميعًا، إلا في ذلك من مشابهة اليهود والنصارى؛ فإن اليهود يعطلون يوم السبت، والنصارى يعطلون يوم الأحد؛ تعظيمًا لهما». وتابع: «لقد ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (بعثت بين يدي الساعة بالسيف حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذل والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم) رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني، وابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وسنده جيد. فهذا الحديث فيه النهي عن التشبه بغير جماعة المسلمين، فيدخل فيه النهي عن التشبه باليهود والنصارى عمومًا في كل ما هو من سمتهم، ومن ذلك تعطيل اليهود يوم السبت والنصارى يوم الأحد».

الشيخ المنيع:
استبدال السبت بالخميس ليس لغرض التشبه باليهود والنصارى

الشيخ سليمان المنيع
عضو هيئة كبار العلماء

من جانب آخر أكد عضو هيئة كبار العلماء المستشار في الديوان الملكي الشيخ عبدالله بن سليمان بن منيع، أنه لا إشكال شرعيًا في تغيير العطلة الأسبوعية لموظفي الدولة طالما تمت المحافظة على يوم الجمعة كيوم عيد للمسلمين وعطلة أسبوعية لهم.

ووفقًا لصحيفة عكاظ قال المنيع: لا يظهر لي إشكال في ذلك سواء أكانت الإجازة يومي الخميس والجمعة أو السبت بدلاً من الخميس، وليس هناك دليل ينص على وجوب أن يكون الخميس عطلة أسبوعية، وإنما الواجب أن يكون الجمعة عطلة وعيدًا للمسلمين، مضيفًا: «لا يجوز التفريط في يوم الجمعة، يجب أن يكون عطلة أسبوعية دائمًا وأبدًا وهذا من هويتنا الإسلامية».

ونفى ابن منيع أن يكون استبدال السبت بالخميس لغرض التشبه باليهود في إجازتهم وإنما الغرض من ذلك الارتباط بالعالم في معاملاته والاتصالات والنقل الجوي وغيره، ولو كان الغرض التشبه بهم لقلنا إنه لا يجوز، مستدركًا: «لكن البلد مرتبطة مع الآخرين في تواريخهم ومعاملاتهم».

ما هو الابتكار؟

د. عبدالعزيز الحرقان
عضو مجلس الشورى

تتكرر كلمة الابتكار ومشتقاتها اللغوية المختلفة على ألسنة وأقلام المسؤولين والمثقفين والعامة، ويكاد يكون الإجماع على أن المقصود بهذه الكلمة هو تطوير منتج أو خدمة جديدة متميزة.

غير أن هذا المفهوم يخالف المفهوم العالمي في مجالات التنمية الاقتصادية. كل من خطط التنمية التاسعة والخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار وغيرها تطرقت إلى الابتكار كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي في المستقبل، لكن لا يوجد فهم عام لمعنى الابتكار.

أحد جوانب مفهوم الابتكار هو «تطوير المنفعة» فأي منتج أو خدمة جديدة ومتميزة يجب أن تحقق منفعة ما للمستهلك، ويكون المستهلك راغباً في الاستفادة منها ودفع مقابل مالي لذلك، عندما تولى إدارة إحدى شركات المشروبات الغازية مدير جديد، كانت إحدى مهامه رفع ربحية الإنتاج والتقدم على منافسيه، أول عمل قام به هو التعرف على المنفعة التي يحققها المشروب الغازي الذي ينتجه، اكتشف أنه يحقق عدة منافع للمستهلك فهو يروي العطش، ومادة غذائية، وذو طعم لذيذ، فانطلق يتوسع في الشركة لتطوير هذه المنافع والانطلاق نحو تطوير عدة منتجات عالمية منها المياه المعبأة، والعصائر.

المستهلك الذي نبتكر له منتجاً ذا منفعة مطلوبة وعالية القيمة قد يكون فرداً أو مؤسسة أو حكومة أو مجموعة مستهلكين يمثلون قطاعاً مستهدفاً، فسلسلة محلات كارفور وما شابها مثلاً، تهدف لخدمة المنتج أو وكيله وخدمة المستهلك في ذات الوقت. حين «نبتكر» منتجاً أو خدمة فنحن نطور المنفعة ذات قيمة عالية، ومن يقدر القيمة يأخذ في الاعتبار القدرة الشرائية القطاعات المستهدفة، وقيمة الإنتاج.

الشركات التقنية الكبرى طورت سياسات للابتكار والإنتاج، وحدها الشركات التي تبنت سياسة ابتكار قوية هي التي استطاعت النمو والانتشار والنجاح. تنفق الشركات ما بين ١٠٪ إلى ٣٠٪ من مواردها المالية في تطوير منتجات وخدمات مستقبلية. وقد تضطر الشركة لاستثمار أكثر من ذلك لتحقيق طفرة نوعية. شركة آبل أنفقت ذات مرة ٧٠٪ من مواردها على التطوير رغبة من ستيف جونس في القفز بالشركة بدلاً من النمو التدريجي البطيء نسبياً. شركة جي إي تنفق أكثر من ٣ مليارات دولار على البحث والتطوير سنوياً، شركة بروكتر أند قامبل تنفق مليارين سنوياً. تنفق هذه الميزانيات في ابتكار منتجات جديدة وإلى تحسين بيئة الاستثمار والابتكار في الشركات.

إحدى الممارسات التي تتبناها الشركات هو بناء فرق الابتكار. فحينما يتقدم أحد موظفيها بمنتج ذي منفعة عالية يختار هو فريق العمل الذي سيتولى إنتاج النموذج الأولي، يتكون الفريق من مهندسين ومتخصصين، ومن مطوري أعمال تجارية، عندما ينجح هذا الفريق في بناء أول منتج وتطوير نموذج العمل التجاري، تتولى الشركة تحويل هذا الفريق إلى وحدة إدارية في الشركة ويتولى الإنتاج فيما بعد. وقد يتحول لشركة مستقلة في المستقبل.

تقسم الشركات الكبرى خطط الابتكار إلى ٣ أقسام، مبتكرات لتطوير المنتجات الحالية، ولتطوير منتجات مبتكرة تحل محل منتجاتها حالياً أو تتغلب على المنافسين، وابتكارات متميزة تهدف لتحقيق منفعة عالية وتطور تقني جديد. وتعتبر الميزانيات المصروفة لتحقيق هدف كل قسم هو استثمار يجب أن يحقق عائداً مالياً في المستقبل. والواضح اختلاف متى يتحقق العائد، لذا تضع الشركات نظاماً لإدارة محفظتها الابتكارية حتى لا تستهلك موارد الشركة في الابتكار بدون تحقيق عوائد تضمن الإنفاق عليه.

الشركات الدولية تنمي الابتكارات وتدعمها في سبيل نمو الشركة وازدهارها وأن تكون الابتكارات ضمن المجالات التي تحقق ذلك وتبني على نجاحات الشركة، الابتكارات الشاذة أو غير المنتمية لنطاق الشركة لا يتلفت إليها لعدم تشتيت موارد الشركة، فلا نتوقع مثلاً من شركة مشروبات غازية أن تطور منتجاً إلكترونيًا.

الابتكار كلمة جميلة، تنفيذ وتحقيق ما تعنيه هو أساس التنمية الاقتصادية خاصة في عصر تتوفر لدينا فيه موارد ضخمة، فيجب تطوير استغلالها من خلال ابتكار خدمات ومنتجات تحقق عوائد تضمن استمرار توفير مستوى المعيشة للمواطن السعودي بعد عصر البترول.

مجلس الشورى يشارك في ورشة عمل دولية في تركيا حول

«الإدارة المالية العامة ودور البرلمان في الرقابة على الميزانية»

شارك مجلس الشورى في ورشة العمل الدولية «الإدارة المالية العامة ودور البرلمان في الرقابة على الميزانية» التي نظمتها الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا «البرلمان التركي» بالتعاون مع البنك الدولي في العاصمة أنقرة خلال المدة من ٥ – ٦/٨/ ١٤٣٤هـ.

ومثل مجلس الشورى الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية الأستاذ عبدالرحمن الفراج، ومدير عام الإدارة العامة للتخطيط والتطوير الأستاذ علي آل مشبب، ومساعد مدير الرقابة المالية اللاحقة الأستاذ حمد الماجد.

وقد اشتمل برنامج الورشة التي شارك فيها وفود من برلمانات «٢٨» دولة على مستوى العالم اشتمل على العديد من النشاطات تضمنت محاضرات افتتحت بكلمة لنائب رئيس البنك الدولي تلاها كلمات لكبار المسؤولين في الحكومة التركية والجمعية الوطنية الكبرى لتركيا تضمنت الحديث عن تجربة تركيا في إصلاح الإدارة المالية للدولة والرقابة على الميزانية مما أدى إلى زيادة النمو الاقتصادي والتطور الذي تشهده تركيا حالياً في كافة المجالات، إضافة إلى الحديث عن دور البرلمان التركي في مناقشة واعتماد ومراقبة الميزانية.

وعلى هامش ورشة العمل التقى الأمين العام للجمعية الوطنية التركية الأستاذ عرفان نضير أوغلو أعضاء وفد مجلس الشورى، كما قام أعضاء الوفد بزيارة مقر الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا وحضور جانب من الجلسة العامة للجمعية

بجهود لجنة الشؤون الأمنية

وزارة الداخلية تسهل على أعضاء مجلس الشورى ومنسوبيه التسجيل في البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية

دشّنت وزارة الداخلية ممثلةً في مركز المعلومات الوطني بالتعاون مع مجلس الشورى ممثلاً في لجنة الشؤون الأمنية، جهاز الخدمات الذاتية الإلكترونية لتمكين أعضاء مجلس الشورى ومنسوبيه من التسجيل في البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية www.moi.gov.sa وتفعيل حساباتهم عن طريق التحقق من السمات الحيوية كبصمة اليد وصورة الوجه بشكل آلي دون الحاجة إلى زيارة مكاتب التفعيل للتحقق من هوية صاحب الحساب، ويستطيع المسجل من خلال هذه الخدمة أن يحصل على اسم مستخدم وكلمة مرور آمنة تمكنه من الدخول على حسابه وإجراء عمليات إلكترونية لدى أي قطاع من قطاعات الوزارة مثل إصدار تأشيرة خروج وعودة للعاملين لديه أو إصدار تصريح سفر لتابعيه أو تجديد رخص السير للمركبات وغيرها من الخدمات الإلكترونية الأخرى إلى جانب الاطلاع على بياناته وبيانات عائلته. وتأتي هذه الخطوة في إطار خُطّط وزارة الداخلية المستمرة لنشر استخدام الخدمات الإلكترونية وتسهيلها لجميع شرائح المجتمع في الأماكن العامة والقطاعات الحكومية والخاصة.

وتقدم بوابة وزارة الداخلية الإلكترونية حالياً أكثر من ٧٥ خدمة إلكترونية تهم بشكل مباشر المواطن والمقيم وتمكنهما من تنفيذ مختلف العمليات الخاصة بقطاعات وزارة الداخلية إلكترونياً خلال دقائق معدودة.

مجلس الشورى يفوز بجائزة معهد الإدارة للتوظيف

فاز مجلس الشورى بالجائزة السنوية للتوظيف التي يقدمها معهد الإدارة للجهات الحكومية والخاصة التي تقوم بتوظيف أكبر عدد من خريجات البرامج الإعدادية في المعهد وذلك لتوظيفه عدداً من خريجات المعهد في القسم النسائي بالمجلس وتسلمت مديرة القسم النسائي في مجلس الشورى الأستاذة رشا بنت عبدالرحمن الشبيلي الجائزة خلال حفل يوم الخريجة والوظيفة السابع الذي أقيم مساء الخميس ١٤٢٤/٦/٢٢هـ تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله آل سعود، بمقر معهد الإدارة العامة بالرياض.

ورفعت الأستاذة رشا الشبيلي التهنئة بهذه المناسبة لمعالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ ومعالي نائبه ومعالي المساعد ومعالي الأمين العام للمجلس على دعمهم للقسم النسائي بالمجلس وتوفير كل متطلباته من الكفاءات الإدارية بما يعينه على أداء مهامه على أكمل وجه.

وأعربت الشبيلي عن اعتزاز القسم النسائي في المجلس بهذه الجائزة مشيرة إلى أن المجلس وظف عدداً من الفتيات حديثات التخرج من طالبات السكرتارية التنفيذية بمعهد الإدارة وذلك ليواكبن انطلاقة مشاركة المرأة عضواً في المجلس لأول مرة.

القسم النسائي يقيم حفلاً تكريمياً للأميرة سارة الفيصل والدكتورة ثريا عبيد

أقامت مديرة القسم النسائي الأستاذة رشا الشبيلي حفل غداء على شرف كل من صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة الفيصل والدكتورة ثريا عبيد بمناسبة حصولهما على وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى مقابل جهودهما الكبيرة والمبذولة في خدمة الوطن.

حضر الحفل صاحبات السمو الملكي الأميرة لطيفة الفيصل وصاحبة السمو الملكي الأميرة لولوة الفيصل وعضوات مجلس الشورى والأستاذة ثناء عبيد ومنسوبات القسم النسائي.

وقد ألقت صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة الفيصل كلمة بهذه المناسبة عبرت فيها عن شكرها وتقديرها الكبير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على هذا التكريم وقالت: إن هذا الأمر ليس مستغرباً أو جديداً من مقام والدنا خادم الحرمين الشريفين ومن ولاة الأمر تجاه أياً من أبنائهم المواطنين المخلصين لهذا الوطن.

كما عبرت عن شكرها لجميع منسوبات القسم النسائي على هذا التكريم متمنية من الله عز وجل التوفيق وأن تكون عند حسن ظن الجميع.

كما ألقت الدكتورة ثريا عبيد كلمة بهذه المناسبة أعربت خلالها عن بالغ شكرها وامتنانها لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود — حفظه الله — على هذه اللفتة بتكريمها بهذا الوسام واختيارها شخصية العام في مهرجان الجنادية ٢٨.

وشكرت جميع مسؤولات القسم النسائي على هذه الحفل بعدها ألقت الدكتورة ثريا عبيد قصيدة بهذه المناسبة.

ترقية الدكتورة نوره المبارك إلى درجة أستاذ

تمت ترقية الدكتورة نوره المبارك عضو مجلس الشورى من درجة أستاذ مشارك في الكيمياء لدرجة أستاذ في قسم الكيمياء بكلية العلوم في جامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن.

«الشورى» تبارك للدكتورة نوره المبارك هذه الترقية وتتمنى لها دوام التوفيق.

الجشي تشارك في المؤتمر السنوي لطب الأطفال

شاركت الدكتورة نهاد بنت محمد الجشي — عضو مجلس الشورى- في المؤتمر السنوي لطب الأطفال تحت رعاية الجمعية الأمريكية لطب الأطفال الذي عقد في مدينة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ٢٤-١٤٢٤/٦/٢٨هـ.

موظفات القسم النسائي يزرن جمعية المعاقين

قام عدد من موظفات القسم النسائي برئاسة الأستاذة رشا الشبيلي بزيارة إلى جمعية الأطفال المعاقين وذلك تلبية لدعوة من الدكتورة فوزية اخضر رئيسة اللجنة النسائية في جمعية الأطفال المعوقين بالرياض، حيث اطلعن خلال الزيارة على أقسام ونشاطات الجمعية، وتم خلال الزيارة تقديم هدايا رمزية للأطفال ولقاء عدد من عضوات ومنسوبات الجمعية.

ملك عطاء وحكمة ووطن خير ورحمة

د. مفلح بن دغيمان الرشيدي
عضو مجلس الشورى

هذه الأيام ونحن نحتفل بذكرى البيعة المباركة الثامنة لخادم الحرمين الشريفين وبكل اعتزاز وفخر وشكر نعيش ونلمس واقع الإنجازات الكبيرة التي تحققت في هذا العهد الزاهر المليء بالمكارم والجود والسعادة، فلقد عشنا أعواماً حافلة بالعطاء والمنجزات المباركة التي ليس من السهل تعدادها أو حصرها والحديث عنها.

فالمواطن السعودي في كل شبر من أنحاء المملكة يسعد يومياً بالقرارات المتواصلة والمشاريع المستحدثة والتوجيهات السديدة التي تسهم في بناء هذا الوطن وإعلاء شأنه والنهوض به وتحقيق متطلبات الحياة والعيش الكريم والرفاهية.

فلنا الحق جميعاً أن نسجل فرحتنا واعتزازنا بما يبذله «خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي العهد الوفي الأمين الأمير سلمان بن عبدالعزيز والنائب الثاني صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز حفظهم الله» من عطاء وبذل سخي وتفان في خدمة هذا الوطن وشعبهم، ولعلنا نستذكر ولاً ننسى ما قاله الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله في أول خطاب له حين توليه مقاليد الحكم «وأن يكون شغلي الشاغل إحقاق الحق وإرساء العدل وخدمة المواطنين كافة بلا تفريق ثم أتوجه إليكم طالباً منكم أن تشدوا أزري وأن تعينوني على حمل الأمانة وألا تبخلوا علي بالنصح والدعاء، حقاً أن خادم الحرمين الشريفين قال ووعد وأوفى ويستاهل - حفظه الله - الوفاء والإخلاص والسمع والطاعة، نعم لطويل العمر الله يحفظه ويرعاه، علينا دين كبير فله من جميع شعبه الحب والشكر والإجلال والطاعة وله منا جميعاً الدعاء في صلاتنا وصيامنا بأن الله يديم عليه نعمة الصحة والعافية ويطيل في عمره ويؤيده بنصره وتوفيقه.

إن مشهد العالم حولنا وهو في حالة من التصدع والاضطراب وتقلبات سياسية زعزعت الأمن والاستقرار في بلدان عربية كثيرة.

وبعيداً عن التأييد أو الاستهجان، أو الرفض والقبول نتابع الأحداث ونستمع إلى المحللين، ونقرأ التوقعات، ونحن على يقين أن المملكة العربية السعودية حالة استثنائية، ترتكز على تلاحم لا مثيل له بين القيادة والشعب، وقد أثبتت القيادة وأثبت الشعب أن كليهما أحرص من الآخر على الآخر، وهذا بيان لا يحتاجُ إلى دليل. والواقع يقول إن الوطن شامخ بوفاء أبنائه، والتفافهم حول ولاة الأمر، وبذلهم الأرواح قبل الأموال فداء للوطن، وإن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رجل المرحلة والقائد الفذ كانت خطاباته وأوامره لا تخرج عن استهداف مصلحة المواطن، وتحقيق العيش الرغيد له، وتوفير الأمن والأمان، وبناء المستقبل المشرق للأجيال القادمة في وطن الإنسانية. القيادة قدمت الكثير والكثير لكل شبر من أديم هذا الوطن الكريم، وأبواق الأعداء دعت إلى خلخلة التلاحم، فجاء رد الشعب السعودي الأبي على تلك الحناجر والأصوات الناعقة رداً غير مستغرب، ألجم الأعداء، وقطع الطريق عليهم، وأبطل حُججهم. اليوم نعيش نهضة عظيمة في جميع مناحي الحياة. فالجانب الاقتصادي يشهد حراكاً لا مثيل له، والمدن الاقتصادية تنتشر هنا وهناك، والمراكز المالية والازدهار الاقتصادي تشهد على ذلك الحراك الذي يصب في مصلحة الوطن والمواطن، الذي عقدت الدولة العزم لأجل راحته، في توفير المسكن بأيسر الطرق، والدخل الذي يضمن حياة كريمة لكل فرد، من الحد الأدنى للرواتب، إلى مساعدة العاطلين في الحصول على فرص العمل، سواء في القطاع العام أو الخاص، أو تسهيل إنشاء مشاريع صغيرة لهم، أو صرف إعانة لمن لم تتوفر له فرص العمل.

لا أبالغ إذا قلت إننا نعيش فترة اختزال للزمن، فما تحقق خلال هذه السنوات القليلة - التي تعد على أصابع اليد - يصعب أن يتحقق في مكان آخر، فانتقل الوطن في الجانب التعليمي من ثمان جامعات إلى خمس وعشرين جامعة حكومية، وأكثر من عشر جامعات أهلية، وهذا تطور كمي لكنه لم يغفل النوعية، فجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) استهدفت التميز العالمي، والجامعات السعودية حققت مراكز متقدمة في التصنيف العالمي، وكذلك أحرزت اعتمادات أكاديمية.

لقد كانت الخطط السابقة والقرارات المتتالية والتحولات الاستراتيجية الكبيرة مرتكزة على خطى مخططة ومنهج علمي طموح بهدف للارتقاء بالمواطن السعودي والوطن وتحمل بشائر الخير حيث شملت كافة المجالات، وخير دليل على ما ذكر على سبيل المثال لا الحصر:

برنامج خادم الحرمين للابتعاث الذي أتاح الفرص لكل أبناء الوطن للحصول على تعليم أكاديمي وفتح

مجال للتعليم بكل أنواعه في الداخل والخارج في دول العالم المتقدم إلى أكثر من ١٥٠ ألف طالب وطالبة، وقد حرص خادم الحرمين الشريفين على العدالة في هذا الجانب وكل الجوانب وفتح المجال والآفاق لكل صاحب قدرة وجدارة وموهبة بغض النظر عن اللون والجنس أو الفئة أو القبيلة أو المذهب، وقد أكد - حفظه الله- أن قدر المواطن هو بقدر ما يقدمه للوطن لا بقدر ما يأخذه.

ثم يأتي الاهتمام من خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - بالإنسان السعودي الذي يشكل حيزاً كبيراً في اهتماماته، فعهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله- اتسم بسمات حضارية رائدة جسدت ما اتصف به من صفات نبيلة مميزة، أبرزها تفانيه في خدمة وطنه ومواطنيه وأمته الإسلامية والمجتمع الإنساني بأجمعه، وهو ملك الإنسانية في مملكة الإنسانية التي تمد يدها البيضاء في كل الأمور الإنسانية في الداخل والخارج.

إنه نعم الملك الحاكم العادل رمز الشهامة. يعيد لنا أمجاد خيار الأمة والسلف الصالح. فهو - حفظه الله - قريب من مواطنيه يواسيهم في أحزانهم ويصلح ذات بينهم ويتلمس احتياجاتهم الصحية والاجتماعية ويمسح دمعة حزنهم ويرفع الظلم عن المظلوم ويكافئ كل من عمل خيرًا ليشجع الآخرين عليه، لذلك فإن جميع المشاعر والأحاسيس تلتقي على محبته والثناء عليه والطاعة والـــولاء من قبل شعبه. إن ما تحقق في الأعوام الثمانية الماضية من منجزات يقف شاهداً على نهج الإصلاح والتنمية الذي اختطه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - حتى أصبح منهجاً للعمل الحكومي والذي يحتاج منا نحن المواطنين السير على ما اختطه لنا الملك المفدى من الحرص على الإخلاص في العمل والقول ومحاربة الفساد والمحسوبية والبعد عن التطرف الفكري والغلو الديني ونبذ التعصب المذهبي والإقليمي والقبلي، والعمل على بناء الوطن الواحد.

وطن الجميع بدون تفرقة أو تمييز. ويؤكد - حفظه الله - وولي العهد الوفي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز والنائب الثاني صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز - حفظهم الله - دائمًا على الاهتمام بشؤون وأمور المواطن في الداخل والخارج، ومازالت مقابلته للسفراء وتوجيهاته لهم بالاهتمام بالمواطن ملء السمع والبصر.

إن الحديث عن مناقب الوطن ومناقب هذا القائد العظيم خادم الحرمين الشريفين والحديث عن حبنا له، أمر لا يتهم فيه أحدٌ بالنفاق، فهو الذي قال لشعبه: «ما أنا إلا خادم لكم، وحيكم لن أنساه ما حييت».

حق لهذا الوطن أن يفخر بأبنائه المخلصين، وحق لنا أن نفخر بقيادتنا الحكيمة، وعلينا أن نكون على قدر المسؤولية، بأن نستشعر الأمانة، وأن نعمل جاهدين على نبذ الفرقة، والسعي للتلاحم الوطني، والتقارب والتآلف، والبعد - كل البعد- عن مواطن الخلاف، أو إثارة ما من شأنه الإضرار بالوطن، وأمنه، واستقراره. لنكن دائماً في حالة بناء لهذا الوطن وقطع الطريق على أعدائه.

وفي هذه المناسبة والفرصة الكريمة نحن شعبك ورجالك أيها الملك القائد المؤمن، نشهد لله أنك أديت الأمانة وأنك الملك الأمين وصدقت وعدك قولاً وفعلاً، فجزاك الله خير الجزاء بارك الله في عمرك وقولك وعملك ووفقك الله وولي عهدك والنائب الثاني وأعوانك لما يحبه ويرضاه. فعلى بركة الله سر ونحن شعبك الوفي ويدك الطولى التي لا تعصاك ورجالك تحت طاعتك بعد الله ورهن إشارتك ولك الصدق والحب والوفاء والطاعة والحمد لله رب العالمين.

الحل يبدأ من المريض

أمان الأدوية في السعودية.. يمكننا زيادة الأمان

لمنع أخطاء استخدامات الأدوية لا بد من وضوح الرؤية وتحديد الأهداف والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة

إن قصص وأخبار أسماء وسحب الأدوية أو سرقها التي تظهر بين وقت وآخر في وسائل الإعلام المختلفة هي أعراض لهاجس عالمي يوطني بخصوص سلامة وأمان الأدوية؛ وهو هاجس يقدر ما يقلق المسؤولين عن الصحة، فإنه يقلق أيضاً أفراد المجتمع والمرضى الذين يستخدمون الأدوية، وحقّ للجميع أن يقلق، لأن التوقع من الدواء هو الشفاء والتعافي من المرض – بعد مشيئة الله– وليس الضرر!

ويدور في أذهان الجميع تساؤل: هل بالإمكان الحد من هذه الأخطاء؟ والإجابة بالتأكيد: نعم، ولكن... الطريق ليس بالسهل! فعلى الرغم من وجود وسائل للحد من أخطاء الأدوية أثبتت نجاحها على المستوى البحثي في بعض الدول، إلا أن نسبة الأخطاء لم تتغير كثيرًا على مدى السنوات العشر الماضية.

وقد أثبتت الدراسات حول تجارب الدول الغربية في هذا المجال أن هناك سببين رئيسيين لهذا الإخفاق، السبب الأول هو القصور في التطبيق وضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، فنجد أن هناك تطبيقات متقدمة باستخدام وسائل التقنية الحديثة في بعض المستشفيات في حين لا تطبق مستشفيات أخرى أبجديات سلامة استخدام الدواء. أما السبب الآخر فهو استيراد حلول جاهزة استنادا إلى نجاحها البحثي في بعض الدول، علماً أن الظروف تختلف من مجتمع لآخر، فالمستوى التعليمي للمرضى يختلف ونوعية الممارسين الصحيين وتعليمهم تختلف، والثقافة الصحية وتوقعات المجتمع من المنشأة الصحية تختلف أيضاً. وبالتالي فإننا إذا أردنا أن نحصد نتائج إيجابية في ميدان منع أخطاء استخدامات الأدوية فلابد من وضوح الرؤية، ووضع أهداف واضحة وقابلة للقياس، وتنسيق بين الجهات ذات العلاقة في مجال الدواء سواء البحثية منها أو التشريعية أو الخدمية.

ولعلي أقترح هنا أنموذجاً يضم عدة جوانب ويكون تحت مظلة هيئة أو مركز وطني يهتم بسلامة استخدام الدواء، تشمل مفردات هذا النموذج: سن التنظيمات والقوانين وتطبيقها، ودعم البحث العلمي وتوسيع مجالاته، وحث المنشآت الصحية على تطبيق الممارسات التي أثبتت البحوث فعاليتها في الحد من أخطاء الأدوية، وتبني التعليم والتدريب في مجال سلامة الأدوية للعاملين بالقطاع الصحي، إضافة إلى التثقيف الصحي للمرضى ولأفراد المجتمع. وأول الجوانب العملية المطلوبة هو سن التنظيمات والقوانين التي تضمن استخدام الدواء بشكل آمن وتطبيقها؛ فوجود تنظيمات واضحة ومطبقة على أرض الواقع أساس لأي تقدم ننشده في سلامة الدواء.

ويتضمن ذلك تطبيق الأنظمة بخصوص الأدوية المغشوشة، وصرف الأدوية بدون وصفة، ووضع أنظمة وشروط لكتابة الوصفات وصرفها، وفرض اختبارات مهنية للعاملين في القطاع الصحي.

دعم وتوسيع البحث العلمي لمعرفة حجم المشكلة

الجانب الآخر والذي أعتبره المحرك الأساس لإيجاد حلول ذات فائدة مرجوة هو دعم وتوسيع البحث العلمي، فالبحث يعرف حجم المشكلة، وبه نركز على أماكن الخلل، ونستثمر الموارد المالية في الحلول التي أثبتت نجاحها من خلال البحث. ولخصوصية مجتمعنا، فإننا نحتاج إلى بحوث محلية ولا نستطيع الاعتماد على حلول مستوردة، وذلك لاختلاف النظام الصحي ومستوى ثقافة المرضى والعاملين في الحقل الصحي في بلادنا.

ومن الجوانب المهمة لتعزيز أمان الدواء في بلادنا، حث المنشآت الصحية على تطبيق ممارسات أثبتت البحوث فعاليتها في الحد من أخطاء الأدوية. ففي دراسة وطنية أجراها كرسي أبحاث الأمان الدوائي وجدنا أن الكثير من المستشفيات بالمملكة تفتقر إلى تطبيقات أساسية تسهم في الحد من أخطاء الأدوية على الرغم من أن كلفة هذه التطبيقات بسيطة. وفي رأيي أن اعتماد المستشفيات من خلال المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية كفيل بتحقيق معظم هذه التطبيقات. تبني التعليم والتدريب لإعداد الكوادر المؤهلة للعمل في سلامة الدواء في المستشفيات وإجراء الأبحاث جانب أساسي ولا شك، وهو يبدأ من إدراج سلامة المرضى والأدوية ضمن المناهج في جميع الكليات الصحية كما هي توصيات منظمة الصحة العالمية بهذا الخصوص، وإيجاد دورات وزمالات وورش عمل تركز على هذا الجانب وتعقد في مناطق المملكة المتعددة وتقدم للعاملين في القطاع الصحي.

د. هشام بن سعد الجشعي

التثقيف الصحي يسهم في التعامل مع الدواء بشكل آمن

وأخيراً وليس آخر، فإن التثقيف الصحي هو أهم الجوانب التي يجب أن يركز عليها في الفترة القادمة، فتثقيف المرضى وأفراد المجتمع يسهم في التعامل مع الدواء بشكل آمن حفظاً واستخداماً. وفي تصوري فإن الحلول التي تعتمد على المستفيد من الخدمة هي التي تكون أكثر نجاحاً. فالمريض عندما يكون شريكاً فاعلاً يسهم في التثقيف الدوائي فإنه سيكون صمام أمان بمنع أخطاء الأدوية، بل إنه يكتشف الأخطاء التي تحصل عند وصف الدواء أو صرفه. وقد أثبتت التجارب التقنية الناجحة عالمياً كجوجل والفيس بوك صحة هذا الرأي لأنها بُنيت على إشراك المستهلك في الحلول.

وفي الختام، فإنني أدعو المسؤولين عن الجهات الصحية والبحثية في المملكة إلى تبني هذه المقترحات للبدء بتطبيقات يلمس أثرها الفرد عندما يستخدم الدواء سواء كان داخل المنشأة الصحية أو في المجتمع.

الموجات فوق الصوتية وفرت معدلات أمان وسلامة عالية

الماء الأبيض يهدد بفقدان البصر.. وعلاجه يتم في دقائق

الماء الأبيض (الساد) أو cataract من أكثر المشكلات التي تؤثر على قدرة العين البصرية وتعوق الإنسان عن ممارسة الكثير من الأعمال، والسبب هو السبب الرئيس والأول للإصابة بضعف البصر الشديد أو العمى، ويصيب أكثر من نصف الذين تجاوزت أعمارهم ٦٥ عاماً، وعملية إزالته من أكثر العمليات شيوعاً في العالم.

وللمزيد من المعلومات عن هذا المرض وطرق تشخيصه والجديد في معالجته، التقت (الشورى) بعدد من استشاريي طب وجراحة العيون في مركز سليمان الحبيب الطبي بالرياض.

حيث يقول الدكتور خوسيه جاستينو الحاصل أن عمليات إزالة الماء الأبيض أصبحت أحد أكثر إجراءات العيون نجاحاً وتقدماً، حيث يحصل المريض بعدها على العديد من الفوائد الطبية منها تحسن حدة البصر حيث يمكنه الاستمتاع بالقراءة ومشاهدة التلفاز، وكذلك تحسن في تمييز الألوان إذ إنه بمجرد إجراء العملية ستكون الألوان أكثر نقاءً وإشراقاً، بالإضافة إلى انخفاض الحاجة إلى النظارات الطبية وتحسن نوعية الحياة وممارسة النشاط اليومي بكل أريحية، مشيراً إلى أن هناك ٦٠ ألف مصاب سنوياً بالماء الأبيض في المملكة تجرى لهم عمليات ناجحة ويتم شفاؤهم بإذن الله دون حدوث أي مضاعفات على العين.

فقدان العدسة لشفافيتها

ويعرف الدكتور جاستينو مرض الماء الأبيض (الساد) بأنه عبارة عن فقدان عدسة العين الطبيعية شفافيتها، حيث تصبح أكثر عتامه وتكدرًا، الأمر الذي يؤدي إلى منع نفوذ الضوء الوارد للعين إلى الشبكية، وبالتالي يؤدي إلى فقدان البصر التدريجي ويتغير لون العدسة من شفاف إلى لون أصفر أو أزرق أو بني أو أبيض، وكذلك تتغير رؤية الألوان للمصاب حسب تغير لون العدسة، ويطلق عليها الناس الماء الأبيض أو الأصفر.

مرضى السكري وكبار السن هم الأكثر إصابة

وأشار إلى أن الأغلبية العظمى ممن يصابون بالماء الأبيض هم كبار السن، بينهم المصابون بأمراض كالسكر والالتهابات داخل العين، وكذلك مستخدمو الكورتيزون وبعض مرضى العيون وإصابات العين المباشرة وغير المباشرة، بلي ذلك الأطفال عند الولادة بسبب إصابتهم بأمراض معينة وهم في أرحام أمهاتهم أو المصابون ببعض أمراض لعيون التي تؤدي إلى تكون مبكر للماء الأبيض الساد.

فحص العين مرة كل سنتين إلى أربع سنوات لمن هم فوق سن ٦٠ عاماً

من جنبه يقول الدكتور علي لكاف إن تشخيص الإصابة بالماء الأبيض يتم من خلال الفحص الذي يجريه طبيب العيون في عيادته، ومن هنا يجب إتباع الإرشادات الطبية حول ضرورة إجراء فحص للعين لدى الطبيب مرة كل سنتين إلى أربع سنوات لمن هم دون سن ٦٠ عاماً، ومرة كل سنة أو سنتين لمن تجاوزوا ذلك، أو اللجوء إلى طبيب العيون في أي وقت يشكو امره فيه من أي أمر غير طبيعي في العين.

الكشف المبكر يساعد على علاج المرض

ويتابع الكاف بأن الماء الأبيض مرض لا يسبب الألم ويتفاقم ببطء، وعادة ما يصيب الإبصار بتشوش أو إعتام، وقد يسبب وهج الأضواء الانزعاج للمصاب، وقد يعاني كذلك تشوه الصور التي يراها، وفي المراحل المبكرة قد يصاب المرء بمزيد من قصر النظر، لأن العدسة التي صارت أكثر كثافة تصبح ذات قوة كاسرة ومجمعة للضوء أكبر، ما يجعل بؤرة تجمع الضوء تصبح أمام الشبكية، وتسوء حالة الرؤية الليلية، وتصبح الألوان أقل حيوية، ونظراً لأن أغلب حالات الماء الأبيض تظهر ببطء شديد، فإن كثيراً من الناس لا يشعرون بأن ثمة خطأ ما إلا بعد أن ترغمهم حالة التدهور التي تصيب حدة إبصارهم على إجراء تغييرات على كشوف نظارتهم أو عدساتهم اللاصقة، فالكشف المبكر يساعد على معالجة المرض وهو في أطواره الأولى.

عملية جراحية بسيطة

ويضيف الدكتور زكريا الفيصل إن جراحة الماء الأبيض تعد واحدة من أكثر الجراحات أماناً بنسبة ٩٨ في المائة، حيث يستعيد المرضى درجة عالية من الإبصار، مع افتراض أنه لا توجد لديهم مشكلات أخرى في العين، وتتم حالياً بواسطة عملية جراحية بسيطة تستغرق نحو ٣٠ دقيقة، وعادة يقوم الطبيب بإجرائها تحت تخدير موضعي بقطرات أو إبرة تحقن في محجر العين وتجرى الآن معظم العمليات بنظام اليوم الواحد دون الحاجة للتنويم غالبًا ومن الخطأ الاعتقاد أن على الشخص الانتظار حتى يفقد بصره كاملاً قبل أن تجرى له العملية، فيمكن إجراء العملية عندما يبدأ نقص البصر بالتأثير في نوع عمله أو أسلوب حياته.

أداء الصلاة بعد العملية

ويختم الفيصل بالقول: إن التقنيات الطبية تقدمت بشكل مذهل خلال الـ ٢٠ عامًا الماضية، فأصبحت العملية تجرى بكفاءة وأمان عاليين ومن خلال فتحة صغيرة نحو ٢ إلى ٣ ملليمتر يقوم من خلالها جهاز الفاكو بتفتيت مادة العدسة المعتمة بالموجات فوق الصوتية ويسحبها خارج العين، ثم يتم حقن عدسة مطوية من خلال تلك الفتحة لتستقر في مكان عدسة العين نفسها.

اختتم أعماله في مسقط بمشاركة معالي الأمين العام د. محمد بن عبدالله آل عمرو

اجتماع الأمناء العامين للمجالس التشريعية بدول الخليج العربية يعتمد خطة التطوير والتدريب ويفعّل التدريب على رأس العمل

اختتم الأمناء العامون لمجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعهم السنوي السابع عشر الذي استضافته سلطنة عمان، ببيان أكدوا من خلاله أن تقوم لجنة تبادل المعلومات بتدريب أعضاء اللجان الأخرى على الاجتماعات الإلكترونية لمساعدتها في تسهيل إجراءات عملها في الأعمال التي يمكن تنفيذها من خلال الاجتماعات عن بعد.

كما أقر الاجتماع قيام اللجان الدائمة والفرعية بتزويد رئيس لجنة التنسيق والمتابعة بكافة التقارير والمحاضر والمراسلات الضرورية الخاصة بعملها والتأكيد على الدور الإشرافي لرئيس الاجتماع في متابعة أعمال اللجان وإيجاد الحلول المناسبة لما قد يعترضها من معوقات وتذليل الصعاب التي تواجهها، موصياً بأن ترفع لجنة تبادل المعلومات تقريرا كل أربعة أشهر لرئاسة اجتماع الأمناء العامين يتضمن الإنجازات والمعوقات التي اعترضت أعمالها والمقترحات التي تراها.

وتم تكليف الأمانة العامة لمجلس الشورى في سلطنة عمان بطباعة جميع البيانات الختامية من أول اجتماع للأمناء العامين حتى هذا الاجتماع في كتيب واحد، على أن تقوم كل دولة مستضيفة لاجتماع الأمناء العامين مستقبلاً بتحديث طباعة الكتيب بآخر بيان ختامي مع التأكيد على أن تعقد اللجان الدائمة والفرعية اجتماعين على الأقل، أحدهما في النصف الأول من سنة عقد اجتماع الأمناء العامين للمجالس والآخر قبل اجتماع الأمناء بما لا يقل عن شهر.

وقد أقر الأمناء توصيات اللجنة باعتماد خطة التطوير والتدريب المقترحة من اللجنة للعام ٢٠١٣-٢٠١٤، وتفعيل التدريب على رأس العمل وذلك من خلال تدب الموظف للتدريب في مجلس آخر للاطلاع على تجارب الآخرين ونقل الخبرات وأن ينفذ ذلك بشكل تناوبي بين المجالس.

كما أوصت اللجنة بتكليف الأمانة العامة لمجلس النواب البحريني بالاستفادة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، لتنفيذ برامج تدريبية لموظفي المجالس التشريعية

الخليجية إضافة إلى الاستمرار في تنفيذ دورات تدريبية مشتركة سنوياً بين المجالس الخليجية عن طريق التدريب عن بعد، داعية إلى تنفيذ البرنامج التدريبي للمدربين المعتمد بشكل منفرد في المجالس ليتم الاستفادة من تدريب أكبر عدد من الموظفين المختصين في كل مجلس من المجالس الخليجية.

وقد التقى نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء العماني صاحب السمو فهد بن محمود آل سعيد بالأمناء العامين لمجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي نور الدين بوشكوج.

وتم خلال اللقاء بحث أبعاد التعاون الخليجي وإسهام المجالس في تحسين نظم وإجراءات العمل وتطوير الدراسات والبحوث وتفعيل وسائل تبادل المعلومات والوثائق ونشر التوعية لأبناء هذا الجيل في المنطقة حول الحقوق والواجبات التي تخدم المصلحة العامة للجميع، بالإضافة إلى الأوضاع التي تشهدها المنطقة وانعكاساتها على التنمية والاستقرار.

كما التقى رئيس مجلس الدولة بسلطنة عمان الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري أصحاب المعالي والسعادة الأمناء العامين لمجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمناسبة أعمال اجتماعهم السابع عشر، تم خلاله استعراض العلاقات البرلمانية بين السلطنة والمجالس البرلمانية المختلفة في دول مجلس التعاون الخليجي. وأكد المنذري حرص أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي على تفعيل العمل البرلماني بما يخدم شعوب هذه الدول.

وكانت أعمال الاجتماع السابع عشر لأصحاب المعالي والسعادة الأمناء العامين لمجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد جرت بمشاركة وفد مجلس الشورى برئاسة معالي الأمين العام الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو.

وقد ألقى رئيس مجلس الشورى في سلطنة عمان خالد بن هلال المعولي كلمة دعا فيها إلى وجب استخلاص الدروس المستفادة والتجارب المطبقة فيما بين دول مجلس التعاون من أجل عكس العمل الحقيقي للبرلمانات الخليجية.

من جانبه أوضح أمين عام مجلس الشورى العماني علي بن ناصر المحروقي أن الاجتماع يأتي لإضافة ما تم إنجازه خلال الأعوام المنصرمة من تعاون وتنسيق بين الأمانات العامة للمجالس الخليجية في ظل تنامي قنوات التواصل في العمل البرلماني الخليجي المشترك الذي أسس هذا الاجتماع لبنته الأولى وتعزز في الأعوام الأخيرة بتوجيه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإيجاد الاجتماع الدوري لرؤساء المجالس البرلمانية.

في حين أكد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي نور الدين بوشكوج أن القرارات التي خرج بها الاجتماع ستنعكس إيجاباً على المجالس البرلمانية بدول المجلس وإداراتها وستساهم في دعم المسيرة الديمقراطية في الوطن العربي.

وأشاد بالعلاقات المميزة والصادقة التي تربط الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بمجالس الشورى والنواب والوطني والأمة الخليجية متمنيا لهذا الاجتماع النجاح والتوفيق وتحقيق جميع الأهداف التي ينعقد من أجلها.

وناقش الاجتماع الذي استمر يومين عددًا من الموضوعات والمحاور إلى جانب استعراض تقارير لجان التنسيق والمتابعة والتطوير والتدريب المشترك وتبادل المعلومات المنبثقة عن اجتماعات الأمناء العامين الخليجية.

وبحث المجتمعون برامج التواصل المجتمعي ودورها في التعريف بالمجالس التشريعية الخليجية والدراسة الفنية المقدمة من قبل مجلس النواب البحريني الخاصة بإنشاء جهاز إداري مستقل «أمانة عامة أو سكرتارية دائمة» لاجتماع الأمناء العامين والاجتماع الدوري لرؤساء المجالس التشريعية الخليجية ومقترح المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي بإنشاء لجنة للدراسات والبحوث البرلمانية وما يتعلق بتحديد موضوع الاجتماع الثامن عشر للأمناء العامين.

الجدير بالذكر أن الاجتماعات السنوية للأمناء العامين للمجالس البرلمانية الخليجية تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف منها تطوير نظم وإجراءات العمل في الأمانات العامة للمجالس وتطوير الدراسات والبحوث البرلمانية وتفعيل الوسائل اللازمة لتبادل المعلومات والوثائق بين الأمانات وتحقيق التكامل بين الأمانات من خلال المشروعات البرلمانية المشتركة وتوثيق التعاون في مختلف المحافل البرلمانية والتعاون مع الجمعيات والأطر البرلمانية الإقليمية والدولية.

ويعود ما تحقق من جوانب إيجابية على صعيد عمل أمانات المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مجالات التطوير والتدريب وغيرها من المجالات ذات العلاقة بالعمل فيها إلى فضل من الله ثم بحرص جميع المجالس على تطوير جوانب العمل البرلماني الفني والإداري لينعكس ذلك بشكل مباشر على الأداء البرلماني للمجالس الخليجية.

العلامة التجارية

د. سامي التميمي

ما هي العلامة التجارية في تطبيق أحكام نظام العلامات التجارية وما يخالفها؟

تعد العلامة التجارية في تطبيق أحكام نظام العلامات التجارية الأسماء المتخذة شكلاً مميزاً أو الإمضاءات أو الكلمات أو الحروف أو الأرقام أو الرسوم أو الرموز أو الأختام أو النقوش البارزة أو أي إشارة أخرى أو أي مجموع منها تكون قابلة للإدراك بالنظر وصالحة لتمييز منتجات صناعية أو تجارية أو حرفية أو زراعية أو مشروع استغلال للغابات أو ثروة طبيعية أو للدلالة على أن الشيء المراد وضع العلامة عليه يعود لمالك العلامة بداعي صنعة أو إنتقاءه أو اختراعه أو الإتجار به أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات.

ولا تعد ولا تسجل علامة تجارية الإشارات والشعارات والأعلام وغيرها الوارد بيانها أدناه:

١. الإشارات الخالية من أي صفة مميزة والتي تعد وصفاً لخصائص مجرد أسماء عادية يطلقها العرف على المنتجات أو الخدمات.

٢. كل تعبير أو إشارة أو رسم مخل بالدين أو يكون مطابقاً أو مماثلاً لرمز ذي صبغة دينية.

٣. كل تعبير أو إشارة أو رسم مخالف للنظام العام أو الآداب العامة.

٤. الشعارات العامة والأعلام وغيرها من الرموز والأسماء أو التسميات الخاصة بالمملكة أو بإحدى الدول التي تعاملها بالمثل أو بإحدى الدول الأعضاء في اتفاقية دولية متعددة الأطراف تكون المملكة طرفاً فيها أو منظمة دولية أو حكومية وكذلك أي تقليد لهذه الشعارات أو الأعلام أو الرموز أو الأسماء أو التسميات ما لم يكن مصرحاً بذلك من الجهة المالكة لها.

هـ. الشارات والدمغات الرسمية للمملكة وللدول والمنظمات المشار إليها في الفقرة «د» إذا كانت هذه الشارات والدمغات خاصة برقابتها على المنتجات أو الخدمات أو ضمانها ما لم يكن مصرحاً بذلك من الجهة المالكة لها.

ولا يسري هذا الحظر إلاّ عندما تكون العلامة معدة للاستعمال على المنتجات نفسها أو الخدمات أو على منتجات أو خدمات مشابهة.

و. الأسماء الجغرافية إذا كان استعمالها من شأنه أن يحدث لبساً فيما يتعلق بمصدر المنتجات أو الخدمات أو أصلها أو إذا كان من شأنه احتكار بيان للمصدر أو تسمية المنشأ دون وجه حق.

ز. صور الآخرين أو أسماؤهم الشخصية أو التجارية ما لم يوافقوا هم، أو ورثتهم على استعمالها.

ح. البيانات الخاصة بدرجات الشرف.

ط. البيانات التي من شأنها أن تضلل الجمهور أو تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات أو الخدمات أو صفاتها الأخرى وكذلك العلامات التي تحتوي على بيان اسم تجاري وهمي أو مقلد أو مزور.

ي. العلامات المطابقة أو المشابهة للعلامات الشائعة الشهرة في المملكة ولو كانت غير مسجلة فيها على سلع أو خدمات مطابقة أو مشابهة والعلامات المطابقة أو المشابهة لتلك الشائعة الشهرة في المملكة والمسجلة فيها على سلع أو خدمات ليست مطابقة أو مشابهة شريطة أن يلحق ذلك الانتفاع الضرر بصاحب العلامة شائعة الشهرة.

ك. العلامات المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين يحظر التعامل معهم لقرار صادر من قبل الجهة المختصة.

ل. الإشارات المطابقة أو المشابهة لعلامات تجارية سبق إيداعها أو تسجيلها من قبل الآخرين على منتجات أو خدمات مطابقة أو مشابهة وكذلك الإشارات التي ينشأ عن تسجيلها بالنسبة لبعض المنتجات أو الخدمات الحط من قيمة منتجات الآخرين أو خدماتهم.

الهبة وحكم مشروعيتها؟

تعريفها: جاء في القرآن الكريم قول الله عز وجل:

«قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ»، وهي مأخوذة من هبوب الريح أي مرورها، وتطلق الهبة ويراد بها التبرع والتفضل على الغير سواء أكان بمال أم بغيره.

والهبة في الشرع: عقد موضوعه تمليك الإنسان ماله لغيره في الحياة بلا عوض. فإذا أباح الإنسان ماله لغيره لينتفع به ولم يملكه إياه كان إعارة.

وكذلك إذا أهدى ما ليس بمال كخمر أو ميتة فإنه لا يكون مهدياً ولا يكون هذا العطاء هدية، وإذا لم يكن التمليك في الحياة بل كان مضافاً إلى ما بعد الوفاة كان ذلك وصية. وإذا كانت بعوض كانت بيعاً ويجري فيها حكم البيع، أي أنها تملك بمجرد تمام العقد ولا تنفذ فيها تصرفات الواهب إلاّ بإجازة الموهوب له، ويثبت فيها الخيار والشفعة، ويشترط أن يكون العوض معلوماً فإذا لم يكن العوض معلوماً بطلت الهبة.

والهبة المطلقة لا تقتضي عوضاً سواء أكانت لمثله أو دونه أو أعلى منه.

هذا هو معنى الهبة بالمعنى الأخص، أما معناها بالمعنى الأعم فيشمل ما يأتي:

١. الإبراء: وهو هبة الدين ممن هو عليه

٢. الصدقة: وهي هبة ما يراد به ثواب الآخرة.

٣. الهدية: وهي ما يلزم الموهوب له أن يعوضه.

مشروعيتها: وقد شرع الله الهبة لما فيها من تأليف القلوب وتوثيق عرى المحبة بين الناس، وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، يقول الرسول: «تهادوا تحابوا». وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها، وكان يدعو إلى قبولها ويرغب فيها، فعن أحمد من حديث خالد بن عدي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من جاءه من أخيه معروف من غير إشراف ولا مسألة فليقبله ولا يرده فإنما هو رزق ساقه الله إليه».

وقد حض الرسول صلى الله عليه وسلم على قبول الهدية ولو كانت شيئاً حقيراً، ومن ثمّ رأى العلماء كراهية ردّها حيث لا يوجد مانع شرعي. فعن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لو أهدي إلى كراع لقبلت، ولو دعيت عليه لأجبت» رواه أحمد والترمذي وصححه. وعن عائشة قالت: قلت: يا رسول الله إن لي جارين، فإلى أيهما أهدي؟ قال: «إلى أقربهما منك باباً»، وعن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم: «تهادوا فإن الهدية تذهب وحر الصدر ولا تحقرن جارة لجارتها ولو شق فرسن شاه».

أهمية الشراكة الدولية في إنتاج المعرفة

د. جبريل بن حسن العريشي
عضو مجلس الشورى

تمر «دورة المعرفة» بثلاث مراحل رئيسة. تبدأ بتوليد المعرفة بالبحث والإبداع والابتكار الذي يصاحبه تسجيل براءات الاختراع؛ ثم نشر المعرفة الناتجة بالتعليم والتدريب؛ فينتقل المجتمع حينئذ إلى مجتمع المعرفة. فإذا قام بتوظيف تلك الابتكارات والإبداعات في تقديم منتجات وخدمات جديدة أو مطورة، تسهم في مجالات التنمية وتطوير حياة الإنسان، فإن المجتمع ينتقل عند ذلك إلى مجتمع اقتصاد المعرفة.

وتعد منهجية إنتاج المعرفة هي أساس عراقة الجامعة وشهرتها وعمودتها. فالجامعات تلعب دورًا رئيسيًا في توليد الجديد من الأفكار وكذا في البناء التراكمي للمعرفة وفي نقلها، إلا أن إنتاجها المعرفي في العالم العربي لا يزال يقع على هامش التنمية ومتطلباتها في أغلب الأحيان، فضلاً عن أنه إنتاج متواضع، وهو ما يتظهر من قول العالم المصري أحمد زويل – الحائز على جائزة نوبل في الكيمياء – "إن إنتاج العالم العربي من المعارف الانسانية لا يتجاوز ٠,٠٠٢٪ من إنتاج العالم بينما تنتج إسرائيل ١,٠٪ من المعارف العالمية أي أن إسرائيل تنتج أبحاثاً ومعارف أكثر ٥٠٠ مرة من العالم العربي. وإن كانت السعودية تتقدم بخطوات متسارعة في هذا الشأن، حيث تتربع أعلى قائمة الدول العربية من ناحية الاختراعات – حسب بيانات مكتب تسجيل براءات الاختراع الأمريكي– حيث بلغت نسبتها نحو ٦٦٪ من إجمالي اختراعات العالم العربي «١».

ولمثل الشراكة الدولية في مجالات البحث والتطوير التقني إحدى الأدوات التي تلجأ إليها كثير من دول العالم لإنتاج الأبحاث العلمية التي تخدم متطلباتها في التنمية، سواء بتوقيع الاتفاقيات مع المؤسسات والدول المتقدمة علمياً وتقنياً، أو بإنشاء مراكز دولية للأبحاث أو بإدارة الحاضنات أو بتنفيذ الأبحاث التطبيقية التعاونية.

ويقدم لنا الاتحاد الأوروبي نموذجاً قويًا للشراكة الدولية في إنتاج المعرفة العلمية التي تخدم متطلبات التنمية المحلية في دول الاتحاد، وهو نموذج يمكن محاكاة كثير من عناصره في السعودية أو في دول مجلس التعاون الخليجي. حيث يقوم الاتحاد الأوروبي – رغم التطور العلمي الكبير للدول الأعضاء فيه – بطرح برامج بحثية متنوعة تضم الموضوعات التي تهم دول الاتحاد، وذلك أمام دول العالم الثالث، وتمويل ما تسفر عنه عمليات تحكيم المشاريع البحثية المقدمة التي يقوم بها الخبراء، والتي تخضع لتنافسية عالية ومعايير صارمة للجودة والتخصصية، على أن تكون تلك المشاريع البحثية قائمة على مبدأ المشاركة مع دولة أوروبية أو مع إحدى الدول التي تنتسب للاتحاد الأوروبي أو التي تربطها بالاتحاد الأوروبي اتفاقيات تعاون مشترك في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وعلى ألا يقل عدد المشاركين في هذه المشاريع من مختلف دول العالم عن عدد معين يختلف من برنامج لآخر «2، وبرنامج FP7.

على سبيل المثال يتضمن البرامج الفرعية الآتية:

– التعاون: ويتم في هذا البرنامج تمويل المشروعات البحثية التعاونية في عشرة مجالات رئيسية تهم دول الاتحاد، وتتقدم لهذه المشروعات الجهات البحثية من كل دول العالم.

– الأفكار: وهو برنامج يدعم البحوث المبتكرة في جميع العلوم الأساسية على مستوى عالٍ. ويمكن للباحثين غير الأوروبيين العاملين بأوروبا التقدم للحصول على التمويل من خلاله، ويتم الإشراف على هذا البرنامج من قبل مجلس البحوث الأوروبي.

– الأفراد: ويعرف البرنامج أيضاً باسم ماري كوري، وهو يوفر الزمالة وبرامج التدريب ودعم التبادل والتنقل والتطوير الوظيفي للباحثين. ويمكن للباحثين غير الأوروبيين التقدم للقيام بأبحاث في المؤسسات الأوروبية.

– القدرات: وهو برنامج مختص بدعم البنية التحتية للهيئات البحثية، والقدرات الإبداعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم التدرات البحثية لمجموعات البحثية الإقليمية بالمناطق الأقل تقدما في جميع أنحاء أوروبا والدول المجاورة لها. ويتم تقييم المشاريع البحثية المقدمة وفقًا لعدد من المعايير النوعية التي يتم فيها تقييم الشرح المبدئي للمشروع البحثي المقدم، وذلك وفقًا للمعايير المحددة لكل مجال، وكذا تقييم أثر وفعالية المشروع، فضلاً عن جدواه وإمكانية استمراريته بالإضافة إلى تقييم المعايير التنفيذية والتي تشمل منهجية العمل وأساليب التنفيذ والإمكانات المادية والعملية لمقدمي المشروع وللشركاء «٢».

وقد بلغت ميزانية هذا البرنامج ٥٠ بليون يورو، وهو ما يعطي المكانة واضحًا للأولوية العالية للبحوث في أوروبا في ظل رغبتها في الحفاظ على القيادة العالمية في اقتصاد المعرفة.

وتعتمد أغلب البرامج على تشجيع التعاون بين المؤسسات الصناعية وبين الجامعات ومراكز البحث والتطوير، من خلال إيجاد حلقة وصل بين البحث العلمي من ناحية واحتياجات السوق من ناحية أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن البرامج ترتكز على اختيار المشروعات التي يمكن من خلالها تعظيم التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص وقطاع البحث العلمي.

إن مساهمة مثل هذا البرنامج في السعودية أو في دول مجلس التعاون الخليجي من شأنه أن يتيح الفرصة للاستفادة من المؤسسات البحثية الدولية في مواجهة متطلبات التنمية المحلية، كما أنه يتيح للباحثين في جامعات المنطقة المشاركة في نشاط بحثي دولي، مما يساهم في رفع الإنتاجية العلمية لهم، فضلاً عن السياق الأكاديمي الرفيع والبيئة التنظيمية المتقدمة التي ستتوفر فيها المؤسسات الإقليمية الشاركة.

الهوامش:
- منظمة التعاون للمستشارات الصناعية: برنامج البحوث والتنمية التكنولوجية
http://www.gcc-sg.org
- جامعة الملك الإقليمي لبرنامج البحوث والتنمية التكنولوجية
www.mstedavida.eg/fp7.asp

- جامعة الملك الإقليمي لبرنامج البحوث والتنمية التكنولوجية
www.mstedavida.eg/fp7.asp

تقدم مخرجات تنموية وحلولاً ناجعة لمشاكل الطلاب

المجالس الطلابية.. حلقة وصل بين الطالب وإدارة المدرسة

يتطلع المجتمع السعودي من خلال المجالس الطلابية إلى إعداد جيل قيادي قادر على تحمل المسؤولية، ويمتلك القدرة على الاتصال الفعال والتخطيط وإدارة المواقف المختلفة وتعزيز روح الانتماء للوطن، واكتشاف مواهب الطلاب وتنمية قدراتهم. إضافة إلى أن المجالس الطلابية تنمي روح الحوار البناء واحترام الرأي الآخر، وتشجع الطلاب على التفوق الدراسي وتدعم الإبداع والابتكار، وتسهم في بناء الشخصية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل. حيث يعتبر المجلس الطلابي حلقة وصل بين إدارة المدرسة والطلاب يتم من خلاله ملامسة طموح الطلاب وتلبية رغباتهم، وحل مشكلاتهم وإزالة العقبات التي تعترض مسيرتهم التعليمية والتنموية، وكذلك إشراكهم في صنع القرار، وانتشرت المجالس الطلابية في العديد من المدارس وحققت نقلة متميزة في تنمية الفكر الطلابي وصقل المواهب الكامنة والمهارات الطلابية. الشورى رصدت أهم أدوار المجالس الطلابية في المدارس وانعكاساتها الإيجابية على العملية التربوية والتعليمية، وردود الأفعال حيال هذا المشروع الطلابي.

مجلس شورى مصغر في كل مدرسة

و أوضح الإعلامي حامد البراق الذي يعمل في قطاع التدريس أن المجالس الطلابية تهدف إلى بناء التعاون بين الطلاب، وترسيخ مفهوم القيادة لدى أعضاء المجلس الطلابي، إضافة إلى إشراك الجميع في القرارات والاعتماد على الذات، وبناء ثقافة التحاور والنقاش بين الطلاب وتعميق الممارسة العملية الهادفة لتنميتهم فكريًا وعمليًا، إضافة إلى رفع الوعي الطلابي، وتهيئتهم للمشاركة في بناء المجتمع. وبين أن أبرز اختصاصات ومسؤوليات المجالس الطلابية تتمثل في دراسة ومناقشة مشكلات الطلاب والمساهمة في حلها، والاهتمام بالبرامج التي تعمل على توثيق العلاقة بين الطلاب والمعلمين والآباء، وكذلك دراسة الظواهر المختلفة التي تنتشر بين الطلاب على مستوى المدرسة، والمساهمة في تفعيل الأنشطة الطلابية، إضافة إلى دور المجلس في الاهتمام بالشكل الداخلي والخارجي للمدرسة، من خلال وضع اللوحات الإرشادية والتوعوية واللوحات الفنية التي تزين بها المدرسة.

وأضاف إن ترشيح الطلاب لعضوية المجلس تتم من خلال المعلمين، حيث توضع ضوابط ومعايير معينة للاختيار كالكفاءة ومستوى الذكاء، ومن تتوفر لديهم المعايير القيادية وأصحاب الأفكار البناءة والأخلاق الرفيعة، ثم بعد ذلك تجرى تصفية بين الطلاب المرشحين من خلال تنظيم مسابقات ثقافية، أو تقديم بحث أو تصور عن المجلس الطلابي أو دراسة تعنى بالمجلس الطلابي. وحول تهيئة الظروف المناسبة لانعقاد المجلس الطلابي أكد البراق تخصيص قاعة لعقد الاجتماعات الأسبوعية، إضافة إلى توفير كافة الاحتياجات اللازمة عن طريق إدارة المدرسة.

وأشار إلى أن التصويت على مشروع طلابي معين يشارك فيه كافة أعضاء المجلس دون إقصاء أحد وفي حال إقراره يتم الرفع التوصيات إلى إدارة المدرسة لإمكانية تطبيقه من عدمه. وأشاد بالمجالس الطلابية مبينًا أنها من أفضل وأرقى أنشطة المدارس حيث تعود على الطلاب والمدرسين والمجتمع خارج سور المدرسة، ومن ضمن تلك المنافع تنمية السلوك التعاوني والعمل التطوعي بين الطلاب، وتطوير المهارات القيادية ومهارات التواصل لديهم، زيادة على التعلم والتمرس على تحمل المسؤوليات، ومعرفة الطلاب بآلية وثقافة الانتخابات وتعويدهم على المشاركة الجماعية، كما أن وجود مجالس طلابية نشطة في المدارس يساعد على خلق بيئة صحية تشجع حضور الطلاب ومشاركتهم الفاعلة.

واسترسل قائلاً: المراقب عن كثب يلحظ تشجيع أولياء الأمور لأبنائهم للمشاركة في المجالس الطلابية.. وحقيقة نحن كمدرسين نبارك هذه الخطوة ونعتبر المجالس الطلابية بمثابة مجلس شورى مصغر، حيث تعطي هذه المجالس المزيد من الثقة للطالب وتمنحه الفرصة في إثبات الذات، وتشركه في القرار والتخطيط لتطوير المدرسة، وتسهم في معالجة المشكلات المدرسية، وما يقدمه الطلاب من مقترحات إيجابية، تعد بلا شك نتيجة طبيعية لما يملكونه من مهارات ومعارف اكتسبوها داخل المدرسة أو خارجها.

آلية الترشيح تبدأ بتشكيل لجنة وتنتهي بمشاركة الجميع

من جانب آخر أشهب الأستاذ سعود بن محمد العمر المشرف التربوي بثانوية الدمام بالمنطقة الشرقية حول أهداف وأوائل بمهام المجالس الطلابية وآلية تنفيذها ومخرجاتها، وقال: تنشأ المجالس الطلابية في المدارس بشكل عام لتحقيق أهداف تخدم البيئة المحيطة بالطالب، ومنها تنمية السلوك التعاوني والعمل التطوعي في نفوس الطلاب، وتوعية الطلاب ومعرفتهم بانتخابات المجالس الطلابية والالتزام بمبدأ التنافس العادل ومبدأ التشاور، وأضاف أن من مهام المجلس الطلابي الإشراف على الفصول وتوسيع نطاق المشاركة، والاستماع إلى آراء الطلاب ومقترحاتهم، وذلك لإشراك جميع الطلاب وإسهامهم في الفعاليات الطلابية والأنشطة الإبداعية.

يقال إن من ضمن مسؤوليات أعضاء المجالس الطلابية متابعة تنفيذ البرامج والأنشطة العامة والإشراف عليها.

وأوضح العمر أن آلية الترشيح تتنوع من مدرسة لأخرى، شرط أن لا تخرج عن الأطر العامة، حيث تعتمد أغلب المدارس تشكيل لجنة للإشراف على انتخابات المجلس برئاسة أكبر المعلمين سناً في المدرسة أو مدير المدرسة، وعضوية عدد من المعلمين والطلبة غير المرشحين يسميهم المدير.

وتقوم هذه اللجنة بتوضيح ماهية وأهداف وآلية انتخاب المجلس الطلابي وفق جدول زمني.

ثم بعد ذلك يعلن المدير فتح باب الترشيح لعضوية المجلس الطلابي وموعد الانتخاب، وتقدم طلبات الترشيح إلى لجنة الإشراف على الانتخابات خلال فترة الترشيح لعضوية المجلس وفق شروط معينة، يلي ذلك تسليم نتائج الاقتراع إلى لجنة الإشراف على الانتخابات ليتم الإعلان عن أسماء الفائزين في عضوية المجلس في نفس اليوم الذي يتم فيه الاقتراع على لوحة إعلانات المدرسة.

يقوم لجنة الإشراف على الانتخابات بتحديد ساعة البدء والانتهاء للتصويت.

وأكد العمر أن مشروع المجلس الطلابي هو الحل الأنجع لنقل واطلاع إدارة المدرسة على آراء الطلبة واقتراحاتهم، حيث يتميز بالشورى ومن أمثلة المواضيع الهامة والمتداولة في المجالس الطلابية

سعود بن محمد العمر
مشرف تربوي

دورها تقوم بدراسة النشاط، ويأتي الرد بالموافقة أو بما يخدم الطلبة والبيئة المدرسية ككل.

وبين الأستاذ سعود طبيعة العمل الإشرافي على المجالس الطلابية، حيث يعتبر دور الإشراف إرشادياً وتوجيهياً لأعضاء المجلس بمدى وضع الضوابط والأحكام المنظمة بالمجلس والسير عليها، ويقوم بهذا العمل أحد المعلمين المشرفين المرتبطين مباشرة بمدير المدرسة، وأشار العمر إلى النتائج الإيجابية التطويرية في

المدرسية حملات العمل التطوعي النوعي داخل المدرسة والبيئة المحيطة بها، أو تطوير عمل المقصف المدرسي، أو حل مشكلة الصيانة في مرافق المدرسة، إضافة إلى تبني مقترحات تطويرية كالمسابقات الثقافية وتنمية المواهب والتشجيع على الإبداع والتطوير، وكذلك تقديم مكافآت للمتفوقين.. إلى غير ذلك من المواضيع التي تنال اهتمام الطلبة، والمزيد عن المدارس التي حققت هذا المشروع لاقت نتائج رائعة وأنتجت مخرجات طلابية متميزة بالعلم والعمل، وتكشف المشرف التربوي أن التوصيات التي تخرج عن المجلس الطلابي ترفع إلى إدارة المدرسة، وهي الخطوة ما قبل الأخيرة من خطوات عمل المجلس الطلابي الاستشاري.

حيث يتم إجراء استفتاء على موضوع ما وبعد إقراره يتم الرفع بالتوصيات لإدارة المدرسة التي

مهارات وقدرات الطلاب واكتشاف المواهب الواعدة، وخلق بيئة مثالية وجاذبة بين خلال التنظيم والعمل الجماعي الذي يكون تحت مظلة المجلس الطلابي.

وفي سياق متصل أبان العمر انطباع أولياء أمور الطلبة حول المجلس الطلابي وقال: آراء أولياء الأمور متفاوتة بين مؤيد ومعارض كعادتهم في الكثير من الأمور الحديثة في المجتمع، فالبعض يتبنى مشروع المجلس الطلابي وآخرون يرفضونه مبررين ذلك بأن إدارة التعليم في المنطقة هي من تتولى تنمية واحتياجات الطلاب من خلال وجود مشرفين ومسؤولين ولا يرون داعياً لإقامة هذه المجالس، وغيرهم يرأون ولكنهم ولا يهتمون سوى بمسألة نجاح الابن فقط.

وأرجأ أسباب ذلك إلى جهل بعض أولياء الأمور بماهية المجالس الطلابية وما تهدف له من تنمية شخصية أبنائهم بتطويرهم في شتى المجالات.

أولياء الأمور يشجعون على المجالس الطلابية أكثر من المدرسين

وفي ذات السياق أوضح الأستاذ خالد المدخلي مدير إدارة النشاط الطلابي بمدارس أطياب الأهلية بالرياض، أن للمجالس الطلابية أثراً كبيراً في تأهيل الطلاب لكيفية المشاركة والتواصل مع الآخرين، إضافة إلى تعلمهم التعبير عن آرائهم وأفكارهم بثقة وإقدام، ودون حرج أو خجل، وأضاف أن المجالس الطلابية تمنح الطلاب فرصة إثبات الذات، وقبول التحدي وإذكاء المنافسة بين الطلاب وبث روح الحماس فيما بينهم، وذلك مؤشر إيجابي لخلق جيل واع وعلى درجة عالية من الثقافة، ويبشر بمستقبل واعد للنشء، وأكد المدخلي أن المشاركة الإيجابية في الترشيح والانتخاب والتنافس في تقديم برامج الانتخابات وكيفية إعدادها وصياغتها وآليات كسب الأصوات من شأنها تعزيز التعاون وفتح آفاق معلوماتية حول إدارة تلك المجالس، وخلق نظام أكثر تواصلاً و انفتاحًا واحترامًا، وأفاد أن المجالس الطلابية أثبتت اعتماد المدرسين على طلابهم من خلال التعلم الذاتي، واستقاء الخبرات الميدانية والتطبيق المباشر، مما جعل من تلك المدارس محل تميز وتقدير لكل الجهات والمجتمع.

وكشف المدخلي مدى اهتمام أولياء الأمور بالمجالس الطلابية مفيدًا: من خلال التجارب وجدنا تشجيع الآباء على المشاركة في دعم المدرسة بصورة أكبر مع المعلمين والإداريين، وبالتالي تتحسن صورة المدارس في نظر المجتمع المحلي. وقد نجح العديد من أعضاء المجالس الطلابية في المدارس من إشراك أولياء الأمور في دعم أنشطة المدرسة في مبادرة اجتماعية من الطلاب أنفسهم. وعزا الأستاذ خالد نجاح المجالس الطلابية إلى الأفكار الخلاقة التي يناقشها الطلاب أثناء اجتماعاتهم، وإصرارهم على تنفيذ المعتمد منها بمعايير وهمم عالية. وأردف قائلًا: إن المشاريع التطويرية للعملية التربوية والتعليمية في مدارسنا لجعل الطالب محورها الأساسي تنمو بشكل تصاعدي وفي زيادة مستمرة، حيث يأتي الاهتمام بالمجالس الطلابية في إطار الجهود التربوية الهادفة لتنمية الوعي الوطني بين الأبناء وتقوية روح الانتماء للوطن في نفوسهم، وبناء شخصية الطالب القيادية وإشراكه في صناعة القرار المدرسي من خلال المشاركة الجماعية.

وسلط الضوء على مهام ومسؤوليات المنفذين قائلاً: هناك العديد من المهام الرئيسية التي يتولاها الطلاب في اللجنة التنفيذية التابعة للمجلس الطلابي ولعل أبرزها، الإشراف على انتخاب طالب واحد من كل فصل على أن يكون المرشح من الطلاب المشهود لهم بالتميز الخلقي والسلوكي والقدرة على الحوار والتعبير عن الرأي بين زملائه ومعلميه، كما تشمل مهام لجنة التنفيذ التحضير والإعداد لانعقاد جلسات المجلس، بحيث تعقد الجلسة بدون حضور المعلمين والمشرفين وإدارة المدرسة، إلا في حال استضافة أحد المسؤولين من داخل المدرسة أو خارجها فيتم التنسيق لذلك. كما تتولى اللجنة رفع الموضوعات المراد عرضها على المجلس والمقدمة من الطلاب من خلال العضو المنتخب من كل فصل في المدرسة حيث يعتبر ممثلاً للمجلس داخل الفصل. إضافة إلى متابعة محضر الاجتماع والرفع لمدير المدرسة للمصادقة عليه ووضع توصياته موضع التنفيذ بالتعاون مع اللجنة الإشرافية. وأكد المدخلي أن المجلس الطلابي يساعد على بناء شخصية متوازنة للطالب، وتعويده على طرح مشكلاته ومقترحاته، وإشراكه في وضع الحلول المناسبة لها. وكذلك التقليل من المشكلات السلوكية والتعليمية داخل المدرسة بفتح المجال للطالب للبوح بما في نفسه من خلال زملائه أعضاء المجلس مما يسهم في تحقيق الانضباط والأريحية داخل المدرسة.

المجلس الطلابي ساهم في صقل موهبتي وأكسبني أصدقاء الهواية

ماجد محمد المساعرة
ثانوية حي الشفا

وعلق الطالب ماجد محمد المساعرة من ثانوية حي الشفا على أهمية المجالس الطلابية ودورها في تنمية المواهب والأفكار وإضفاء لمسات جمالية على المدرسة وقال:

الحمد لله فقد ساهم المجلس الطلابي في المدرسة بتنفيذ مطالبنا، حيث تقدم طلاب الفصل بافتتاح ورش عمل أسبوعية للمواهب بمشاركة فصول الثانوي بالمدرسة، بحيث يتم اختيار ١٥ طالبًا في كل مرحلة لإظهار مواهبهم، وإقامة مسابقة تنافسية بين الطلاب الموهوبين، وتقديم جوائز تشجيعية للفائزين، إذ تم الرفع للمجلس الطلابي بهذا الاقتراح، وتمت دراسته ووضع آلية لتنفيذه ورفعت التوصيات لإدارة المدرسة وجاءت الموافقة على وجه السرعة، ووضعت لجنة إشرافية من قبل المجلس لمتابعة أعمال الورش الأسبوعية، وقد استفاد الكثير من الطلاب وأظهروا مواهبهم المختلفة في الفن التشكيلي والقصة القصيرة وإلقاء الخطابة والشعر ومهارات الحاسوب وغيرها.. وآخرون اقترحوا مسابقة «الرياضة طريقك إلى الصحة» وغيرهم اقترح تنظيم محاضرات توعوية لطلاب المرحلة الثانوية بمخاطر التدخين والمخدرات والسلوك المشين، وبين المساعرة أن هذه الأنشطة لاقت قبولًا من إدارة المدرسة. ولا ننسى دور المدرسين والمشرفين الذين ساهموا في دعم المجلس الطلابي وتأييد توصياته، ومشاركتهم ومتابعتهم لبرامج وأنشطة المدرسة.. وشخصيًا فقد صقلت هواياتي المفضلة وهي كتابة القصة ووجدت طلاباً يشاركونني الهواية، فسعدت كثيرًا لذلك واستفدت من المشاركين وأشعر أن نقلة نوعية تحققت لي في تنمية موهبتي والدفع بها نحو الأمام والتعرف على أصدقاء الهواية أكسبني اهتمامًا بما أقدم وأكتب وتعمقت أكثر بهذا الفن الجميل.

مطلوب حملة وطنية للتوعية بمخاطر السُّمنة!!

د. زيد بن محمد الرماني
عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

في عالمنا اليوم، لا تعتبر السمنة مجرد مشكلة صحية، بل أيضاً مشكلة اقتصادية. ففي سبيل المثال، توجد بالولايات المتحدة الأمريكية أعلى معدلات البدانة بين البالغين في العالم، وتقدر التكلفة الاقتصادية المتنامية من هذه الظاهرة في سوق العمل المحلية بأكثر من ٧٠ مليار دولار، بما في ذلك الغيابات عن العمل وفقدان الإنتاجية والنفقات الطبية الزائدة.

وكما انتشر وباء البدانة في الولايات المتحدة وصل إلى بلدان أخرى أيضاً، ويمثل انتشار السمنة المتزايد أحد أكبر التحديات التي يواجهها قطاع الصحة العامة في الألفية الجديدة، ففي أوروبا، يتراوح انتشار السمنة بين ١٠ ـ ٤٠٪.

وقد حذرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤخراً من أن السمنة في طريقها لتصبح المشكلة الصحية الأكثر شيوعاً في الدول الصناعية. ودعت الحكومات إلى إطلاق حملة شاملة لمعالجة المشكلة. وقالت المنظمة إنه منذ منتصف الثمانينات القرن الماضي ارتفع عدد المصابين بالسمنة في الدول الأعضاء في المنظمة من عُشر السكان إلى ما يعادل لضعفين أو حتى ثلاثة أضعاف.

وأشارت إلى أنه إذا استمرت الاتجاهات الراهنة، فإن المؤشرات تشير إلى أن أكثر من ثلثي الأشخاص سيعانون من زيادة الوزن أو سيصابون بالسمنة في عدد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الأقل في غضون السنوات القليلة المقبلة. وهو ما دفع جمعية القلب الأمريكية إلى التأكيد على أن السمنة يجب أن توضع في مرتبة التدخين والكولسترول العالي، والضغط المرتفع، وأسلوب العيش قليلا الحركة كعوامل متفاوتة أساسية تؤدي إلى الإصابة بداء شرايين القلب التاجية. لقد أدى تحسن ظروف المعيشة وتغيير عادات الاستهلاك الغذائي في العالم العربي، ومنطقة الخليج بشكل خاص، إلى ارتفاع معدل انتشار السمنة، إذ يتراوح انتشار الوزن الزائد والسمنة في الشرق الأوسط ما بين ١٠ ـ ٧٠٪ في بعض المناطق. وقد أشار الدكتور رأفت الدهشوري من المستشفى التخصصي بأبها بالمملكة العربية السعودية إلى تفاقم الخطر المحتمل للسمنة في السعودية بعد أن وصلت نسبة النساء اللاتي يعانين من زيادة الوزن إلى ٧١٪ والرجال إلى ٥٥٪. ونبه د. الدهشوري إلى ارتفاع معدلات الوزن والسمنة بين جميع الفئات العمرية من الجنسين في المجتمع السعودي.

كما كشف رئيس الشؤون الأكاديمية بالحرس الوطني بالقطاع الشرقي الدكتور عبد المحسن الذكري عن ٢٠ ألف وفاة سنوياً بالمملكة تحدث بسبب أمراض السمنة ومضاعفاتها مثل السكتة القلبية والسكتة الدماغية وتصلب الشرايين والفشل الكلوي، مبيناً د. الذكري أن تكلفة عمليات السمنة ومضاعفاتها بالمملكة تصل إلى ١٧ مليار سنوياً. وقال رئيس قسم الجراحة بمستشفى الإمام عبد الرحمن آل فيصل الدكتور محمد خالد مرزا إن تكلفة علاج السمنة تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٤٥ ألف ريال للشخص الواحد وأن مواعيد إجراء عمليات السمنة ما بين ٦ أشهر إلى سنة.

مضيفاً د. مرزا أن الإحصائيات تؤكد أن نسبة السمنة في المملكة تصل من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة، حيث تحتل المملكة المرتبة الثالثة على مستوى العالم بعد أمريكا والكويت، حيث بلغت نسبة النساء ٦٠ في المائة، بينما الرجال ٤٠ في المائة ونسبة الأطفال المصابين بالسمنة ٢٠ في المائة. ووصف الدكتور عاطف القحطاني الأستاذ في كلية الطب بجامعة الملك سعود والمشرف على كرسي السمنة أن نسبة السمنة لدى الجيل الحديث مخيفة مشيراً إلى عكوف القائمين على كرسي السمنة في جامعة الملك سعود على إعداد جيل من الباحثين والأطباء السعوديين على أعلى المستويات العالمية بكافحة السمنة.

لافتاً د. القحطاني إلى أن معدل السمنة بين السعوديين يصل إلى أكثر من ٧٠ في المائة.

وكشف الدكتور القحطاني عن أرقام جديدة حول مرض السمنة وقال إنه من المتوقع وفاة نحو مليوني وفاة في العالم بسبب السمنة بحلول عام ٢٠١٥ في حين بين أن وفيات العالم ٢٠١٠ تجاوزت الـ٥٠٠ ألف، مشيراً إلى أن تكلفة السمنة سنوياً تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار. وأشار إلى أن نحو ٤٧ مرضاً سببها الرئيس السمنة، وأن حجم الإنفاق على عمليات السمنة ومضاعفاتها في المملكة يصل سنوياً إلى ١٩ مليار ريال ويموت سنوياً نحو ٢٠ ألف مواطن. وبين أن كرسي السمنة أعلن عن إطلاق حملة وطنية للتوعية بمخاطر السمنة تحت شعار الخير أن توزن، وزنك أن تتوزن.

من جهته أكد الدكتور هزاع الهزاع رئيس مختبر النشاط البدني في جامعة الملك سعود أن نمط الحياة خلال الـ٢٠ سنة الماضية تغير بشكل جذري وارتفعت معدلات السمنة وبلغت نسبة البدانة أربعة أضعاف.

وتؤكد بعض الإحصائيات أن النساء في منطقة الشرق الأوسط بكاملها وليس في السعودية فقط تفوقن على الرجال في معدلات السمنة، وهو أمر يربطه بعضهم بنقص الوعي، أو فقدان الإرادة. لكن ما أجمعت عليه دراسات كثيرة في هذا الجانب على مستوى العالم هو أن أمراض السمنة تقود إلى الوفاة غير بواية القلب والشرايين.

لذا، يشير الأطباء المختصون إلى أن السبب الرئيس لذلك التطور السريع والمفاجئ للحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات العربية، وهو التطور الذي لم يتزامن مع توعية صحية مناسبة بخطورة الوزن الزائد، فقد أصبحت مظاهر متوسطات الوزن في معظم البلاد العربية وبخاصة في السعودية. حيث يلاحظ أن شرائح اجتماعية كثيرة لا تمارس الرياضة وينصرف أفرادها إلى الخلود واراحة والدَّعة والاستجمام والنوم بعد تناول الوجبات الدسمة مباشرة.

ختاماً أقول: لا نستطيع التراجع وتجاهل حقيقة أن زيادة الوزن والسمنة سببان لزيادة التكلفة والتأثيرات الاقتصادية الضارة. لقد حان الوقت للخبراء، وأصحاب الأعمال، ومؤسسات المجتمع المدني لتحرك ومساعدة المستهلكين في اتخاذ خيارات ذكية وصحية.

المهندس محمد النقادي:

الدولة تسير بعزيمة وإصرار لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ومستدامة لقطاع الإسكان.. والأمران الملكيان نقطة تحول في سياسة الدولة في هذا الاتجاه

حوار: منصور العساف

أكد عضو مجلس الشورى المهندس محمد النقادي أن خطط التنمية المتتابعة في المملكة منذ بدايتها عام ١٩٧٠م وحتى اليوم وضعت الإسكان في أولى أولوياتها ووضعت إستراتيجية مرحلية وبرامج عديدة لها. وأشار إلى أن الأمرين الملكيين اللذين صدرا مؤخرًا بتسليم جميع الأراضي الحكومية المعدة للسكن إلى وزارة الإسكان لتتولى تخطيطها وتنفيذ البنى التحتية لها، ومن ثم توزيعها على المواطنين وإعطائهم قروضاً للبناء عليها، مما أزال الكثير من العقبات، هما نقطتا تحول في سياسة الدولة تجاه حل مسألة الإسكان. واستعرض النقادي في حواره مع «الشورى»، مراحل حياته الدراسية والوظيفية، وتحدث عن الكثير من المواقف التي تعرض لها خلال مشواره مع الدراسة والوظيفة، كما أبدى رأيه واقتراحاته حول عدد من الملفات والقضايا الملحة، لا سيما تلك المتعلقة بموضوع الإسكان وتنفيذ وتعجيل إنجاز المشاريع المتعثرة.

متى كانت الولادة وما الذي تذكره من سنوات الطفولة الأولى؟

ولدت في مدينة ينبع عام ١٣٦٩هـ ولا أذكر شيئاً عن حياتي فيها لأنني غادرتها إلى جدة وعمري ثلاث سنوات لانتقال عمل والدي إليها.. وفي جدة نشأت وتلقيت تعليمي الابتدائي باستثناء السنة الثانية التي درستها في مدينة الخبر بالمنطقة الشرقية، أما المرحلة المتوسطة فكانت في المدرسة السعودية بجدة والثانوية في مدرسة الشاطئ.. وعندما كنت في السنة الرابعة الابتدائية بدأت أشارك في برنامج الأطفال في الإذاعة وقد كنت مقدماً له لفترة وبعد دخول المرأة إلى الإذاعة.. تولت السيدة الفاضلة أسماء ضياء تقديم برنامج الأطفال واستمريت في المشاركة فيه، وكان الأستاذ عزيز ضياء – رحمه الله– يكتب تمثيلياته وكان برنامج الأطفال في الإذاعة في ذلك الوقت يحظى بعدد كبير من المستمعين.. وعندما أصبحت في المرحلة المتوسطة شاركت في البرامج الأخرى، ومع أنني كنت في مرحلة الطفولة وقت مشاركتي في الإذاعة إلا أن ذلك أتاح لي فرصة رؤية عدد من عمالقة الأدب والفكر والفن في المملكة أمثال الأساتذة عزيز ضياء وحمزة شحاته ومحمد حسن عواد ومحمد حسين زيدان وطارق عبدالحكيم – رحمهم الله جميعًا– وغيرهم كثير. وعندما أصبحت في السنة الأولى من الدراسة الثانوية لم يعد صوتي مناسباً للصغار ولا الكبار بالإضافة إلى وجود ظرف آخر تعرض له أحد الأقارب أشغلني عن المشاركة في الإذاعة فتوقفت عنها.

مع نشاطك الإذاعي، هل كان لك وقفة مع الكتاب والقراءة؟

– نعم كنت شغوفاً جداً بالقراءة، وفي ذلك الوقت كانت هناك رقابة شديدة من الدولة على كل ما ينشر ويباع ويدخل المملكة من كتب ومجلات مع انعدام الرقابة في المنزل، فكنا نقرأ كل ما يصل إلينا من ممنوع وغير ممنوع دون مراعاة لأعمارنا في مرحلة الطفولة وأذكر أنني كنت أبدأ بقراءة بعض الروايات ولا أتركها حتى أتم قراءتها وبشكل متصل دون نوم ومنها رواية البؤساء لفيكتور هوجو ومعظم روايات توفيق الحكيم ويوسف السباعي وإحسان عبدالقدوس وجورجي زيدان. وقد كانت كثير من تلك الروايات – في ذلك الوقت– تُعد من الممنوعات، لكن بقياسها على ما يعرض وينشر هذه الأيام فإنها تعتبر محتشمة ومؤدبة ومناسبة للأطفال.

وأذكر أيضًا في المرحلة المتوسطة أن معلم مواد الدين الشيخ صالح السبهاني– رحمه الله – له كان دور في تفعيل الأنشطة الطلابية والنشاط المدرسي، ومن النشاط كانت الإذاعة صباحاً وفي الفسحة كنا نمارس هذه الأنشطة والبرامج بمتابعة مباشرة من الشيخ صالح رحمه الله الذي كان له الفضل الكبير بعد فضل الله سبحانه في صقل مواهب كثير من الطلاب.

هذا يدعونا إلى السؤال عن النشاط المسرحي وغيره من الأنشطة والهوايات ودورها في حياتك في تلك الفترة؟

– نعم كان النشاط المسرحي مزدهراً في تلك الفترة وكان هناك مسرح الإذاعة ومسرح المدرسة وكذلك كانت الأحياء تقيم بعض المسارح في حال المناسبات والأفراح، وكذلك في ملتقيات الكشافة، لكن الطريف في الأمر أننا في المرحلة الابتدائية كنا نعمل مسرحاً بأيدينا في سطح بيت أحدنا بموافقة الوالدين وندعو إليه أصدقاءنا ونؤدي مسرحيات ونأخذ الأمر جدياً وجميع تلك النشاطات تراجعت في المجتمع، ومن الأشياء التي لا تنسى في تلك الأيام الرحلات المدرسية وما بها من مسابقات ثقافية وألعاب رياضية وأناشيد وتمثيليات، كما أننا لا ننسى ذلك النظام الصارم الذي كنا نلتزم به فوقت المغرب خط أحمر، حيث لا يسمح لنا بأي حال من الأحوال البقاء خارج المنزل بعد صلاة المغرب، إضافة إلى الرقابة الشديدة فيمن تصاحب ومن يخالف ذلك يتعرض للعقاب.

أما الهواية في تلك المرحلة فكانت الأكثر انتشاراً في ذلك الوقت وهي «جمع الطوابع البريدية» وما زلت أحتفظ بعدد قليل منها وربما أصبحت نادرة الآن. أما المرحلة الدراسية الثانوية فقد اختلفت عن سابقتيها ولم يكن فيها ما يذكر سوى أن التوجه السائد بين الطلاب كان إلى القسم العلمي وقد سرت في نفس الاتجاه مع ميولي الأدبية وخلت هذه المرحلة من نشاطات ومتعة المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

> جميع الأوامر الملكية بشأن الإسكان تعبر عن عزيمة قوية وصادقة من خادم الحرمين الشريفين لمعالجة هذه القضية

> الأجيال القادمة ستستفيد من إنشاء وزارة الإسكان وأنظمة الرهن والتمويل العقاري ورفع قيمة قروض صندوق التنمية العقارية

بعد المرحلة الثانوية أين سار بك قطار التعليم الجامعي؟

– في العام الذي تخرجنا فيه من الثانوية لم يكن هناك ابتعاث إلى خارج المملكة وكان الخيار لمواصلة التعليم العالي إما جامعة الملك سعود بالرياض أو جامعة البترول والمعادن بالظهران، والثانية كانت الأكثر جاذبية وتميزاً وقد حصلت على قبول فيها ولكنني قررت الذهاب إلى جامعة الملك سعود لارتباطاتي مع بعض الأصدقاء، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لما فعلت ذلك، وكانت المشكلة الكبرى التي واجهتنا في البداية أننا لم نجد من يوافق على تأجيرنا شقة أو منزل، إذ إنه بمجرد معرفتهم أننا شباب غير متزوجين لا يلتفتون إلينا ولا إلى طلبنا، وبصعوبة بالغة وجدنا شقة في أول شارع المرقب سكنا فيها فترة من الزمن ثم انتقلنا إلى أخرى في ساحة العدل، وبدأت بذلك الحياة الجامعية كطلاب بما فيها من أحداث طريفة.

هل تذكر بعضًا منها؟

– نعم، كانت كلية الهندسة في عليشة، وكان يحدث كثيراً أن نسير على أقدامنا من الكلية إلى البيت، ومن الأمور الطريفة أننا اتفقنا على أن يقوم كل واحد منا بإعداد طعام الغداء لليوم التالي، ولم أكن بارعًا في المطبخ، وعندما جاء دوري أعددت صينية خضار مع الدجاج وأدخلتها الفرن ثم ذهبت لإنهاء بعض الواجبات والدراسة ونسيت الصينية والفرن ونمت، وبعد ساعات أيقظني أحد الزملاء فإذا بالشقة لا تكاد ترى شيئاً فيها من الدخان، والفرن مشتعل في المطبخ أما صينية «الخضار والدجاج» فتحولت إلى فحم.

تنتقل إلى الحياة العملية، فبعد التخرج ما هي أول وظيفة توليتها؟

– بعد تخرجي من الجامعة عام ١٣٩٥هـ عملت في فرع وزارة الأشغال العامة والإسكان بالمنطقة الغربية.. وكان ذلك بداية تشكيل تلك الوزارة، وسبب اختياري العمل في وزارة الأشغال هو رغبتي في الحصول على الخبرة في مجال تخصصي كمهندس، وبعد أشهر من عملي كلفت بالإشراف على «٥٢» مشروعًا منتشرة في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة والطائف وجدة والباحة وبلجرشي. تتمثل في مشاريع مستشفيات ومعاهد ومساجد وطرق ومبانٍ حكومية،

بالإضافة إلى المشاركة في الانجاز وكان ذلك مصدر خبرة كبيرة لي.

وبعد سنة ونصف كلفت بالإشراف على مشاريع أقامتها المملكة في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ومنها مشروع للمعهد العلمي برأس الخيمة، وكانت شركة ابن لادن المنفذ لتلك المشاريع وذلك عام ١٣٩٧هـ. ومن الأمور الطريفة أنني عندما سافرت إلى دبي وكنت أحمل جواز سفر خاص لوحظ في موظف الجوازات في مطار دبي بحجة أن تاريخ النون في الجواز غير معروف لديهم ولم يسمح لي بالمرور إلا بعد أن جاء مسؤول أعلى من موظفي الجوازات وأخبر الموظف أن هذا تاريخ هجري ولا مانع من دخوله. وبعد أقل من سنتين عدت إلى جدة ثم عينت مديراً عاماً لفرع وزارة الأشغال العامة والإسكان وكنت مسؤولاً عن مشاريع المنطقة الغربية، ثم انتقلت إلى الرياض في عام ١٤٠٣هـ.

بعد انتقالي إلى الرياض بأقل من عامين ابتعثت إلى الولايات المتحدة الأمريكية في دورة تدريبية مدتها ١٨٠ شهراً تشمل المشاركة مع أحد المكاتب الهندسية العالمية في قضايا ودراسات تتعلق بالإنشاءات على مختلف أنواعها، وقد استفدت كثيراً من تلك الدورة لعمل ذلك المكتب في مشاريع بحثية مع عدد من الهيئات والمنظمات والجامعات ووجود نخبة من المتخصصين ضمن منسوبيه، وبعد انتهاء الدورة التحقت بالجامعة وحصلت على الماجستير في الهندسة الإنشائية ثم عدت إلى المملكة.

لا شك أن موضوع الإسكان يمثل أحد اللقمات الساخنة التي تبدل معها الدولة جهوداً ضخمة لتأمين السكن المناسب لكن مواطن إلا أن الملاحظ - لاسيما في العقدين الأخيرين - أن هذا اللقم أخذ يتقلم عاماً بعد آخر، وأصبح عدد اللقم والوحدات وحتى القروض العقارية أقل بكثير من عدد المتقدمين عليها فما السبب في رأيك؟

- بالنسبة لقضية الإسكان في المملكة، لم تخل أي من خطط التنمية منذ بدايتها عام ١٣٧٠هـ وحتى اليوم ونحن في منتصف خطة التنمية التاسعة من أهداف إستراتيجية وبرامج للإسكان، فقد يوجد لدينا عدد كبير من الهيئات والمؤسسات والمشاريع الخيرية والأربطة التي تسهم بشكل أو آخر في حل مشاكل الإسكان، ولي رأي في ذلك تكن قبل طرحه أود أن أعبر عن قناعة راسخة لدي بأن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - تتجه اليوم نحو بناء مستدام لقطاع الإسكان لا يشمل جميع مناطق المملكة وشرائح المواطنين فحسب بل أيضا تنعم به الأجيال القادمة، فإنشاء وزارة الإسكان وإصدار أنظمة الرهن والتمويل العقاري ورفع قيمة القروض التي يقدمها صندوق التنمية العقارية، واعتماد بناء ٥٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية بـ ٢٥٠ مليار ريال إضافة إلى ما تم اعتماده سابقاً بمبلغ ١٥٠ مليار ريال كل ذلك يؤكد أن الدولة تسير بعزيمة وإصرار على طريق واضح المعالم ومحدد الأهداف لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ومستدامة لقطاع الإسكان.

وهنا أشير إلى جهود مجلس الشورى في هذا المجال حيث طالب المجلس بإستراتيجية للإسكان، ووافق على مشروع الهيئة العامة للإسكان والتنمية العقارية وصدر بموجبها الأمر السامي الكريم بإنشاء الهيئة العامة للإسكان ومن ثم تحولها إلى وزارة للإسكان. كما وافق المجلس على أنظمة الرهن والتمويل العقاري، وإلغاء شرط تملك الأرض عند التقدم لطلب قرض من صندوق التنمية العقاري، وزيادة مبلغ القرض الذي يقدمه الصندوق إلى خمسمائة ألف ريال لمواجهة تكاليف البناء المرتفعة.

والأمران اللذان أشرت إليهما خادم الحرمين الشريفين مؤخراً بتسليم جميع الأراضي الحكومية القادرة للسكن بما في ذلك المخططات المعتمدة للمنح من وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى وزارة الإسكان لتتولى تخطيطها وتنفيذ البنى التحتية لها ومن ثم توزيعها على المواطنين وإعطائهم قروضاً للبناء عليها، هما نقطة تحول في سياسة الدولة تجاه قضية الإسكان. وفي اعتقادي أن تلك رسالة قوية وواضحة وصريحة من خادم الحرمين الشريفين للملك عبدالله للجهات التنفيذية بأنه لا عذر لكم بعد اليوم، وجميع الأوامر الملكية بشأن الإسكان تعبر عن عزيمة قوية وصادقة وحرص أكيد وإصرار من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني بأن يكون لكل أسرة سعودية في المملكة مسكناً خاصاً بها.

لتكون الصورة واضحة، كيف بدأت المشكلة وما جذورها؟

سأعود إلى ما ذكرته في بداية حديثي عن الإسكان وتناقم مشكلته مع الوقت برأيي الشخصي في ذلك فقطاع الإسكان كانت تشرف عليه إدارة الإسكان بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، وكان مطلوب منها وفق خطة التنمية الأولى وضع السياسات الخاصة بتطوير القطاع والارتقاء بمستوى السكن لفئات ذوي الدخل المحدود وتنفيذ برنامج شامل لتنمية قطاع الإسكان، وكان توجه الدولة في خطة التنمية الأولى تقديم مساعدات مالية محددة لمواطنيها لبناء مساكنهم الخاصة وتطوير المدن والمرافق وتوسعت الدولة في أهدافها الرئيسة لقطاع الإسكان في خطة التنمية الثانية وهدفه تمكين كافة الأسر من الحصول على سكن مريح وأن لا تبقى أسرة من ذوي الدخل المحدود والمتوسط تنفق أكثر من ٢٥٪ من دخلها للسكن وتطوير الإسكان الريفي وبناء المساكن الحكومية والإدارة والإشراف على أوضاع القطاع الإسكان.

وفي عام ١٣٩٥هـ تأسست وزارة وزارة الأشغال العامة والإسكان وبارتفاع من نسبة النمو السكاني المرتفعة في ذلك الوقت وبالتي تجاوزت ٣٪ ووضع الازدهار الاقتصادي الذي أدى إلى استقدام أعداد كبيرة من العمالة إلا أن المملكة شهدت خلال خطة التنمية الخامسة فائضا من العرض الكلي للمساكن أدى إلى انخفاض كبير في قيمة العقارات والإيجارات لكن سرعان ما عادت للعلاقة بين العرض والطلب في المساكن في التغير التدريجي، ومع ازدياد الطلب وانخفاض العرض برزت مشكلة الإسكان في المملكة

وأصبحت هناك حاجة ملحة لوضع سياسات وبرامج لحلها.وفي هذا الوقت رفع معهد الإدارة العامة دراسة تضمنت بإلغاء وزارة الأشغال العامة والإسكان، وكان لتلك الدراسة أثرٌ بالغ في تأخير إيجاد حلول لقضية الإسكان من عام ١٤٢٤ إلى ١٤٢٨هـ.

هل ترى كمهندس أن هناك أسباباً فنية بعيدًا عن الأسباب الإدارية إن صح التعبير؟

وجهة نظري الشخصية في مشكلة الإسكان أنها نمت وتضخم حجمها مع الوقت وازدادت تعقيداً لأسباب تعود إلى تخطيط التنمية العمرانية وعدم توازنها مكانياً وإدارة الأراضي الحكومية وطرق البناء التي أسهمت في تقصير عمر المباني وتدهورها قبل أن تصل إلى عمرها الافتراضي الأمر الذي أدى إلى وجود أحياء هجرها سكانها لأنها لم تعد مناسبة لهم، كما لم تكن هناك بيئة جاذبة للقطاع الخاص للاستثمار في تطوير الإسكان بل على العكس من ذلك كانت بيئة طاردة بقوة، إلى جانب البيروقراطية في منح التراخيص البلدية، وبطء إيصال الخدمات وضعف وسائل النقل، ومحدودية مصادر التمويل، وغياب ما ينظم العلاقة بين الأطراف المعنية بالإسكان ويضمن حق كل طرف، إضافة إلى عامل آخر يتمثل في ثقافة المجتمع التي تؤثر في تحديد نوع وحجم ومكان المسكن ومصادر تمويله كل ذلك يجعلنا نقدر الخطوات الجادة والعملية التي اتخذتها الدولة لبناء تنمية مستدامة لقطاع الإسكان.

بعيداً عن هذا الملف الساخن، ما هي القرارات التي اتخذتها والمهام التي باشرتها وتركت أثراً لديك؟

– كثيرة تلك المواضيع وأرجو أن يتوفر لي الوقت في يوم من الأيام لكتابتها وتدوينها كمذكرات شخصية لي ولأبنائي، وتحضرني الآن ثلاث منها:

الأول: لجنة كلفت برئاستها مع مندوبين من وزارة المالية وديوان المراقبة العامة بالإضافة إلى وزارة أو جهة حكومية عليها استحقاقات لمواطنين أو شركات في القطاع الخاص وكانت جميع تلك الاستحقاقات قد حدثت بإجراءات مخالفة للنظام، وقد منحت اللجنة صلاحية اتخاذ قرارات نهائية بالصرف أو عدم الصرف لتلك المستحقات.. ولقد تعلمت مدى حجم الفساد الذي يمكن أن يتبع نتيجة تكون قناعات لدى البعض بأن النظام ما عمل ليخرق وأن الصلاحيات تؤخذ ولا تعطى ثم توريث تلك القناعات لأجيال لاحقة بأن هذا هو الصحيح الذي يحقق النجاح.

أما الموضوع الثاني، فكان إنجاز واحد من أكثر المشاريع تعقيداً في مشعر منى في مدة زمنية لا تتجاوز

في الثانوي اتجهت للقسم العلمي.. والتحقت بجامعة الملك سعود من أجل أصدقائي

خمسة أشهر.. ولقد تحقق ذلك بفضل الله سبحانه وتعالى ولقد أكسبني ذلك المشروع قرباً ومعرفة وحباً لشخصية فذة هو صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالعزيز وأدعو لله أن يجازيه خيراً على ما قام به في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة.

أما الموضوع الثالث الذي لا يغيب عن ذاكرتي فهو التحضير لانتخابات المجالس البلدية في دورتها الأولى.

ذكرت في معرض حديثك أن جل حياتك الوظيفية قضيتها في وزارة الأشغال العامة والإسكان، هل تلقي لنا الضوء على الوزارة ومهامها؟

– غالبية الحكومات في دول العالم تشمل وزارة معنية بالأشغال العامة وقد يختلف مسمى الوزارة أو الجهة الحكومية المعنية بالأشغال العامة من دولة إلى أخرى كأن تكون وزارة التجهيز أو التشييد أو الأرض والبنية التحتية أو الإنشاء والتعمير وغيرها من المسميات إلا أن مهامها ومسؤولياتها تندرج ضمن مفهوم الأشغال العامة وتتسع أو تضيق مهام ومسؤوليات الوزارة المعنية بالأشغال من دولة إلى أخرى ومن حقبة زمنية في نفس الدولة إلى أخرى، ويعتمد ذلك على عوامل منها التنظيم السياسي للدولة وما يمر بها من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية وأولويات البناء فيها من طرق وصرف صحي ومطارات وموانئ وسكك حديدية وغيرها.

ويذكر لنا المؤرخون أن أول إدارة حكومية للأشغال العامة في التاريخ كانت في مصر القديمة ضمن أقدم تنظيم إداري للجهاز الحكومي عرفه الإنسان في الفترة ما بين «٢٩٠٠-٢٤٧٥ ق. م»، ثم اتسعت نشاطاتها وتطورت ونمت فعاليتها تنظيماً وتمويلاً وتنفيذاً وتشغيلاً.

وللأشغال العامة هدف إستراتيجي مهم هو أن الدولة تصبح معتمدة على نفسها تقنياً وقادرة على التعامل بكفاءة مع المتغيرات والتحديات في قطاع التشييد والبناء.

وتاريخياً أنشئت في عام ١٣٥٥هـ – ١٩٣٦م «مصلحة المعادن والأشغال العامة» في جدة وألحقت بوزارة المالية وكانت المصلحة تقوم بجميع الأشغال العامة ومنها المباني الحكومية والطرق، وفي عام ١٣٧٣هـ – ١٩٥٣م فصلت الأشغال عن مصلحة المعادن وألحقت بوزارة المالية كمديرية إلى سنة ١٣٧٤هـ عندما ألغيت. وفي مطلع عام ١٣٨٣ أنشئت «مصلحة الأشغال العامة» وتألفت لجنة فنية من مختلف الوزارات لدراسة كيفية انتقال مهام المشاريع من الوزارات إلى المصلحة.

وفي عام ١٩٦٣م قدم خبراء مؤسسة فورد مذكرة بشأن المراحل التي تمر بها إجراءات إنشاء «مصلحة الأشغال العامة» ومما تضمنه تقرير خبراء فورد أن إعداد وتحضير المشاريع بصورة فردية من قبل الوزارات أدى إلى إعاقة إنجاز الخطط والمواصفات وإلى زيادة كلفة المشاريع.

وفي عام ١٣٩٥هـ أنشئت «وزارة الأشغال العامة والإسكان» وقامت بمتابعة تنفيذ مشاريع بعض الأجهزة الحكومية بناءً على طلبها ثم أخذت تلك المشاريع في التناقص بإنشاء إدارات هندسية في كل جهاز حكومي. وفي عام ١٤٢٤هـ وبناءً على دراسة أعدت في معهد الإدارة العامة بمنهج – لي رأي فيه ليس مكانه هنا– ألغيت وزارة الأشغال العامة والإسكان. الوضع الراهن للقطاع يشهد حالياً تنفيذ أكبر حجم من المشاريع نوعًا وكمًا وتكلفةً في تاريخ المملكة ومع هذا فهو عاجز عن توطين وظائفه بأكثر من ١٠٪ والمساهمة بفعالية في خفض نسبة العاطلين عن العمل في البلاد.

إلى جانب ذلك كله لم يستطع قطاع التشييد والبناء في إيجاد مقاولين محليين لا يقتصر نشاطهم داخل المملكة فحسب بل يمتد إلى خارجها، ولم يتوفر لدى القطاع مصداقية الكفاءة التي تتيح له إيجاد حلول علمية وعملية مقبولة لما يعترض مشاريعه والمجتمع من مشاكل تقنية ومثال ذلك تصريف السيول.

كل ذلك يشير إلى الفراغ التنظيمي المؤثر نتيجة عدم وجود جهة حكومية تعنى بوضع أهداف وسياسات وبرامج القطاع وتراجع نظمه وتنظيماته، جهة حكومية تتراكم فيها الخبرات وتعتمد على نفسها تقنياً وتوظف أبنائها، وسواء كانت الجهة الحكومية وزارة أو هيئة أو أي شيء المهم سد الفراغ التنظيمي الذي نشهده.

الأمر الملكي بتسليم أراضي المنح لوزارة الإسكان

حلم المواطن بتملك السكن بين الوزارة وتجار العقار

يمثل الحصول على مسكن لائق حلماً للكثير من أبناء هذا الوطن. في ظل ارتفاع أسعار الأراضي، رغم الجهود التي تبذلها الدولة لمعالجة هذه القضية التي باتت تؤرق ولاة الأمر قبل المواطن. ومنها الأمر الملكي الكريم بتخصيص ٢٥٠ مليار ريال لبناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في جميع مناطق المملكة، إلا أن وزارة الإسكان واجهت بعض المعوقات لتنفيذ مشاريع الإسكان في بعض المدن بسبب شح الأراضي لإقامة تلك المشاريع عليها، وفي إطار حرص ومتابعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لتوفير السكن المناسب للمواطنين بما يكفل لهم حياة كريمة أصدر – حفظه الله- أمره الكريم بتسليم جميع الأراضي الحكومية المُعدة للسكن بما في ذلك المخططات المعتمدة للمنح من وزارة الشؤون البلدية إلى وزارة الإسكان لتتولى تخطيطها وتنفيذ البنى التحتية لها ومن ثم توزيعها على المواطنين حسب آلية الاستحقاق. الأمر الملكي الكريم يفتح آفاقاً واسعة ويمنح الأمل لكثير من المواطنين في تحقيق هذا الحلم، مع الوضع في الاعتبار الحاجة إلى توفير إمكانات أخرى غير الأراضي ومنها تكلفة البناء والمواد اللازمة له والأيدي العاملة.

مجلة الشورى استطلعت آراء عدد من العقاريين حول تأثير الأمر الملكي بتسليم مخططات المنح إلى وزارة الإسكان على أسعار العقار، وما يتيحه من فرص للمواطنين لتملك السكن.

رجل الأعمال والمستثمر والعقاري إبراهيم الموسى: يرى أن قرارات وزارة الإسكان الأخيرة أسهمت بشكل واضح في ما نسميه الركود العقاري وقال: إن انحسار عمليات إفراغ الأراضي لدى فروع كتابة العدل وقلة الطلب على شراء الوحدات السكنية أمر مشاهد وظاهر لدى الكثير من المكاتب العقارية ذات النشاط التسويقي، ولا أدل على ذلك إلا انحسار الطلب على القروض العقارية لدى البنوك التي توضح مؤشرات القرض العقاري لديها هبوطاً واضحاً في الشهرين الأخيرين لا سيما مع نقل أراضي المنح إلى وزارة الإسكان بدلاً من وزارة الشؤون البلدية والقروية.

ويقول: إن هذا التحول في نسب الإقبال على شراء الأراضي والوحدات السكنية سواء كانت للسكن أو للاستثمار مرتبط بحراك وزارة الإسكان الذي أعقب القرارات السيادية التي طالبت الوزارة بحلول عاجلة لمشكلة «السكن» مما يتطلب من المسؤولين سرعة إغلاق ملفها الساخن بحلول جذرية من شأنها توفير فرص المسكن المناسب لجميع المواطنين، ويضيف الموسى أن الظاهرة لا تعدو سوى كونها ركوداً في المبيعات ولم تصل إلى الآن إلى نزول في أسعار الأراضي إلا فيما ندر، لا سيما في المخططات الواقعة خارج المدن والتي اعتاد الناس على تسميتها أراضي المضاربات العقارية.

ويضيف الأستاذ إبراهيم الموسى في معرض حديثه عن محاضن المال: إن المستثمر إذا لم يجد في العقار جدوى استثمارية سوف ينصرف إلى قنوات استثمارية أخرى ولا أدل على ذلك إلا ازدهار سوق الأسهم حينما كانت السوق العقارية تعاني من الركود في مؤشرات البيع والشراء ناهيك عن أن فترات الركود العقاري طيلة الأربعين سنة المنصرمة تزامنت مع نشاطات استثمارية أخرى.

المؤشر العقاري لن يتأثر بحراك وزارة الإسكان

رجل الأعمال والخبير العقاري الأستاذ عبدالمحسن بن خالد المقرن يرى أن على وزارة الإسكان أن تبدأ العمل مباشرة بما يتوفر لديها من إمكانيات وصلاحيات في تفعيل التوجيه الملكي الكريم دون النظر إلى العوائق البيروقراطية، وعليها كي تكسب ثقة المواطن أن تبدأ العمل، فالمواطن يتساءل عن مصير الخمسمائة ألف وحدة سكنية، فإن كان العائق في الأراضي فلماذا لم تسلم الوحدات التي أقرت في المدن والمحافظات التي لا تشتكي من ندرة الأراضي، ثم إن توزيع المنح أصبح الآن بيد الوزارة فعليها سرعة تحديد مواعيد تقديم طلبات المنح مع تحديد مواعيد التسليم، كما أن الوزارة قادرة – إن رغبت – أن تتعاون مع التأمينات الاجتماعية ومصلحة التقاعد في استثمار بناء هذه الوحدات كونهما تمتلكان الخبرة والمال.

وعن أسعار العقار قلل المقرن من تأثير حراك وزارة الإسكان على أسعار العقار، وقال: إن المؤشر العقاري لن يتأثر بذلك، لأن الطلب سيزيد سواءً في شراء الأراضي أو الوحدات السكنية أو غيرها، وما يدل على ذلك أن سعر العقار عالمياً في صعود مستمر، ولا يزال العقار عندنا هو الحاضن الوحيد لأموال كثير من المستثمرين.

الحيطة والحذر والترقب سبب الركود الذي يشهده قطاع العقار حالياً

العقاري سعد القحطاني «مستثمر في مجال الوحدات السكنية» يقول: إن الإحجام عن طلب المساكن بدأ واضحاً خلال الأشهر الثلاثة الماضية وربما أن هذا عائد للحيطة والحذر من قبل المواطن أكثر من كونه مؤشراً لحلول جذرية لمشكلة الإسكان، فالقرارات الأخيرة لا زالت مبهمة ولم تضع النقاط على الحروف لا سيما في موضوع المنح، كما أن القروض العقارية المقدمة من صندوق التنمية العقاري ما زالت أسيرة الطوابير الطويلة التي ربما يحظى بها الأبناء لا الآباء، ناهيك عن أن جدواها تتقلص تباعاً مع زيادة أسعار المتر العقاري، إذ لم يحدث أن زاد سعر الأرض على سعر البناء إلا خلال السنوات الأخيرة، وهذا مؤشر خطير ربما تستغله بعض الشركات ذات العلاقة بمواد البناء، وكذلك التجار الموردين للقفز بسعر المواد الخام مما يستحيل معه بناء المسكن حتى لذوي الدخل المرتفع.

احتكار الأراضي وندرة محاضن المال والتسهيلات البنكية

من جانبه يرى المهندس والمستثمر في مجال العقار مسفر المهنا ضرورة إيجاد حلول جذرية لظاهرة قلة الأراضي المعدة للسكن داخل المدن ويلمح إلى جدوى جباية الزكاة على الأراضي الخام، وارجع أسباب مشكلة السكن في المملكة إلى ثلاثة أسباب تتلخص في احتكار الأراضي وندرة محاضن المال والتسهيلات البنكية المتمثلة في تقديم القروض العقارية لغير المقتدرين على امتلاك السكن، وهذه القروض شبكة يقع المواطن في شراكها طوال عمره الوظيفي، ومع أن المواطن يدرك حجم الأرباح التي تعود للبنوك جراء هذه القروض وعلو ما يسمى «الفائدة البنكية» واستغلال ضعف أداء بعض الجهات الرسمية، إلا أنه

عبدالمحسن المقرن

ابراهيم الموسى

أحمد المطرفي

عبدالمحسن المقرن: نشاهد انخفاضا على المدن الكبرى والحوض الميت لأقل من مدن جاذبة مع انتشار الأعمال

إبراهيم الموسى: المؤشرات تدل على وجود فرص في المدينة والأرياف لنمو الأسعار

أحمد المطرفي: المتحدي الأول من مقاولة تدرة الأيدي العاملة

يجد نفسه مضطراً في كثير من الأوقات على توفير المسكن عن طريق القرض العقاري، رغم إدراكه مسبقاً باستغلالية البنك لظروفه وشعوره بالدين من العقد المبرم بينه وبين البنك، لا سيما إذا شمل هذا العقد بند «إعادة التقييم» الذي من خلاله يستطيع البنك إعادة تقييم المسكن المباع كل فترة ومع زيادة سعر المسكن يزداد سعره على صاحب القرض الذي لن ينتقل إليه الملكية إلا بعد إتمام المبلغ و«سيقاء البنك حقوقه المالية بعد خمس وعشرين سنة في الغالب، وهذا النوع من العقود مجحف في حق المواطن الذي اشترى منزله بنظام القروض بمبلغ مليون ريال وفي حالة التقييم بعد ستين ربما يزداد سعره إلى مليون ومائتي ألف ريال ستضاف إلى العقد ويتحملها المواطن المتعسر وهكذا.

إجراءات طويلة لاعتماد تخطيط الأراضي بعض الوقت

ويقول رجل الأعمال يوسف العطيز: إن قرار خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله– بتسليم أراضي المنح إلى وزارة الإسكان قرار سليم وحكيم وهو المؤمل فيه فهو الأب الحنون الذي لحاجة مواطنيه وأبنائه، والمطلوب الآن بذل الجهد والتعاون الصادق الجاد لتنفيذ ما وجه به حفظه الله وسنه بالخدمة والعافية.

ويرى أن من أهم أسباب الارتفاع غير المبرر الذي حصل في العقار – مع أن البلاء ولله الحمد تمتلك مساحات ضخمة– بطء الإجراءات في معاملات التخطيط للأراضي التي تأخذ عدة سنوات بدون مبرر مقبول فكان من الواجب على جهات الاختصاص العنية بذلك أن يأخذوا بيد المطور وتشجيعه وتسهيل واختصار الإجراءات له التي وصلت لعدة سنوات في اعتماد مخططات الأراضي وكذلك نستغرق عدة سنوات أخرى في التنفيذ والاستلام.

لا بد من قرارات وزارة الإسكان مع قرارات تصحيح أوضاع العمالة بقطاع البناء

والعقاري أحمد المطوع رؤية أخرى حول واقع الإسكان مستقبلاً حيث تعيش الأسواق العقارية في المملكة حالة من عدم التوازن بين الطلب والعرض ويقول: لعل المتابع للقرارات التي صدرت مؤخراً عن وزارة الإسكان يدرك تزامنها مع قرارات وزارة العمل بتصحيح أوضاع العمالة وترحيل مخالفي نظام الإقامة وأخشى رغم إيجابية هذا القرار – أن يؤثر ذلك على سعر اليد العاملة، حيث يؤدي التقلص العمراني حجم العمالة المتوفرة، لا سيما في حال هبوط سوق العقار ونزول سعر المتر العقاري. وضخ القروض وتسريع في إنهاء طوابير صندوق التنمية حيثها وقد يزداد الطلب على العمالة المتخصصة بشكل أقوى في ظل تدرجها إضافة إلى محاولة ملاك الأراضي البيضاء تصريف مخزوناتهم من الأراضي الخام في حال تم تفعيل قرارات رفع رسوم الخدمات وكذلك تحصيل مبالغ مصلحة الزكاة والدخل على هذه الأراضي، وهو – إن حدث– سيزيد في العرض للأراضي كما سيؤثر في طلب تراخيص البناء التي سوف تجاريه بتدرة اليد العاملة.

دعم الهجرة إلى المدن الصغيرة والمحافظات يعد توفير كافة الخدمات والمرافق الحكومية

عبدالمحسن الباقي خبير عقاري ومالك لإحدى الشركات العقارية، يرى أن على وزارة الإسكان إن هي أرادت أن تخفف عن كاهلها أعباء توفير المسكن المناسب لكافة المواطنين أن تأخذ في الاعتبار ضرورة تخفيف الضغط على المدن الكبرى لا سيما وأن توفير المساكن في هذه المدن يعد هو المعضلة الكبرى التي تواجه الوزارة لسبب ندرة الأراضي وازدياد الهجرة إليها من قبل المدن الصغيرة والمحافظات، وهو ما يتطلب العمل على تقييضه بحيث تسهم وزارة الإسكان

مع القطاعات الحكومية الأخرى في دعم الهجرة إلى المدن الصغيرة والمحافظات بعد توفير كافة الخدمات والمرافق الحكومية والخاصة في هذه المدن وتسهيل عمليات النقل من خلال توزيع الأراضي ومنح القروض بنسب أعلى منها في المدن الكبرى ناهيك عن العمل على إحاطة المدن الكبيرة بمدن صغيرة حاضنة لتوسعها السكاني، وهذا بدوره سيسهم في حل مشاكل أخرى تعاني منها المدن مثل الزحام المروري والزحف العشوائي لكثير من أحيائها، ناهيك عن كونه مسوغاً منطقياً وسبباً رئيساً في تقليص سعر المتر في المدن الكبيرة.

تقنين القروض البنكية

منصور العلي مستثمر في الوحدات السكنية يؤكد أهمية تقنين القروض العقارية التي تقدمها البنوك بحيث لا تصبح قروضاً تراكمية من خلال فتح الفرص لعدد أكبر من البنوك للمنافسة وتحسين الخدمة وتقليص سعر ما يسمى فائدة القرض العقاري، ناهيك عن ضرورة أن تتعامل الدولة بحزم مع استغلال البنوك لحاجة المواطن وهي التي تقتنص من حسابه المبالغ الضخمة في ظل تسهيلات حكومية لا تحلم بها البنوك في الخارج، بالإضافة إلى ضرورة دخول وزارة الإسكان كضامن أو كداعم للمواطن من خلال تقليص حجم ما يسمى الفائدة البنكية، ومن ثم سدادها من قبل الوزارة نفسها على أن يتحمل المواطن سداد المبلغ المقترض كاملاً في الوقت المحدد. وهذا واجب على البنوك التجارية وليس من باب المسؤولية الاجتماعية المناطة بها.

غياب التخطيط ونقص المعلومات وتداخل الصلاحيات فاقمت الأزمة

أما الخبير الاقتصادي فيصل الجهني فيقول: إن أزمة السكن كلما استفحلت استعصى علاجها وكانت لها تبعات اقتصادية وتنموية واجتماعية وأمنية، وحل أزمة السكن بالمملكة العربية السعودية تحتاج إستراتيجية شمولية تتضمن مشاركة عدة جهات ووزارات حكومية في صياغة وتطبيق إستراتيجية الإسكان، حيث نجد تفاقم أزمة السكن كان من أبرز أسبابها غياب التخطيط ونقص المعلومات وتداخل الصلاحيات وتعارض الأنظمة فيما بينها مما أسهم بشكل مباشر في نشوء هذه الأزمة أو الفجوة الإسكانية المتصاعدة.

ولعل المقترحات تتلخص في التنسيق مع الجهات والوزارات المعنية بموضوع الإسكان من خلال إيجاد إستراتيجية عمل موحد يتم بمقتضاه تذليل العقبات التي تواجه وزارة الإسكان وتحويل بعض الصلاحيات التي من شأنها تسريع وتفعيل حل أزمة السكن، ناهيك عن ضرورة إيجاد حل «عاجل» لتنامي

فيصل الجهني

- سعد القحطاني: مؤشر العقار في ركود والمواطن يراقب بحذر
- مسفر المهنا: المواطن يشعر بالغبن تجاه قروض البنوك التجارية
- فيصل الجهني: هناك حاجة ملحة لإستراتيجية عقارية شاملة
- يوسف العطير: إجراءات التخطيط تستغرق سنوات طويلة بدون مبرر مقبول

وارتفاع أجور عمالة البناء من خلال الإعفاء أو الاستثناء من بعض الشروط أو الرسوم والإجراءات المتعلقة بعمالة البناء، وضرورة العمل على إحياء الضواحي والمدن الصغيرة القريبة من المدن الكبرى من خلال دعم وتوسيع كافة الخدمات وتشجيع الهجرة العكسية من خلال التحفيز والترغيب مع العمل على بناء الأبراج السكنية مكتملة الخدمات في المدن الكبرى، وإعادة فرز وهيكلة آليات ونظم البناء المعمول بها حالياً بحيث يمكن أن تكون مساحات الأراضي ومسطحات البناء والخدمات المرافقة لذلك أكثر جدوى ومواءمة لحاجة المواطن بهذه المرحلة، وتسهيل إجراءات استخراج الرخص والتصاريح الخاصة بالبناء أو المخططات وإيصال الخدمات لها، مع إيقاف المضاربات في الأراضي والوحدات السكنية وتنظيم مكاتب الوساطة «مكاتب العقار» ووضع حد للارتفاعات السعرية غير المبررة من خلال نظام يضمن للطرفين المؤجر والمستأجر حقوقهم.

ويضيف الجهني إلى ذلك مئات المساهمات العقارية المتعثرة ونسبة كبيرة منها داخل النطاقات العمرانية بعضها تم حله وهي فرصة ذهبية لوزارة الإسكان لشراء هذه الأراضي والاستفادة منها لإقامة الوحدات السكنية أو منحها على هيئة أرض متبوع بالقرض وفق القرار الأخير الذي أمر به خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، كما يجب العمل على سرعة تطبيق وتفعيل نظام التسجيل العيني للعقار بكافة مناطق المملكة و تطبيق «آلية رسوم الأراضي البيضاء ومنع كافة صور احتكار الأراضي وسحب المنح غير المستغلة في السكن أو الزراعة مع تخفيض أعداد العمالة التي يمكن الاستغناء عنها شريطة ألا يكون لها تبعات عكسية على التنمية والمواطن، هذا إلى جانب إقامة المؤتمرات والمعارض المحلية والمشاركة في المؤتمرات الدولية للاستفادة من الخبرات والاطلاع على آخر المستجدات في نظم البناء، وتشجيع وإشراك القطاع الخاص وعلى رأسه البنوك في دعم ومساندة المشاريع الإسكانية إضافةً إلى توفير وسد حاجة السوق المحلية من مواد البناء والعمالة المتخصصة وسرعة تدارك ومعالجة أي أزمة قد تنشأ في هذا الصدد.

أحمد اليحيى.. سنوات من العمل المخلص والأخلاق الفاضلة والعطاء بصمت

هوّاز العريفج

يعد مشورون عضواً جديداً بالعضوية عادة مجلس الشورى أواخر شهر جمادى الآخرة لعام ١٤٣٤هـ الأعضاء أحمد بن سعد العزيز اليحيى، الأمين العام لمساعد لشؤون الجلسات، بعد حياة مليئة بروح الإخلاص للعمل، زاخرة بالتميز في الأداء، زاهرة بالعطاء ت والمنّ اليانعة.

إن الحديث عن : جل مثل أبي سعد العزيز ذو شجون، ذلك لأنه تحلى بصفات وخلال قل أن يوجد لها مثيل، ربما يزداد اعدا الشجن أن يغرد في هذا الفضاء الفسيح أن الرجل قد غادر، فتلي الأمر مندوحة في الثناء عليه، إذ لا مكاسب تجنى، ولا سبل للمنفعة، سلاوة على الفارق الوضيع بين كاتب السطور وهذه الشخصية الفاضلة.

لقد كان - وفقه الله - يشكل العمق الحقيقي لمجلس الشورى، فمع الاحترام والتقدير الكاملين والبالغ للجميع، إلا أن مما يميزه وقوفه على رأس هرم الأمانة العامة المساعدة لشؤون الجلسات، لعلمه بكل ما يدور تحت قبة المجلس؛ إدارة وتنظيماً، تسجيلاً وتحضيراً، إقراراً ومتابعة، كيف كانت خلاصة العمل اليومي الذي تتكون منه وتتشكل، وتلتف نقية منظومة المجلس، وكان للحمله هذه المسؤولية الجسيمة التي منحت له من كافة قيادات المجلس السابقين واللاحقين خير شاهد الشواهد على سمة الأفق الإداري والإدراك العلمي والإلمام المعرفي الذي يتحلى به، بل والذي عايشه باحتراف واقتدار، كيف لا وهو ينحدر من أسرة جليلة القدر والفضل والنبالة، خرج منها الكثير من رواد العمل الإداري والاقتصادي والدبلوماسي، حدثني أحد الفضلاء يقول: فاجأت أحد الوجهاء في الدولة في إحدى محافل المجلس الكبرى وهو يحتضن باحتفاء بالغ الأستاذ أحمد، يقول: فاقتربت من ذلك الوجيه وقلت هذا (دينمو) المجلس، قال الرجل: تعرف أبوه؟ قلت: نعم، قال: إذن لا تستغرب.

ولعل من محاسن الشرس وجميل الذكريات في الحس أن قد اجتمعت وإياه في عدد من اللجان الخاصة بالتطوير الإداري والدور الرقابي وتقنية المعلومات، وقد وجدته في كل الاجتماعات صاحب أسلوب أخاذ، فلا يعقب الحديث إلا وقد وضع له بُعداً حيثياً وموضوعياً للنقاش، ولا يطرح تجربة إلا وتكون ناضجة بالفكر والخبرة، ولا يعطي رأياً وحكماً إلا وغالباً ما تكون توصية يؤخذ بها. كل ذلك يأتي في سياق أحد أهل الوجودين حديثاً وأكثرهم ترحيباً، فلا تفوته نقطة إلا وقد ألم بها إعمالاً وإثراءً بالنقاش، ولا يحسن سير الاجتماع عن الصمون لا وتجده حاضراً بأسديناء الرؤى للحديث عن ما يجب وترحين الهامشيات جانباً.

وفي تقديري الشخصي، أجد أن الرجل تميّز بثلاثة عناصر شخصية جدّابة كوّنت منه تلك المثل الفاضلة التي تستحق الإشادة:

الأول: إلمامه وبحصافة عالية بكل الموضوعات المطروحة في جداول أعمال الجلسات وخلفياتها الزمنية والمعلوماتية، فعلى الرغم من أهمية الدور الذي تقوم عليه الجهات الفنية بإعداد التقارير دراسة وبحثاً، إلا أنه كان للوجه الذي يضبط لنطاعة عملها السير باتجاهها الصحيح، ويبعد عنها كل ما لا يصب في مصلحة موضوعية التقارير ويؤثر في العمل الإيجابي، لذا كان دوره في هذه الناحية خفياً وعميق وعالي الأهمية، بل إن الكثير من الإدارات الفنية رابطة الموضوعات المحالة ونوثيقها كانت في عبّر إدارته فبل أن يتوسع المجلس في أعماله ويستنزه فيها.

والثاني: العمل بإخلاص وإتقان وصمته وقد قيل متكن حطاسية دروب الخير على رمي تأتي: لا يسمع لها وقعٌ ولكن آثارها بينة، وهذا هو أحمد اليحيى، من جميل المصادفة وحسن الحظ أن قد حبرت مكتب سعادته في السنوات الأخيرة، كما تجمعني وظيفة وثيقة بفريق عمله في المكتب، هناء وذلك مختلفي من ملاحظة سعادته عن قرب، فوجدته أكثر الناس انتظاماً في حضوره وانصرافه رغم إضافه التام منذ تقديمه للمجلس عن أية التزامات بذلك، كما وجدته منصباً وبشكل عميق على مهامه الوظائفية، فلا مجال لغير إتمام العمل في حينه، خصوصاً ما يتعلق بجانب وضع جدول الأعمال ومراجعة المحاضر وتدقيق سياغة القرارات، لذا لا أعلم عليه أنه قد رُجع في شيء من اختصاصاته، بل وجدت كثيراً من المستجدات والأمور بالغة الأهمية والحساسية في المجلس تسند إليه لإبداء الرأي حيالها، يضاف إلى ذلك عضويته في أهم لجان المجلس الفنية بالكثير من اختصاصاته الفنية والإدارية، كل ذلك يجعله عمل دؤوب بنظام وكتمان عجيب، فلا يجوز كلامه فعله، ولا يرى في أقرانه وزرد أعماله.

الثالث: السماحة والتواضع ولين الجانب، فعلى الرغم من تسنمه هرم القدم وأجدر المسؤوليات التي يُعزى لها الكثير من الاختصاصات بالغة الأهمية والحساسية وسنة لحظة تعسنه، وعلى الرغم من شغله للمراتب والمناصب العليا معظم مدة عمله في المجلس، ولما لشخصيته التي تعدُ مرجعاً مهماً للكثير من المسؤولين وأعضائه؛ إلا وكأنك تتعامل مع أقل الناس منزلة ومكانة، فدائماً ما تجد مجلسه رحباً ومكتبه مفتوحاً لهموم الجميع، الكبير والصغير، الوجيه والوضيع، القريب والبعيد، وغالباً ما يبدل نصحه ووجاهته في تحقيق رغبة من يؤون إليه - بعد الله - وكثيراً ما أجده ممتزاً وفخوراً بإنجازات العلمية والتنوية مع زملائه على اختلاف مراتبهم، دائم التوجيب والمزاحة واللطف حتى مع من يفرق عنهم سناً بقدراً، وقل أن تجد مناسبة سعيدة أو حزينة لأحد منسوبي المجلس ولا تجده فيها، وعلى دقة عمله وبالغ أثره في المجلس؛ لا أحده لا يعزو تقصيراً لأحد، بل كثيراً ما يسمي التجاوزات باسم أصحابها، ومن ثم الإشادة والزعو بوجودهم في المجلس، وأجزم أنه يعد خلف الكثيرين منهم، ولا يُذكر شخص بسوء في مجلسه إلا ويحدق بنظرة استنكار يشبهها محاولة تغيير للموضوع إلى غير ذلك.

وبعد: هكذا تكون السيرة العطرة جميلة وهصنعة، أن يتضيها المرء بنقاء ونجاح، وبصمت وكتمان، يتأطى سمها بوجدان راقي وعقل كبير، يتسلق إلى السامقات ويتأى بنفسه عن السفاسف يقدّم الأولويات ويتقاضى عن ما دونها، فلا يترك من بعده إلا جميل الأثر وعاطر الذكر، فلا مكان في هذه الحياة لغير مُثُل الأثر النبيل.

أحمد بن عبد العزيز اليحيى، اسم سيمتز به للمجلس كثيراً، وسيذكره كل من عرفه أو عمل معه طويلاً، وكل الشكر لزملاء في الأمانة العامة المساعدة لشؤون الجلسات الذين احتفوا به في مناسبة عيلة، فقد كانوا محبيه الكثير مما يستحق، وخالص الدعاء والأمنيات لسعادته بأن يمتعه الله بالصحة والعافية، وأن يكلل حياته القادمة بالخير والسعادة، فقد كان مصدراً كثيراً ضيا مباركاً للعطاءات النبيلة والكريمة مع الجميع.

السلطة الرقابية لمجلس الشورى (١-٢)

إن أهم وظيفتين يقوم بهما مجلس الشورى هما الوظيفة التنظيمية والرقابية، والحقيقة أن ممارسة المجلس لمهامه الرقابية يعمل على ترشيد أعمال الأجهزة التنفيذية ويساهم في تحقيق أهدافها، وفي دعم التنمية ومحاربة الفساد.

وسنخصص هذا الفصل لمناقشة الدور الرقابي لمجلس الشورى ومدى فعالية الصلاحيات المخولة له لممارسة الرقابة على أداء الأجهزة التنفيذية وسنلقي الضوء على الأسانيد النظامية لممارسة المجلس سلطته الرقابية، وسنناقش أيضاً الآليات التي يمارس المجلس من خلالها مهامه الرقابية.

أولاً: الأسانيد النظامية لممارسة مجلس الشورى مهامه الرقابية:

ينظر البعض لمجلس الشورى على أنه مجرد هيئة استشارية تبدي الرأي في السياسات العامة للدولة في الأمور التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء إلا أن الواقع خلاف ذلك، إذ إن المجلس يمارس مهاماً ومسؤوليات تنظيمية ورقابية تم النص عليها في النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى.

فالمادة (٤٤) من النظام الأساسي للحكم تنص على أن السلطات في المملكة تتكون من السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية، كما وأن هذه المادة تنص على أن تتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقاً للنظام الأساسي للحكم وغيره من الأنظمة، وتنص أيضاً على أن الملك هو مرجع السلطات. وبالتالي فإنه يمكن القول إن النظام الأساسي للحكم لم يأخذ بمبدأ الفصل المطلق بين السلطات وإنما أخذ بمبدأ تعاون وتآزر هذه السلطات.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل بإمكانية مجلس الشورى أن يمارس رقابة فعالة على أداء الأجهزة التنفيذية في ظل عدم الأخذ بمبدأ الفصل المطلق بين السلطات؟ وهل سيؤدي هذا الوضع إلى هيمنة السلطة التنفيذية على نحو يشل قدرة المجلس على ممارسة سلطته الرقابية؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال فإنه ينبغي التنويه إلى أن هناك من يرى أن من الأهداف التي يسعى مبدأ الفصل بين السلطات إلى تحقيقها الحيلولة دون أن تطغى إحدى هذه السلطات على السلطات الأخرى، وأن استقلال هذه السلطات عن

د. يحيى بن عبدالله الصمعان
عضو مجلس الشورى

بعضها يعمل على تحقيق رقابة فاعلة ويحمي المصلحة العامة. في حين أن هناك وجهة نظر أخرى تخالف ذلك وترى أن تعاون هذه السلطات يعمل على تقديم خدمة أكبر للمصلحة ومصلحة المواطن (١).

وعند الاطلاع على النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى، يتضح أن المملكة العربية السعودية وإن لم تأخذ بمبدأ الفصل المطلق بين السلطات إلا أنها أخذت بمبدأ الاستقلال النسبي لهذه السلطات، بدليل أن المادة (٤٦) من النظام الأساسي للحكم تؤكد على استقلال السلطة القضائية، حيث تنص على ما يلي: «القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطة على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية». كما وأن نص النظام الأساسي للحكم على تعاون السلطات الثلاث وعلى أن الملك مرجع السلطات إنما ينم عن أن النظام يسعى إلى حماية المصلحة العامة من خلال إيجاد تعاون وتكامل بين هذه السلطات، ويسعى إلى الحيلولة دون افتئات أي من هذه السلطات على بعضها بدليل نصه على أن الملك – بصفته هذه وليس بصفته رئيساً لمجلس الوزراء– هو مرجع هذه السلطات. وقد أكدت على هذه المرجعية المادة (١٧) من نظام مجلس الشورى (٢) التي تنص على أن ترفع قرارات مجلس الشورى إلى الملك الذي يقرر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء، وإذا اتفقت وجهات نظر المجلس (مجلس الوزراء ومجلس الشورى) تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها، أما إذا تباينت وجهات نظر المجلس فيعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه، وفي هذا النص دلالة على وجود شراكة بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى، وتتجلى هذه الشراكة واضحة فيما يتعلق بالسلطة التنظيمية التي تمارس من قبل المجلسين ولا يستقل بها مجلس الشورى.

ولا شك أن هذا سينعكس على طبيعة وفعالية الوظيفة الرقابية لمجلس الشورى. وينبغي التنويه إلى أن إحالة قرارات مجلس الشورى إلى مجلس الوزراء وفقاً لما تقضي به المادة (١٧) من نظام مجلس الشورى لا تعني تخويل مجلس الوزراء تقويم هذه القرارات أو مراقبة أعمال المجلس، وإنما يتم ذلك استناداً إلى حقيقة أن مجلس الشورى ومجلس الوزراء شريكان في ممارسة السلطة التنظيمية، وبالتالي فإنه في حالة اختلاف وجهتي نظر المجلسين، فإن الملك يرفع الأمر إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأن هذا الاختلاف.

وبالتالي فإن مجلس الشورى أعطى حق إبداء مرئياته حيال وجهة نظر مجلس الوزراء على ما يصدره من قرارات. وفي حالات كثيرة رفض مجلس الشورى وجهة نظر مجلس الوزراء وأصر على قراره، حيث إن هناك سقفاً مرتفعاً لحرية إبداء الرأي داخل المجلس، وهذا يؤكد على أن إحالة الموضوع إلى مجلس الشورى من قبل الملك لا تتضمن أي توجيهات للمجلس باتخاذ موقف معين، وبالتالي فإنه يجب ألا يفسر ذلك بأنه تقييد لسلطات مجلس الشورى، وإنما الهدف من إعادة الموضوع إلى المجلس تمكينه من الاطلاع على وجهة نظر مجلس الوزراء، وإبداء مرئياته حيالها، لأنه قد تكون هناك مبررات مقنعة لوجهة نظر مجلس الوزراء تجعل مجلس الشورى يعيد النظر في قراره.

ويرى البعض أن التداخل بين سلطتي مجلس الوزراء ومجلس الشورى نجم عنها ثغرات أدت إلى الالتفاف على قرارات مجلس الشورى وأضعفت من قدرته على أداء المهام المنوطة به. وهذا يظهر الحاجة

إلى أن تتركز السلطة التنظيمية في مجلس الشورى وتنحصر السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء. وهذا لن يتحقق من وجهة نظر هؤلاء إلا بتعديل النظام الأساسي للحكم على نحو يؤكد على مبدأ الفصل بين السلطات (٣). والحقيقة أن إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تعاني منها كثير من الدول النامية، التي تظهر فيها العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية غير واضحة على نحو تظهر فيه السلطات التشريعية بصورة تابعة للسلطة التنفيذية وخاضعة لهيمنتها. لذا فإن العلاقة بين السلطتين تعد معياراً لقياس مدى قدرة البرلمان على أداء المهام الرقابية والتشريعية المنوطة به بفعالية (٤).

وبالنسبة للسلطة الرقابية التي يمارسها مجلس الشورى، فإنه تنبغي الإشارة إلى أن دساتير كثير من الدول تتضمن نصوصاً تخول البرلمان حق ممارسة الرقابة على أعمال الأجهزة التنفيذية وتشير إلى الآليات التي يتم من خلالها ممارسة هذه السلطة، إلا أن النظام الأساسي للحكم لم يشتمل على نصوص تنظم هذه المسألة، وإنما تم النص على ذلك في نظام مجلس الشورى على النحو الذي سنوضحه لاحقاً.

فالنظام الأساسي للحكم أحال إلى نظام مجلس الشورى تنظيم كيفية ممارسة المجلس لاختصاصاته بما في ذلك الاختصاصات المتعلقة برقابة المجلس عل أعمال الأجهزة التنفيذية، إذ تنص المادة (٦٨) من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: «ينشأ مجلس للشورى ويبين نظامه طريقة تكوينه، وكيفية ممارسته لاختصاصاته، واختيار أعضائه وللملك حل مجلس الشورى وإعادة تكوينه».

وقبل أن نناقش الآليات التي يمارس من خلالها مجلس الشورى سلطته الرقابية، فإننا سنلقي الضوء على أهم الآليات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة الرقابية من قبل برلمانات كثير من الدول لمعرفة مدى اتساق الأساليب التي يمارس مجلس الشورى من خلالها دوره الرقابي مع تلك الآليات.

تحتل آليات الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية أهمية بالغة إذ إنها تعمل على تمكين البرلمان من مراقبة أداء الأجهزة التنفيذية ومساءلتها في حالة تقصيرها. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى قيام هذه الأجهزة بالواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقها وفق السياسات والخطط المحددة لها ويقلل من أوجه القصور التي تكتنف تنفيذ تلك الواجبات. وبالتالي فإن الرقابة التي يمارسها البرلمان تعمل على حماية المصلحة العامة، وكشف أوجه القصور والمخالفات التي قد تصاحب عمل الأجهزة التنفيذية والتوجيه باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح تلك الإخفاقات ومساءلة المسؤول عن حدوثها.

وتعمل السلطة الرقابية أيضاً على تمكين البرلمان من الوقوف على العوائق والمشكلات التي تعرقل عمل الجهاز التنفيذي واقتراح الحلول المناسبة لتلك العوائق. وتتنوع الآليات التي تمارس من خلالها البرلمانات سلطتها الرقابية، وتختلف هذه الآليات باختلاف النظام السياسي السائد في الدولة. كما أن فعاليتها تختلف من دولة إلى أخرى، إذ إن هناك تبايناً في قوة الرقابة التي تمارسها البرلمانات على أعمال السلطة التنفيذية. وكثيراً ما يتم النص على هذه الآليات في دستور الدولة (٥)، وهذا يهدف إلى توفير ضمانة فعالة لحماية الآليات الرقابية من أي محاولة من قبل السلطة التنفيذية لإضعافها أو الالتفاف عليها بإجراءات تعمل على تفريغها من مضمونها. ومن أهم آليات الرقابة البرلمانية:

١- توجيه الأسئلة:

تمنح هذه الآلية عضو المجلس النيابي حق توجيه أسئلة إلى رئيس مجلس الوزراء ونوابه وإلى الوزراء ونوابهم، لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم، وبالتالي فإن هذه الآلية تمكن البرلمان من متابعة أداء الجهاز الحكومي بطريقة رسمية وموثوقة. ونظراً لأهمية الأسئلة البرلمانية كأداة للممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، فقد نصت عليها دساتير العديد من الدول (٦).

وهذه الآلية لا تهدف إلى مجرد طرح استفسارات من قبل العضو على المسؤول، وإنما هدفها الرئيس الحصول على البيانات والمعلومات التي تتضمنها إجابة المسؤول، وبالتالي فإن الأسئلة البرلمانية تمكن البرلمان من الكشف عن المخالفات والتجاوزات التي تكتنف أداء الجهاز الحكومي للمهام المنوطة به، وتعمل على الضغط على المسؤول للسعي لإصلاح وضع الجهاز ومعالجة أوجه القصور التي تكتنف أداءه. كما أن إصلاحات أداء الجهاز الحكومي قد تمتد لتتناول بعض التشريعات التي تنظم أداء الجهاز الحكومي، من خلال تقييم هذه التشريعات، وإدخال التعديلات الضرورية عليها. وعادة ما تنص اللوائح البرلمانية على مدة محددة للإجابة على الأسئلة البرلمانية. ومن شأن ذلك أن يحول دون محاولة السلطة التنفيذية التباطؤ في الإجابة على تلك الأسئلة. ولقد اهتمت البرلمانات بمشكلة التخلف عن الأسئلة البرلمانية، ومن أجل حمل من توجه إليهم الأسئلة في الإجابة عليها، فإن اللوائح الداخلية في العديد من البرلمانات ترتب بعض الآثار على عدم إجابة المسؤول على تلك الأسئلة.

ومن بين تلك الآثار الاحتجاج البرلماني، ونشر الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها في الجريدة الرسمية، وتحويل السؤال إلى استجواب (٧). ومن أجل المحافظة على المصالح العليا للدولة، فإن الإجابة على الأسئلة البرلمانية لا يجوز أن تؤدي إلى الإضرار بتلك المصالح، كان تؤدي على سبيل المثال إلى الكشف عن معلومات سرية تلحق الأضرار بأمن الدولة (٨).

٢- طرح موضوع عام للمناقشة:

وتهدف هذه الآلية إلى الكشف عن السياسة التي تنتهجها الحكومة بشأن موضوع من موضوعات الشأن العام التي تهم المجتمع، وذلك عن طريق طرح هذا الموضوع للمناقشة داخل البرلمان وتبادل الرأي بشأنه. فهذه الآلية تهدف إلى تبادل وجهات النظر بين البرلمان والحكومة حول السياسة التي تنتهجها الحكومة أو تنوي إنتهاجها، بخصوص أحد مواضيع الشأن العام، بهدف التوصل إلى موقف مشترك إزاء الموضوع المطروح للمناقشة يخدم المصلحة العامة.

وتشترط دساتير بعض الدول أن يتم طلب طرح موضوع للمناقشة من قبل عدد محدد من أعضاء البرلمان (٩). والحكمة من اشتراط هذا العدد إنما هو لضمان جدية الطلب، وعدم إشغال البرلمان بطلبات لا تحظى بتأييد عدد من أعضائه. ولقبول طرح موضوع للمناقشة يشترط توافر عدة شروط، في مقدمتها اشتراط أن يكون الموضوع يهم المجتمع، وألا يكون شأناً خاصاً بمقدمي الطلب. ولا ينفي صفة العمومية كون الموضوع داخلاً في اختصاص إحدى المجالس المحلية، إذ إن اختصاص المجالس المحلية لا يسلب البرلمان حقه الأصيل في الرقابة، إذ إن هذا الحق يشمل كل ما يتعلق بالمصلحة العامة.

ويجب كذلك أن يكون الموضوع المطروح للمناقشة متعلقاً بنشاط السلطة التنفيذية الخاضع لرقابة البرلمان وبالتالي فإن الأعمال القضائية لا يجوز أن تكون محلاً للمناقشة، وذلك استناداً إلى مبدأ استقلال القضاء. إلا أنه يجب التمييز هنا بين الأعمال القضائية البحتة وبين الأعمال الإدارية. إذ إن الرقابة البرلمانية وإن كانت لا تشمل النوع الأول من الأعمال، إلا أن النوع الثاني يخضع لهذه الرقابة. إذ لا يجوز أن تطرح للمناقشة الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم والأحكام القضائية، وما استقر عليه اجتهاد

القضاء في الفصل في المنازعات، لأن التعرض لهذه الأمور يشكل تدخلاً في شؤون القضاء ويؤثر سلباً على استقلاله، واستثناء من ذلك فإنه يمكن مناقشة الموضوعات التي فصل فيها من قبل القضاء شريطة أن تقتصر المناقشة على بيان الأحكام الصادرة بالشكل الذي صدرت به، دون القيام بنقدها.

أما الموضوع الثاني من الأعمال، وهي الأعمال الإدارية المتعلقة بمرفق القضاء مثل إنشاء المحاكم، والبحث عن الوسائل المتعلقة بسرعة الفصل في الدعاوى، وكفالة حق التقاضي، فإنها من الأعمال التي يمكن طرحها للمناقشة البرلمانية (١٠).

٣- التحقيق ولجان تقصي الحقائق:

تمكن هذه الوسيلة البرلمان من التحقيق في أمر من الأمور الداخلة في اختصاصه عن طريق تشكيل لجنة من بين أعضائه للقيام بهذه المهمة، حيث تقوم لجنة التحقيق بفحص نشاط الجهاز الحكومي، من أ جل تقصي الحقائق وإبلاغ البرلمان بحقيقة الأوضاع المالية أو الإدارية في هذا الجهاز. وتقوم اللجنة بجمع الأدلة وسماع أقوال من ترغب في سماع أقواله. وتلتزم الجهات الحكومية بالاستجابة إلى ما تطلبه اللجنة، وتزويدها بما تطلبه من وثائق ومستندات.

وبعد انتهاء لجنة التحقيق من مهامها تقدم تقريراً إلى البرلمان. وتنص لوائح العديد من البرلمانات على أنه يجب أن يشتمل التقرير على ما اتخذته اللجنة من إجراءات لتقصي الحقائق بشأن موضوع التحقيق، والنتائج التي توصلت إليها، والتوصيات التي تراها حيال هذا الموضوع. ويتخذ البرلمان قراره استناداً إلى ما يرد في تقرير اللجنة. وآلية التحقيق تمكن البرلمان من الوقوف على حقيقة أوضاع الجهاز الحكومي، وبالتالي تتسنى له فرصة التحقق من حقيقة ومصداقية ما يقدمه له الجهاز الحكومي من معلومات وبيانات. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز أن يتم التحقيق بشأن موضوع يكون محلاً لنزاع معروض على القضاء، وذلك مراعاة لمبدأ استقلال القضاء، ومبدأ الفصل بين السلطات (١١).

٤- الاستجواب:

ويهدف الاستجواب إلى تمكين أعضاء البرلمان من استجواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو الوزراء أو نوابهم بشأن أمر من الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، وذلك من أجل مساءلتهم، ومحاسبتهم. ويجب ألا يتضمن الاستجواب أموراً مخالفة للدستور. وعادة ما تنظم اللائحة الداخلية للبرلمان إجراءات الاستجواب. ويعد الاستجواب الآلية التي يتم عن طريقها تحريك المسؤولية في مواجهة المسؤول المستجوب، لذا فإنه يعد من أهم الآليات الرقابية وأكثرها فعالية لأنه يتضمن بالإضافة إلى المحاسبة الجزاء الذي يتم إيقاعه على المسؤول المستجوب ويتمثل هذا الجزاء في سحب الثقة. وبالتالي فإن الاستجواب قد يؤدي إلى طرح موضوع الثقة بالحكومة، أو بالوزير على البرلمان.

٥- الشكاوى والعرائض:

تتجه العديد من الدول إلى توسيع دائرة المشاركة الشعبية في عمليات الرقابة البرلمانية عن طريق تلقي شكاوي المواطنين والتحقيق فيها، في إطار تنظيمي يمتلك صلاحيات الرقابة وطلب التحقيق والمحاسبة. ومن الوسائل المستخدمة لتفعيل هذه الآلية من آليات رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية إنشاء جهاز يعنى بتلقي شكاوى المواطنين وتقديم تقرير بشأنها إلى البرلمان، والذي بدوره يطلب من رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين تقديم إيضاحات بشأن هذه الشكاوى(١٢).

ويجدر التنويه إلى أن الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية تشمل الرقابة السياسية والرقابة المالية، وتتم ممارسة الرقابة السياسية والمالية من خلال آليات الرقابة المشار إليها أعلاه، ومن أهم صور الرقابة المالية الموافقة على ميزانية الدولة وتعميم مدى التزام خطة التنمية والموازنة العامة والحسابات الختامية للدولة بأحكام الدستور، واتساقها مع القوانين ذات العلاقة (١٣).

وتهدف الرقابة المالية إلى التحقق من حسن إدارة موارد الدولة ونفقاتها، وإلى تحقيق أعلى درجات النزاهة في إدارة هذه الموارد. ومن أجل تدعيم صلاحيات الأجهزة الرقابية وتفعيل رقابتها على الأداء المالي للأجهزة التنفيذية تقوم البرلمانات بسن قوانين تدعم ذلك التوجه (١٤).

ثانياً: الآليات التي يمارس من خلالها مجلس الشورى دوره الرقابي:

يمارس مجلس الشورى سلطته الرقابية من خلال الآليات التي ينص عليها نظامه. أما النظام الأساسي للحكم فإنه كما أشرنا سابقاً لم ينظم هذه المسألة، وإنما أحال تنظيمها إلى نظام المجلس. ووفقاً لنظام مجلس الشورى فإن أهم الآليات التي يمارس المجلس من خلالها دوره الرقابي تتمثل في مناقشة المسؤولين الحكوميين، ومن خلال مناقشة التقارير السنوية لأداء الأجهزة الحكومية. وبالتالي فإنه لا يستطيع ممارسة دوره الرقابي من خلال الآليات المشار إليها أعلاه والمتمثلة في التحقيق والاستجواب، والتي يثبت الواقع أنها من أهم آليات ممارسة الرقابة على أداء السلطة التنفيذية من قبل البرلمانات.

وتتمثل الوسائل التي يمارس مجلس الشورى من خلالها سلطاته الرقابية فيما يلي:

١- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الأجهزة الحكومية واقتراح ما يراه حيالها.

٢- مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها.

٣- طلب حضور المسؤولين الحكوميين لمناقشتهم في الأمور التي تدخل ضمن اختصاصهم.

٤- طلب تزويد المجلس بما لدى الأجهزة الحكومية من وثائق وبيانات.

٥- تلقي المجلس للعرائض المقدمة من المواطنين.

وحيث إن الحيز المخصص لهذه الدراسة لا يسمح بالاستفاضة في شرح وتحليل الآليات المشار إليها، فإننا سنلقي الضوء على كل منها بشيء من الاختصار.

أولاً: مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الأجهزة الحكومية واقتراح ما يراه حيالها:

يستمد مجلس الشورى اختصاصه بمناقشة التقارير السنوية لأداء الأجهزة الحكومية من المادة (١٥/د) من نظامه التي تنص على حق المجلس في مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها. فالمادة (٢٩) من نظام مجلس الوزراء تلزم الأجهزة الحكومية أن ترفع تقاريرها السنوية إلى رئيس مجلس الوزراء وهو بدوره يحيلها إلى مجلس الشورى لدراستها، واقتراح ما يراه حيالها.

وتعد هذه الآلية من أهم الوسائل التي من خلالها يمارس مجلس الشورى سلطاته الرقابية. إذ إنها تمكن المجلس من الاطلاع على أداء الأجهزة الحكومية، وما اعترض هذا الأداء من إخفاقات، والأسباب التي أدت إلى ذلك، والصعوبات والمعوقات التي واجهتها الجهة الحكومية خلال سنة التقرير، والحلول المقترحة للتغلب عليها، وما تم إنجازه من قبل الجهة الحكومية مقارنة بما ورد في خطة التنمية. وبالتالي فإن دراسة التقرير تمكن المجلس من معرفة مدى التزام الجهة الحكومية في أداء المهام المنوطة بها، بالأنظمة والتعليمات والخطط المرسومة لها. لذا

فإن دراسة ومناقشة هذه التقارير تستحوذ على جانب كبير من عمل المجلس.

وبالنسبة للإجراءات التي يتبعها المجلس في دراسة التقارير، فإنه بعد إحالة التقرير إليه من قبل رئاسة مجلس الوزراء يقوم رئيس المجلس بإحالته إلى اللجنة المختصة لدراسته، وأثناء دراسة اللجنة للتقرير فإن للجنة حق استدعاء ممثلي الجهة الحكومية صاحبة التقرير لمناقشتهم عما ورد في التقرير، وللجنة أيضاً وفقاً للمادة (٢٠) من نظام المجلس أن تستعين بمن ترى الاستعانة به من الخبراء والمختصين من غير أعضاء المجلس لمساعدتها في دراسة التقرير. وتأخذ اللجنة في الاعتبار ما يرد في الخطة الخمسية وتقارير الجهات الرقابية المختصة. وللجنة أيضاً أن تقوم بزيارة الجهة الحكومية للوقوف على أدائها.

بعد ذلك تعد اللجنة تقريرها المتضمن توصياتها التي تهدف إلى الرقي بأداء الجهاز الحكومي، ومعالجة ما يكتنف ذلك الأداء من إخفاقات. وتتم الإشارة في تقرير اللجنة إلى القرارات التي سبق لمجلس الشورى اتخاذها حيال تقارير الجهاز الحكومي السابقة، وما تم اتخاذه من إجراءات بخصوص تنفيذ تلك القرارات من قبل الجهات التنفيذية. وتقوم الهيئة العامة للمجلس بإحالة التقرير إلى المجلس لمناقشته. وتتاح الفرصة لأعضاء المجلس باستثناء أعضاء اللجنة التي قامت بدراسة التقرير لمناقشته. وغالباً ما تتسم مداخلات كثير من الأعضاء بنقد ما ورد في تقرير اللجنة حيال أداء الجهاز الحكومي وحيال طريقة دراسة اللجنة للتقرير. وبعد مناقشة التقرير تقوم اللجنة بدراسة مداخلات وملحوظات الأعضاء، ودراسة التوصيات الإضافية المقترحة من قبل أعضاء المجلس، والإجابة عليها في جلسة لاحقة. وبعد أن ترد اللجنة على مداخلات الأعضاء وتبدي وجهة نظرها حيال التوصيات الإضافية المقدمة على التقرير يتم التصويت على التوصيات.

وبعد الموافقة عليها يصدر المجلس قراره فيها، حيث يتم رفع القرارات إلى الملك، الذي يحيلها إلى مجلس الوزراء على النحو المشار إليه سابقاً. وللمجلس الحق في طلب حضور الوزير المختص جلسات المجلس لمناقشته إذا رأى المجلس حاجة لذلك. ونستكمل دراستنا في جزء لاحق إن شاء الله .

الهوامش:

(١) العمل البرلماني واقع وتطلعات، مجموعة من المؤلفين، دار سنباد للنشر، عمان – الأردن (١٩٩٦م)، ص ١٣٩-١٤٠.

(٢) عدلت المادة (١٧) من نظام مجلس الشورى إلى صيغتها الحالية بموجب الأمر الملكي رقم (أ/١٩٨) وتاريخ ١٤٢٤/١٠/٢هـ. وقد كانت المادة قبل التعديل، تنص على ما يلي: «ترفع قرارات مجلس الشورى إلى رئيس مجلس الوزراء، ويحيلها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها، فإن اتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت بعد موافقة الملك عليها، وإن تباينت وجهات النظر فللملك إقرار ما يراه».

(٣) انظر عبدالرحمن الشبيلي مجلس الشورى- قراءة في تجربة تحديثه، الطبعة الأولى، الرياض، (١٤٢٩) ص ٢٩-٣٠.

(٤) هذه الإشكاليات لا تعاني منها الدول الديمقراطية التي تتمتع بتجارب ديمقراطية راسخة أفرزت مسؤوليات ثابتة ومحددة تحدد إطار العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على نحو لا تطغى أي منهما على الأخرى، مع وجود آليات تعمل على حسم الاشتباك بينهما في حال وقوعه.انظر التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، البرلمان كمدخل للتطور، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية (يناير ٢٠٠٨) ص ٩٣-٩٤.

(٥) لمقارنة ما تنص عليه دساتير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والمغرب واليمن بخصوص الوسائل الرقابية، انظر صالح السعدان: الدور الرقابي لمجلس الشورى: دراسة مقارنة مع مجالس مماثلة، مجلس الشورى، إدارة البحوث.

(٦) المادة (١٢٤) من الدستور المصري المادة (٩٦) من الدستور الأردني، المادة (٩٩) من الدستور الكويتي، تنص المادة (١٢٤) من الدستور المصري على ما يلي: «لكل عضو من أعضاء الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم وعلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء الإجابة على أسئلة الأعضاء».

(٧) عادل الطبطبائي، نحو تطوير نظام الأسئلة البرلمانية في الكويت، مجلة المحامي، السنة السابعة عشرة (١٩٩٣م) ص ١٣٢.

(٨) عبدالعزيز حمود اللحيدان، وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأنظمة، (١٤٢٧هـ).

(٩) تنص المادة (١١٢) من الدستور الكويتي على أن يتم تقديم طلب طرح موضوع عام على مجلس الأمة للمناقشة من قبل خمسة أعضاء، ونصت على حق سائر الأعضاء في الاشتراك في المناقشة. كما وأن المادة (١٢٩) من الدستور المصري اشترطت تقديم الطلب من قبل عدد لا يقل عن عشرين عضواً من أعضاء مجلس الشعب.

(١٠) محمد باهي أبو يونس: الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظامين المصري والكويتي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، (٢٠٠٢م) ص ١٠٢. اللحيدان، مرجع سابق.

(١١) تنص دساتير بعض الدول على حق البرلمان في إحالة أعضاء الحكومة والمحاكمة بخصوص ما يقع منهم من جرائم أثناء تأدية أعمالهم أو بسببها. ومن تلك ما تنص عليه المواد (١٧٠-١٧١) من الدستور المغربي، والمواد (١٤٦-١٤٧) من الدستور اليمني، المرجع السابق، كما وأن المادة (١١٤) من الدستور الكويتي تنص على تشكيل لجان تحقيق أو ندب عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الأمة للتحقيق في أمر من الأمور الداخلة في اختصاص المجلس. ويلتزم الوزراء بتقديم الوثائق والشهادات التي تطلب منهم. كما وأن المادة (٦٩) من الدستور البحريني تنص على حق المجلس التشريعي في تأليف لجان تحقيق أو انتداب عضو أو أكثر للتحقيق في أمر يدخل في اختصاصه مع تقديم نتيجة التحقيق خلال أربعة أشهر. وتنص المادة (١٣١) من الدستور المصري على حق مجلس الشعب بتشكيل لجنة خاصة أو بتكليف لجنة من لجانه بإجراء التحقيق وفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة أو أي جهاز إداري أو تنفيذي أو أي مشروع من المشروعات العامة.

(١٢) التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص ٧٦.

(١٣) دراسات برلمانية: المؤتمر الأول لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، القاهرة (١٨-١٩ نوفمبر ١٩٩٨م) ص ٥١.

(١٤) وافق مجلس النواب البحريني في عام ٢٠٠٦م على مشروع قانون يفرض على موظفي السلطتين التشريعية والتنفيذية الكشف عن الذمة المالية فيما يعرف بقانون (من أين لك هذا)، انظر التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص ٧٢.

البرلمان العربي يرفض التدخل الإيراني في شؤون البحرين

رفض رئيس البرلمان العربي أحمد محمد الجروان التدخل الإيراني الواضح في الشأن الداخلي البحريني. وعدّ في بيان له التصريحات التي أدلى بها مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والأفريقية حسين أمير عبداللهيان بشأن مملكة البحرين تدخلاً غير مقبول في الشأن الداخلي لمملكة البحرين وشؤون شعبها. ووصف الجروان تلك التصريحات بأنها تهديدات خطيرة من قبل إيران، كما أنها سلوك غير معهود في العلاقات الدولية يتنافى مع جميع القوانين والمواثيق الدولية المنظمة لعلاقات حسن الجوار بين الدول. واستهجن عدم التزام المسؤولين الإيرانيين بمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية كقاعدة أساسية، والذي يتناقض مع مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تؤكد جميعها احترام سيادة الدول واستقلالها. وانتقد رئيس البرلمان العربي استمرار المسؤولين الإيرانيين في التدخل الممنهج في شؤون مملكة البحرين والدول العربية، داعيًا هؤلاء المسؤولين إلى الكف عن سياسة التحريض والفتن وزعزعة استقرار المنطقة.

تقدير يمني للدول الداعمة للانتخابات في اليمن

ثمن رئيس اللجنة اليمنية العليا للانتخابات والاستفتاء محمد حسين الحكيمي الجهود التي بذلتها الدول الداعمة للعملية الانتخابية في بلاده وإيفائها بالتزاماتها في مساندة جهود وأنشطة اللجنة في التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة.

وأوضح في مؤتمر صحفي عقده بالعاصمة صنعاء أن أوجه الدعم الذي حصلت عليه اليمن في المجال الانتخابي عبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بلغ ١٨ مليون و ٩٠٠ ألف دولار .

من جانبه أكد المدير القُطري الأول في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (كوستافو) أن اللجنة العليا للانتخابات في اليمن قطعت جهوداً ممتازة في التحضير للمرحلة الانتخابية المقبلة.

وأعرب عن شكره لثقة المانحين الذين قدموا دعمهم للعملية الانتخابية في اليمن عبر البرنامج الإنمائي مبيناً في هذا الشأن عن انضمام مانحين جدد أبرزهم هولندا وتركيا.

برلمان فيتنام يدعو لسحب الثقة من مسؤولين حكوميين

أكدت الجمعية الوطنية الفيتنامية (البرلمان) أنها ستجري اقتراعًا حول سحب الثقة من عشرات المسؤولين البارزين.

وأكد رئيس الجمعية الوطنية نجوين سينه هونج في بدء الجلسة التشريعية أن إجراء اقتراع سحب الثقة يمثل إصلاحًا مهمًا في الحياة السياسية .

ويتضمن الاقتراع سحب الثقة من ٤٩ مسؤولاً انتخبتهم الجمعية الوطنية، أو وافقت على تعيينهم في مناصبهم ، وبينهم رئيس الوزراء ورئيس البرلمان .

ويواجه المسؤول الذي يحصل على أقل من ٥٠ ٪ من الأصوات سحب الثقة أو أن يطلب منه تقديم استقالته .

ويلقي الفيتنامنيون باللوم على رئيس الوزراء نجوين تان دونج في تباطؤ النمو الاقتصادي وتفشي الفساد في الشركات الحكومية وارتفاع معدل

زرداري يدعو البرلمان الجديد للانعقاد

دعا الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري البرلمان الوطني الجديد إلى الانعقاد ليؤدي النواب الجدد الذين فازوا في الانتخابات العامة اليمين الدستورية.

وأوضح بيان رسمي صادر في إسلام آباد أن الرئيس زرداري اعتمد طلب رئيس الوزراء الانتقالي مير هزار خان بعقد الاجتماع الأول للبرلمان الجديد ليتم انتخاب رئيس البرلمان ونائبه.

كما سيقوم البرلمان بالاقتراع بين النواب لاختيار رئيس الوزراء الذي سيشكل الحكومة المقبلة.

من جانبه أكد رئيس وزراء باكستان الأسبق زعيم حزب الرابطة الإسلامية نواز شريف احترامه للتفويض الشعبي في الانتخابات العامة التي جرت مؤخراً في باكستان.

وأوضح شريف، في تصريحات صحفية إنه كان بإمكان حزبه الذي فاز بالغالبية في البرلمان الوطني أن يشكل حكومة إقليم خيبر بختونخواه، لكنه قرر أن يمنح فرصة تشكيل الحكومة الإقليمية لحزب الإنصاف الذي حصل على الغالبية هناك.

وأضاف: إنه يحترم التفويض الشعبي الذي حصل عليه حزب الشعب وحزب الحركة القومية المتحدة في إقليم السند، مشيراً إلى أنه مستعد لمساعدة هذين الحزبين في تشكيل الحكومة الإقليمية بالسند لاحتواء التوتر الأمني الجاري في مدينة كراتشي.

وحول إقليم بلوشستان قال نواز شريف: إن حزبه قادر على تشكيل الحكومة الإقليمية لكنه عازم على التعاون مع بقية الأحزاب المحلية في بلوشستان لتشكيل حكومة قوية قادرة على معالجة مشاكل سكان الإقليم.

ونوه بأهمية سير النظام الديمقراطي على النهج الصحيح، مشيراً إلى أن سياسة الخروج إلى الشوارع والاحتجاج لإسقاط الحكومة المنتخبة لا يصب في المصلحة الوطنية، موضحاً أن الوقت قد حان ليخرج الشعب الباكستاني من الخلافات الشخصية لإرساء الديمقراطية في باكستان.

كما تطرق نواز شريف، إلى رغبة حركة طالبان باكستان الدخول في مفاوضات من أجل السلام، موضحاً أنه يجب التجاوب مع هذه الرغبة لتحقيق المصلحة الوطنية.

وتعهد نواز شريف، بمعالجة التحديات والأزمات التي تواجهها باكستان في غضون مئة يوم من استلامه للحكومة الفيدرالية في إسلام آباد، مؤكداً أنه عازم على تقليص ميزانية الحكومة بنسبة ثلاثين في المئة.

البرلمان التركي يحقق في الانتهاكات ضد المسلمين في بورما

بدأت لجنة حقوق الإنسان في البرلمان التركي تحقيقاً في أعمال العنف التي استهدف مسلمي الروهينغا بولاية راخين في ميانمار. ونقلت وكالة أنباء الأناضول التركية عن رئيس اللجنة أيهان صفر أستون إن اللجنة بدأت التحقيق في أعمال العنف التي تستهدف مسلمي الروهينغا منذ الصيف الماضي موجهاً انتقاداته لما وصفه بصمت العالم وتصرفات الرهبان البوذيين.

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش قد اتهمت في نهاية شهر إبريل الماضي السلطات في ميانمار وعناصر من عدّة طوائف بولاية أراكان بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في إطار حملة تطهير عرقي بحق مسلمي الروهينغيا في الولاية منذ شهر يونيو ٢٠١٢م.

وكانت ولاية راخين قد عاشت لعدة شهور تحت وطأة العنف العرقي الذي خلّف عشرات القتلى وتسبب في نزوح نحو مائة ألف شخص، معظمهم من مسلمي الروهينغا، إلى مخيمات اللاجئين.

ويزعم المجتمع البودي أنهم في خطر من ابتلاعهم من قبل الغرباء الذين يقولون إنهم هاجروا من بنغلاديش، بينما يقول الروهينغا، الذين عاشوا هناك لقرون، إنهم ضحايا التطهير العرقي.

وظهر حجم المعاناة في انتشار المخيمات التي تؤوي آلاف المسلمين الذين طُردوا من مجتمعاتهم، وأكبر هذه المخيمات في بورودا حيث يوجد نحو ١٥ ألف شخص فر كثير منهم إليها بعد الاعتداء على ممتلكاتهم في سيتوا في يناير الماضي.

المجلس يعتمد رسومًا على السفن الشراعية في محافظة الوجه

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعالة الإحالة إليه من لدن المقام السامي تحت رقم ٣٣٢٠ بتاريخ ١٣٥٤/٥/١٧هـ والمتعلقة بالسترحام تجار الوجه ورفع الرسوم التي تستوفيها مأمورية الحجر هناك على السفن الشراعية التي تساقر من الوجه سواء كانت كبيرة أو صغيرة. اهـ.

وبعد البحث والمناقشة في عموم محتويات المعالة ومداولة الرأي فيها ورأى المجلس بإجماع آرائه الموافقة على قرار مجلس إدارة الوجه الصادر في الموضوع ١ في ١٣٥٢/٢/٥هـ والمشتمل على الست المواد الآتية:

(١) يستوفي مأمور الحجر الصحي قرشًا ونصف قرش على الطن لكل قطيرة لا تزيد حمولتها عن الطن الواحد إلى عشرة أطنان عند سفرها للاحتطاب أو قادمة البحارة عند أهليهم بالبر أو والجزر للذكورة في حالة دخولها ومخروجها وقرشاً لمأمور الرفأ على الطن عند الخروج حسب العادة المتبعة في القديم.

(٢) إذا كانت القطائر للتوجه منها بالمادة الأولى شاحنة بضاعة أو وكيلاً إلى الوالي العربية السعودية يستوفي عليها مأمور الحجر الصحي قرشًا واحدًا على الطن عند خروجها ونصف قرش لمأمور الرفأ عند خروجها وذلك خلاف رسم الشمشورة وقدره خمسة عشر قرشًا.

(٣) أما ما يرد منها عن العشرة أطنان فيأخذ عليهم الرسم الحالي وقدره خمسة وأربعون قرشًا لمأمور الحجر الصحي عند خروجها وقرش على الطن عند دخولها ونصف قرش لمأمور الرفأ على الطن عند خروجها.

(٤) القطائر التي تتوجه للموانئ الأخيرة سواء كانت شاحنة أو حالية يؤخذ عليها الرسم المقرر بالمادة الثالثة بالحجر الصحي والرفأ.

(٥) القطائر التي تذهب إلى الصيد سواء كانت صغيرة أو كبيرة يطبق عليها نظام صيد الأسماك.

(٦) على مأموري الحجر الصحي والرفأ أن يستوفوا قيمة الطوابع على كافة الأوراق حسب النظام وما ذكر جرى التوقيع.

قواعد تعمير الدور المهجورة في الطائف

اطلع مجلس الشورى على الاقتراح المقدم من فضيلة الشيخ عبد الله الشبيمي عضو مجلس الشورى في شأن تعمير الدور الخربة الواقعة في الطائف وضواحيها والتي أهلها أنها مدة طويلة وقد لا يوجد أصحاب لها لطول المدة لأن الطائف قد أصبحت مصيف الحكومة وقد كثر الوافدون إليه سنويًا حتى ضاق بالمصطافين، وعلى القرار المطلوب من قبل اللجنة التي تشكلت خصيصًا تحت رئاسة أمين العاصمة للبيان مرئياتها في الاقتراح المذكور وبعد الفحص والتدقيق، قرر المجلس بالأكثرية المطلقة ما يأتي:

١- أن دور الخربة الواقعة في نفس الطائف وضواحيه وقد أهلها أصحابها، يعلن عنها في الجريدة الرسمية يكلف أصحابها بتعميرها وبعد ذلك مدة سنة واحدة.

٢- فمن تأخر عن التعمير إلى نهاية المدة المذكورة تقوم بلدية الطائف بالتعمير والتأجير تدريجيًا حسب علاقتها ومقدورها المالية.

٣- يرخص للبلدية الطائف مقابل ما قبلها بالتعمير والتأجير مبلغ في الثالثة خمسة عشر.

٤- فإذا استعصلت البلدية من الدار ما صرفته عليها وما تستحقه مقابل أتعابها في الثالثة خمسة عشر وطلب صاحب الدار داره تعطى له حالاً.

٥- وأن تلاحظ البلدية في هذه الدور ما نص عليه نظام العقار في الأجنبي في خصوص البيع والكتابة.

٦- لبلدية الطائف إذا وجدت من يرغب في تعمير أحد الدور المذكورة للانتفاع بها وطلب ذلك بالشروط الموضحة أعلاه، رجيه البلدية على ذلك بموجب صك رسمي على أنه في حالة وجود صاحب الدار أثناء عقد الصك نخطره البلدية.

٧- كما أن لصاحب الدار الحق في استعادة داره حالاً إذا دفع للبلدية ما صرفته على الدار المذكورة وما هو مخصص لها مقابل أتعابها.

٨- على بلدية الطائف أن تبذل مجهودها في تشجيع وترغيب أصحاب الثروة في تعمير الدور المذكورة بالشروط المقررة في أعلاه، وما ذكر جرى التوقيع.

المجلس يفصل في خلاف الجلابين والجمالة

اطلع مجلس الشورى على أوراق هذه المعالة المتعلقة بشكاية بعض الجلابين بمكة من تعصن بضائعهم خلال نقلها بواسطة الجمالة من جدة إلى مكة وإتهام الجمالة بذلك التعصن وعلى قرار المجلس البلدي بجدة رقم ٢٥ في ١٣٥٢/٤/٢٦هـ بقضية شكوى الجلابة المذكورين وعلى قرار مجلس إدارة جدة المرفق بهذا رقم ٤٢ في ١٣٥٢/٣/٢٩هـ والمشتمل على المواد الآتية:

(١) على التاجر بجدة أن لا يسلم البضاعة للجمال إلا بوقوف المخرج وتحقق وزن البضاعة وشكلها المألوف.

(٢) الجمالة مسؤولة عن كل ما يقع من التعصن بعد استلام البضاعة على موجب المادة الأولى.

(٣) أن يكون التعصل في تحقيق وقوع التعصن في البضائع عائد للحكومة المحلية.

وبعد البحث والمناقشة فيما أشير إليه بعاليه ومراجعة قيدات المجلس ظهر أن المجلس كان قد أخذ قرارًا برقم ٢٤٤ في ١٣٥٢/٥/٢٢هـ في نفس القضية المتقدمة فيما يُشدُّ من ينبع إلى المدينة المنورة وبناءً عليه ونظرًا إلى أن القرار المشار إليه بعاليه قد حاز التصديق العالي برقم ١٥٦٦ في ١٣٥٠/٥/٢هـ فيرى المجلس ضرورة التمشي عليه وتعميمه لكافة الجهات المختصة لإتباعه وفصل الشكوى وصيانة الحقوق، وما ذكر جرى التوقيع.

الإعفاء من رسوم البلدية لصاحب ماكينة طحين لظروف خاصة

اطلع مجلس الشورى على استدعاء نديم داوود والمقدم منه إلى وزارة الداخلية بتاريخ ١٣٥٣/٥/٢٢هـ والمتضمن أنه كان قد جلب سابقاً ماكينتين لطحين وضع إحداهما في السوق والأخرى بجوار مسجد ابن عباس ودفع الرسوم المقررة عليها للبلدية وقدرها مائتا ريال، وقد خربت الماكينة الأولى وتلتها الثانية وتعطلت بسبب ذلك حركة العمل وكثرة المرجعات من الفرانة والأهالي كلفته البلدية بلزوم تدارك العمل وأنذرته بأن إذ لم يجر ذلك تستلزمه بعدم الاشتغال، وعليه فقد اضطر إلى إحضار ماكينة صغيرة من مكة ووضعها محل الماكينة الموجودة بجوار المسجد المذكور والتي سبق أن دفع رسمها للبلدية كما تقدم وذلك لتأمين مصلحة العمل مؤقتاً ريثما يتم إصلاح الماكينة الحربة وقد كلفته البلدية – وإحالة هذه– مبلغ مائة وعشرين ريال رسماً للماكينة الصغيرة التي جلبها من مكة، واسترحامه منح السدة من مطالبته بدفع الرسوم المذكورة للأسباب التي ذكرها ولأن هذه المطالبة كما يقول على غير وجه لنظامي مشروع اهـ.

تشفوع بهذا الاستدعاء خطاب بلدية الطائف رقم ٨٩ في ١٣٥٣/٥/٢٣هـ وخلاصته أن مطالبتها لرسم المنوه عنه إنما هو بموجب المادة الثالثة من قرار مجلس الشورى (٣٧٥) في ١٣٤٩/٧/٢٨هـ المتخذ في شأن شركة مكائن الطحين باسم المستدعي وشركائه وهذا نص المادة المذكورة بيستوفي للبلدية رسم على كل ماكينة ترد لهذه الشركة وغيرها مبلغ عشرة جنيهات إنجليزية باسم الرخصة.

وإن ما يزعم المستدعي من أن جلب هذه الماكينة بصورة مؤقتة إلى أن يتم تعمير الماكينة السابقة لا يسوغ له عدم المطالبة بالرسم إذ أن المادة الثالثة المثبت نصها بعاليه تشير إلى أن الرسم على كل ماكينة لدى الشركة وغيرها بلا استثناء...إلخ.

وبالنظر إلى أن المدعو المجلوب من مكة إنما كان لخراب طرأ على الماطور الموجود بالطائف واستعماله لمدة محدودة ريثما يتم إصلاح ماطور القسيم علاوة على أن جلبه كان بتكليف من البلدية نفسها ونظراً إلى أن ماطور المجلوب من مكة قد دفعت رسومه المقررة لأمانة العاصمة كما أن الماطور القديم قد دفع رسمه المقرر للبلدية بالطائف، فإن المجلس يرى – والحالة هذه– ما يأتي:

١- عدم تكليف المستدعي نديم داوود بدفع رسم على الماكينة التي جلبها إلى الطائف لإدارة العمل مؤقتاً حيث أن الماكينتين القديمتين معطلتين ولأن في ذلك مصلحة عامة.

٢- يكلف المذكور بإحضار شهادة من أمانة العاصمة بأنها قد استوفت رسوم الماكينة سالفة الذكر.

٣- تتفق بلدية الطائف مع المستدعي المذكور على تحديد وقت يسمح له فيه بتشغيل الماكينة المذكورة تكون كافية لإصلاح الماكينتين.

٤- فإذا تم ذلك وأراد صاحب العمل الاستمرار في عمل الماطور الجديد حينئذ يكلف بدفع الرسوم اللازمة عليه.

ولما ذكر حرره، التوقيع.

محمد نديم كتبي

(١٣٢٦-١٤١٠هـ)

ولد السيد محمد نديم بن محمد ساهر كتبي بمكة المكرمة عام ١٣٢٦هـ وتلقى علومه الدينية في المسجد الحرام على يد علماء عصره، ودرس في مدرسة الفلاح بمكة المكرمة، وحصل على شهادتها العالية.

التحق محمد نديم كتبي بالخدمة بمديرية المعارف العامة مدرساً بالمدرسة السعودية بمكة المكرمة في ١٣٥٢/٧/١هـ - ١٣٤٤/١٠/٨هـ، وانتقل للعمل بوزارة الخارجية في ١٣٤٤/١٠/٨هـ بوظيفة ملازم رسمي ثم مفيداً، فكاتباً، وفي ١٣٥٦/١٠/٢٦هـ عُين معاوناً لمدير مكتب الشؤون الإدارية، واندرج في الوظائف حتى أصبح مساعداً لمدير مكتب الوفادات الدولية والأمم المتحدة والجامعة العربية في ١٣٦٦/٥/١هـ، ثم مساعداً لمدير مكتب الشؤون السياسية والاقتصادية في ١٣٦٧/٢/١هـ.

عين محمد نديم كتبي سكرتيراً ثانياً في ١٣٦٩/٦/١هـ ثم سكرتيراً أولاً في بغداد في ١٣٧١/٥/١هـ، حتى وصل إلى وزير مفوض في ١٣٨٠/١٠/٢٧هـ.

وعين عضواً لمجلس الشورى اعتباراً من ١٣٨١/٢/٩هـ - ١٣٨٢هـ، وتقاعد في ١٣٨٢/٧/١٦هـ.

توفي محمد نديم كتبي برحمة الله في عام ١٤١٠هـ.

العرب والعلاقات الدولية

د. عبدالله العسكر

من أدبيات العلاقات الدولية التي ما زالت قائمة ما يتعلق بسياسة الدولة الخارجية من كونها تعتمد على واحدة من ثلاث ركائز: إما الاعتماد على الذات في كل ما تحتاجه، أو الاعتماد على المناورة السياسية لخلق توازن في محيطها السياسي لتقوية ذاتها أمام القوى الإقليمية أو الدولية. أو الاعتماد على قوة خارجية من أجل حمايتها وتصبح دولة شبه تابعة لدولة أكبر. هذا ما كان وما زال سائداً في الفكر الاستراتيجي.

الواقع الآن تغيّر بدرجات كبيرة عن الواقع الذي صيغت فيه تلك الركائز الثلاث. لقد أصبح العالم قرية واحدة بفعل التقنية التي تتقدم بصورة سريعة ومتوحشة. نشهد الآن إلغاء لظرف مكاني وزماني متمثلاً في الخصوصية. لم تعد خصوصية الدولة ولا حتى الأفراد محمية أو مصانة. لقد شهدت خصوصيات الدول اختراقاً غير مسبوق بفعل التقدم التقني. لهذا برزت ركيزة رابعة.

من يملك التقنية الذكية هو من يستطيع أن يضيف بجدارة وتميز ركيزة رابعة في الفكر الاستراتيجي. ولقد فاتحت بعض المختصين في هذه الفكر الطائرة، فقال لي لا تنس القوى الناعمة التي تستغلها بعض الدول وتتجاهلها دول أخرى. لكل دولة قوى ناعمة موجودة لديها. وقلت له إن القوى الناعمة قد تكون وسيلة أو آلية تتوزع في كل ركيزة من الركائز الأربع، بل الشاهد أن التقنية هي قوة ناعمة. فدولة مثل اليابان أو كوريا الجنوبية تعتمد على القوة الناعمة متمثلة في التقنية الرقمية وسواها من أجل بناء علاقات دولية تخدم مصالحها وتحميها من أخطار قد تهددها.

ما يقلقني بشأن علاقتنا الدولية في العالم العربي أننا أخفقنا في بناء واستثمار ركيزة واحدة والعمل على تقويتها والاستفادة منها، وعند الفشل ننتقل بسرعة إلى ركيزة ثانية وهكذا. الذي حدث هو أننا لم نفهم الدرس الاستراتيجي كما يجب. لقد استثمرنا طويلاً في الركيزة الأولى، ودخلنا حروباً وصرفنا من الدخل القومي الشيء الكثير، ولكننا فشلنا، لأننا أمة عربية مختلفة لا نتفق على شيء. وكل أسس وحدتنا أضحت سببًا في افتراقنا فلا الدين جمعنا، ولا التاريخ واللغة وحدتنا، ولا المصالح المشتركة قربت بيننا. ولعل الأسباب كثيرة أهمها أننا لم نتعلم من درس التاريخ.

وما يزيد الطين بلة أننا لم ننتقل بسهولة إلى الركيزة الثانية ولا الثالثة. فالثانية تقبلناها على مضض ولكننا فشلنا في إدارتها واستثمارها. والثالثة تحيط بنا الشكوك من الداخل والخارج. أما الربعة ففطنة القارئ يعرف أين نحن منها. لهذا كله نحتاج إلى فهم معمّق وعملي لركائز العلاقات الدولية. لأننا أصبحنا نعيش في منطقة «هامش التاريخ» وتحيط بنا أخطار تهدد وجودنا.

كثيرٌ من قليل..
برسالة SMS فارغة إلى رقم
5055
تساهم بكفالة يتيم
5055
قيمة الرسالة 10 ريال
STC
موبايلي mobily
zain
للتبرع أو الاستفسار يرجى الاتصال على الرقم الموحد
٩٢٠٠٠١١٣٣
www.ensan.org.sa
الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE
مصرف الراجحي ١٦٤٦٠٨٠١٠٠٠٠١٩٠
بنك الرياض ٢٠١١٦٩٣٠٤٩٩٠١
البنك الأهلي التجاري ٢٢٣١٩٠٠٠٠٠٠٢٠٠
مصرف الإنماء ٦٨٢٢٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠
بنك ساب ٠٢٠٠٩٩٩٩٠٤٧٢
البنك السعودي الفرنسي ٧٧٩٦٤٠٠٠١٦٣
مجموعة ساميا المالية ٩٩٠٧٠٠٤٧٥٨
بنك البلاد ٩٩٩٣٣٣٣١١١١٠٠٠٥
البنك العربي الوطني ٠١٠٠٨١١٧٤٠٠٠٠٠

برنس
Prince
للخياطة الرجالية
نحن نصنع الأناقة
خدمة كبار الشخصيات
٠٥٥٣٠١٧١٤٧
الرياض - شارع التحلية - هاتف ٤٦٢٠٧٧٧
جدة - شارع حائل - مركز الشربتلي - هاتف: ٦٥١٦٠٦٠
شارع صاري - هاتف: ٦٩٨٩٧٠٨ - ص.ب ٢٢٩٩ جدة ٢١٤٩٥
المدينة المنورة - شارع الحزام - هاتف : ٨٤٤٤٩٩٩
http://www.princethobe.com
facebook.com/Prince.thob
princethob